أبو بكر الصديق الشريف

اليهود المغاربة

الورقة المطوية

تقديم

محمد العربي المساري

الكتاب:اليهود المغاربة .. الورقة المطوية

الكاتب:أبو بكر الصديق الشريف

تقديم : محمد العربي المساري

الطبعة: ٢٠١٧

الناشر : وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.apatop.comE-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

الشريف، أبو بكر الصديق

اليهود المغاربة .. الورقة المطوية / أبو بكر الصديق الشريف

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٦٧ ص، ١٨ سم.

تدمك : ٤ – ٨٠٩ – ٤٤٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع :١٤٥٢٣ / ٢٠١٨

اليهود المغاربة

الورقة المطوية

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

الإهداء

إلى الذين يرغبون حقاً، في الحل العادل

ويتطلعون فعلاً إلى السلام الشامل

في منطقة الشرق الوسط

أهدي هذا الكتاب....

تقديم:

أراد أبو بكر الصديق الشريف بهذا الكتاب أن يفي بدينين، الأول إزاء القارئ العربي الذي يجد في "اليهود المغاربة: الورقة المطوية" معلومات تيسر له فهم ظاهرة ثقافية وسياسية متميزة، والثاني إزاء وطنه الثاني المغرب، حيث إنه يعرف بجانب من الجوانب الفكرية والتاريخية والسياسية من الحياة المغربية، جعلته الظروف الناشئة عن الفلسطيني الإسرائيلي، محفوفاً بعوامل التعميم، وأعني ظاهرة اليهودية المغربية.

والكتاب إطلالة على موضوع شائك ومعقد، ولم تقتحمه في غالب الأحيان إلا أقلام أجنبية. ولم تبدأ دراسته لأقلام مغربية إلا منذ بضع سنين، وهناك عدة دراسات مسجلة في الجامعة المغربية في الوقت الراهن، ينكب فيها الباحثون على استقراء ظاهرة اليهودية المغربية من عدة زوايا.

ولا شك أن ما يستبد بالاهتمام هو الدور المحتمل أن تقوم به الطائفة المغربية في إسرائيل في بلورة التعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

وسواء كانت هناك مراهنة على بروز مثل هذا الدور أو هناك مجرد رصد للظاهرة، فإن الأمر لا يخلو من تشويق. ويكتفي أبو بكر الشريف

في كتابه هذا على تقديم الملامح العامة للإشكالية دون أن يجازف بالمراهنة، أو الدخول في استقراء المستقبل.

والواقع أن اليهود المغاربة في إسرائيل يشكلون ظاهرة سياسية وثقافية متميزة، وإذا كانت هجرتهم الكثيفة إلى إسرائيل في الستينات قد حدثت بهدوء، فإن مجيء تلك الكتلة العارمة من البشر إلى مجتمع قائم الذات ببنياته وآلياته وقواعده قد أحدثت اضطراباً في ذلك المجتمع.

لأن تلك الكتلة، فضلاً عن عددها ونوعيتها اقتصادياً واجتماعياً، تعرضت على الفور إلى انفجارات أحدثت لديها أسئلة تتعلق بالهوية، وكانت انفجارات وادي عرب في السبعينيات، وبروز الفهود السهود تعربياً عن الاصطدام بين ذلك الجسم. ذي الثقل الديمغرافي البارز. بين الفسيفساء الإسرائيلي الذي يهيمن عليه الإشكنازيون، وفي كتاب "أنا عربي في إسرائيل" الذي ألفه مورديخاي سوسان، وهو عضو سابق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، أصبح صحافياً مرموقاً فيما بعد، وصف حاد لمسألة الهوية، فهو يتعرض لهيمنة الإشكنازيين بنفور كبير، ويقول إن أكثر الأوضاع قساوة هي أن يكون المرء يهودياً عند اليهود، ففي مجتمعات مختلطة قد يتاح لليهودي أن يتخلص من الدونية بأن يندمج في الفئة الغالبة، أما إسرائيل فلا مجال لليهودي الشرقي أن يصبح إشكنازياً.

نعرف أنه في نهاية السبعينيات وجه اليهود المغاربة في إسرائيل ضربة قوية لأحزاب اليسار الإشكنازية التي حكمت البلاد منذ بن غوريون،

فصوتوا لصالح اليمين فعرف الليكود لأول مرة طريقه إلى الحكم، وجزاء لليهود المغاربة على تدخلهم الحاسم، أسندت مناصب قيادية في الحكومة والكنيست لزعمائهم المرموقين.

وفي غضون ذلك فإن عدد منهم قد وصلوا إلى مواقع بارزة في الجامعة والصحافة والاقتصاد والسلك الدبلوماسي، مما ساعد على اندماجهم في المؤسسة، وبطبيعة الحال فإن باب الارتقاء الاجتماعي والسياسي هو تأكيد الانتماء إلى المذهب الذي تقوم عليه الدولة.

ولكن مع ذلك، ومهما كانت الامتيازات التي تجلبها حظوة الانتماء إلى الإجماع، ظلت الطائفة المغربية في إسرائيل منطوية على الشعور بخصوصيتها، وإن تنوعت مساعيها بهذا الصدد. فمنهم من يدافع عن هذه الخصوصية في أحزاب يسارية، ومنهم من يري السبيل إلى ذلك الاندماج في أحزاب اليمين، وقليل منهم من عرف عن الأحزاب الكبري وتقوقع في أحزاب دينية خاصة بالطائفة، ومنهم من ترك هذا وذاك وشق طريقه الخاص.

ويلتقي الجميع في الميل إلى التميز، وإيثار علاقات المصاهرة البينية وإيلاء مشاعر إيجابية نحو المغرب بلدهم الأصلي، حيث يظهرون عاطفة خاصة تجاه المغرب الذي يحتفظ آباؤهم بذكريات طيبة عنه.

وفي وقت من الأوقات كان جائزاً أن يفكر الملاحظ في أن تتحول طائفة اليهود المغاربة في إسرائيل من معطى رقمي إلى معطى سياسي.

ووجدت مبادرات "هوية وحوار" عند نخبتهم صدى تلقائياً. وخاصة فيما يتعلق بغبداء التعلق بالتراث التاريخي المشترك لليهودية المغربية التي لا ينحصر وجودها في إسرائيل – حيث يوجد العدد الأكبر حالياً – أو في المغرب موطن الآباء.

الآن، بعد كثافة الاستيطان الروسي، يكون الإشكنازيون قد عدلوا المعادلة الديمغرافية على حساب اليهود المغاربة الذين ليس لهم مركز أكبر أقلية، وبالتالي أن يكون لها التأثير في الخريطة السياسية كرقم انتخابي مهم، ولم يعد لهم المركز الراجح في الليكود بعد أن تقاسمتهم أحزاب الأغلبية وتشتتوا في الأحزاب الصغرى.

وهناك معطى لا يبرز كثيراً وهو عدد اليهود المنحدرين من أصل مغربي الموجودين في عدد من أقطار أمريكا اللاتينية. وهؤلاء يمكنهم أن يقوموا بدور مهم بحكم انتمائهم إلى الأسرة السفرادية في المهجر الأمريكي التي تشعر بالانتماء إلى المغرب وإلى كل من إسبانيا والبرتغال مصدر الميغوراشيم.

وقد وقع لي احتكاك بهؤلاء أيام عملي سفيراً للمغرب في البرازيل، ووجدت الجماعة شديدة التعلق بالمغرب وتجاوب إقرارها مع مبادراتي الانفتاحية بقوة وأريحية.

ويحتل أفراد الطائفة اليهودية المتحدرة من أصل مغربي من واقع سامية في الاقتصاد والجامعة والأعمال الحرة وكذلك السياسة والجيش.

وهم مندمجون في المجتمع البرازيلي نتيجة قدم هجرتهم. فقد وجدت وثيقة ترجع إلى ١٨٦٢ هي ترخيص بممارسة التجارة في اسم "المواطن المغربي: بونجوع". ورغم القدم فإن عواطفهم نحو المغرب مازالت متأججة وهم في غنى عن أي ارتباط بالسفارة، لا من حيث الأوراق الرسمية ولا من حيث أي شيء ينم عن المصلحة. ولا يجذبهم نحو المغرب سوي الاعتبار العاطفي.

ويتضمن هذا الكتاب الذي بين يدي القراء معلومات تقرب من فهم تعلق اليهود المغاربة، حيثما كانوا بموطن آبائهم وأجدادهم بحكم ما لهم من ذكريات إنسانية غزيرة ومتنوعة وقابلة لأن تعمر وتغتني. وكل ذلك يصب في التعايش. وهي ورقة مطوية.

بقلم: محمد العربي المساري

وزير الاتصال المغربي الأسبق

الرباط

١٩٩٨/٥/٥

مقدمة :

ولدت معلولا بمهنة البحث عن المتاعب المسماة صحافة، وقضيت عمري أقيم بصفة دائمة في غرفة العناية المركزة للفعل السياسي الوطني والقومي والدولي، فجميعهم لا فكاك بين أحدهما والآخرين إلا لماماً.

منذ صباي، شكلت المساحة القائمة بين التاريخ والجغرافيا المنتجع الأثير لقضاء فترات النقاهة، وممارسة الرياضة بالأوكسجين للتزود بقدر من الصحة والحيوية تمكنان من مواصلة رحلة – الشتاء والصيف – ما بين الصحافة والسياسة.

وأواسط الثمانينات – ولنقل قبلها أو بعدها – شكل تاريخ اليهود المغرب الكوخ المفضل الذي انقطع إليه كلما واتت الفرصة، لتقليب ما يسرته المطابع وأنتجه ولع المترجمين، من الإضاءات التي ترشد قوافل المتعلقين بلغة الضاد.

ولأن إدراك التاريخ واستكفاء عبره ودروسه، تقع إليه دوماً ضرورات التزود من أجل فهم الآني لاستقراء تأثيه فيه وانعكاساته المحتملة على مستقبلياته، فإن عملية توليد هذه القراءات تعودت على إخضاعها للطابع الاستطلاعي واللغة السهلة/ الممتنعة، لأنها لا تفرق في إبراز مقاصدها ما بين النخبة المستنيرة وعامة الناس.

لقد دفعتني إذن.. دوافع فكرية وسياسية وإعلامية للاهتمتم بمسألة يهود المغرب، ودعمت هذه الدوافع ملاحظة مفادها، أن تناول هذا الموضوع، ظل معلولاً – هو الآخر – بما يشبه أحادية التناول والأحادية في تدوين التاريخ، وخاصة عندما تأتي من أجانب ضالعين في هندسة بعض مآزقه، تتحول حيناً إلى محاولة تفخيخ للراهن ليتماهي السلبي والإيجابي في عيون المستقبل ويسمح بإخفاء آثار القدام، لذلك اعتمدت – بصفة خاصة – على ما كتبه أهل الشأن من الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية مع القليل جداً مما استشعرت حياديته في كتابات الأجانب، فقناعتي الراسخة –كقارئ مهني – أن الإسقاطات الذاتية على المدونة مؤهلات الحتمية التوليدية.

يرى المؤرخون أنه لم تؤخذ بالاعتبار الحساسية المفرطة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي وإسقاطاتها المحبطة العالقة، سواء بانحطاط الاستراتيجيات الدولية، أو بالثقوب التي أحدثتها هذه الاستراتيجيات في نسيج العلاقات العربية/ العربية، مما جعل البعض يضرب عرض الحائط بوحدة الصف العربي والتضامن الإسلامي ردحاً من الزمن، إن هذا الوضع العام، فيه الكفاية لتبرير عدم الإقدام على الكتابة التوليدية لهذا التاريخ الباعث على قدر متواضع من التفاؤل.

وبناء على ما تقدم اعتمدت في هذا الكتاب على مطالعة ما توفر من كتابات اليهود المغاربة عن حياتهم في بلدهم المغرب، وذكرياتهم وحنينهم إليه، كما أخذت بعين الاعتبار، البحوث سواء الصادرة عن

الأكاديمية الملكية المغربية، أو الأعضاء عاملين فيها مثل الدكتور محمد بن شريفة، والدكتور عبد الهادي التازي، ودكتور حاييم الزعفراني، وكتابات ليهود مغاربة مثل جرمان عياش وعمران المالح وروبير إصراف، فضلاً عن الاستفادة التامة من أرشيف صحيفة "العلم" و"العلم السياسي" ومراجعة تاريخ المغرب القديم والحديث، والتركيز على تلمس أبعاد الثقل التاريخي للتساكن بين الإسلام واليهودية في هذا البلد المتسامح، وانعكاسه على الحياة النشيطة للأقلية اليهودية المغربية، رغم أنها موجة صغيرة في مجتمع إسلامي متلاطم الأمواج.

ولعل أهم المحفزات المهنية، تمثلت في قرار الرئيس المصري أنور السادات عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل، عرفت فيما بعد باتفاقية كامب ديفيد، فقد شكل يهود المغرب – حينها – أهم العناصر الخيرية بالنسبة لمختلف وسائل الإعلام، فالمغرب كان المرشح الثاني لإبرام صلح مع إسرائيل بعد مصر على ضوء احتمالات استجابة منظمة التحرير الفلسطينية للصلح.

وكان معلوماً وقتها أن المغرب يبحث بأناة وتؤدة عن صيغة حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يملك القدرة على إرضاء كل الأطراف المعنية بهذا النزاع، وتشاء الأقدار أن تعلو الأصوات الرافضة للصلح ويصل مداها إلى فرض القطيعة مع مصر، ليضطر المغرب إلى مواصلة جهوده عبر قنوات من أهمها الرعايا اليهود المغاربة الذين ظلوا أوفياء لمسقط الرأس برغم أن غالبيتهم كانت التحقت بإسرائيل، وشكل هذا الوفاء دافعاً

قوياً لمزيد من الاطلاع على مسألة اليهود المغاربة بالنسبة لي كصحفي يرصد الحدث المغربي.

وعلاوة عليه، فقد سمحت ظروف العمل الصحفي بزيارة العديد من البلدان المشرقية، وكان السؤال الأكثر أهمية الذي يطرح من أناس يتبوءون مواقع فاعلة في بلدانهم، يتمحور حول اليهود المغاربة، والسر الكامن وراء ارتباطهم الوثيق بمسقط الرأس.

ورأيت أن من أبسط فروض الوفاء بهذا الوطن الثاني الذي عشت فيه قرابة ربع قرن من الزمن، أن أدون الأجوبة المتوفرة على تلك الأسئلة في هذا الكتاب لتكون في متناول الراغبين فيها، خاصة وأن قضية الصراع العربي الإسرائيلي تعرف راهناً أعسر مخاضاتها، ولعل هذا حافز آخر. ففي تقديري، أن الظرفية الراهنة تنطوي على محفزات قابلة للتطوير إن نحن أحسنا توظيفها كامة عربية حريصة على التوغل في مسارات تفضي إلى الخلاص.

اليهود يطلون على تاريخ المغرب

"إن كل تغيير عظيم يفترض ويتضمن قطيعة تاريخية ويفرز تطورا جديدا للتاريخ ويقود إليه"

إن أي حديث عن نشأة الإسلام في المغرب يبدو منقطعاً عن جذوره إن لم يتسع لإلقاء نظرة ولو عابرة على صدر الإسلام، والظروف الذاتية والموضوعية بالنسبة لمسألة فتح العرب المسلمين للمغرب.

ففي عام ٦٤٢ ميلادية لحق بقبائل البربر المقيمة في المغرب –كان وقتها مقسم إلى ثلاثة أجزاء أدني ووسط وأقصى، ويضم ليبيا وتونس والجزائر والمملكة المغربية – لحق بهذه القبائل ظلم عظيم على أيدب مستعبديهم الوافدين إلى المغرب من بقايا ممالك صيدت، وصور، وأبلغ البربر وإلي المسلمين على الديار المصرية عمرو بن العاص بما يلاقونه من ظلم واضطهاد راجين منه مد الفتح الإسلامي ليصل إلى ديارهم، ونقل ابن العاص رغبتهم إلى الخليفة عمر بن الخطاب الذي كلفه بإنجاز المهمة.

وإلي ذلك وصل الإسلام إلى ليبيا، ومن ثم إلى تونس في عهد خلافة عثمان بن عفان الذي أتي بوالي مصر الجديد عبد الله بن سعد بن أبي السرح الذي زحف إلى تونس مجدداً، وبدعم من قبائل البربر وفق جيش من المسلمين بقيادة ابن خديج عام ٦٦٦ ميلادية في ضم ما تبقي من أنحاء تونس.

وبعد أربع سنوات، أي عام ٦٧٠ م، قام الخليفة الأموي بتعيين القائد عقبة بن نافع لمواصلة الزحف واستكمال مشوار الفتح الإسلامي، وفي عهد الخليفة الأموي الثاني يزيد بن معاوية، الذي أدخل على خلافة المسلمين مبدأ الملكية الوراثية المقترنة بالبيعة، جاء تحرير المغرب الأقصى "المملكة المغربية" من رموز الاستعباد البيزنطي على يد القائد الموهوب عقبة بن نافع.

ثم أعقب ابن نافع، حسان بن النعمان الذي أمضى ثلاث سنوات (٧٠١ – ٧٠٤) يوطد أركان العروبة والإسلام في بلاد المغرب، وعندما خلفه موسى بن نصير اللخمي جرى فتح المناطق النائية من المغرب خاصة الشواطئ المطلة على الشمال الأوروبي، الأمر الذي حداه إلى وضع مخطط لفتح أوروبا "الأندلس"، حيث اجتاز القائد طارق بن زياد المغربي الأصل المضيق الذي ظل يعرف باسمه منذ عام ٧١١ وإلي يومنا هذا "مضيق جبل طارق".

وإلي ذلك ظلت الأندلس تابعة إلى المغرب "المسلم والأموي" زهاء ثلاثين عاماً قبل أن تنفصل عنه سنة ٧٤٠ على إثر دعوة الخوارج من المشرق إلى المغرب "في أعقاب قضاء العباسيين على الدولة الأموية"، الأمر الذي أدخل المغرب في صراعات دامية وانقسامات وحروب أهلية ومعارك ذات طابع عنصري وأدت هذه الأحداث إلى انفصال المغرب عن الخلافة العباسية في المشرق، وانفصال الأندلس عن المغرب

والخلافة العباسية معاً، لتكون دولة مستقلة تتصف بالولاء لبني أمية وتدين بمذهب أهل السنة.

إن الإطلالة اليهودية على تاريخ المغرب بصورة لافتة للانتباه – آنذاك – تسمح بالربط بينها وبين قيام دولة الأدارسة، ففي خضم ما سبقت الإشارة إليه، ومفاده عدم الاستقرار الذي ساد المغرب في أعقاب سقوط الدولة الأموية، جاء إلى المغرب، ومن ينبع في الحجاز الحفيد الرابع لفاطمة الزهراء بنت رسول الله (ص) وزوجة الإمام على بن أبي طالب، وهو إدريس بن عبد الله بن الحسين بن الحسن السبط بن على بن أبي طالب فاراً من الاضطهاد العباسي.

واستقبلت المولى أدريس قبيلة "أوربة" البربرية التي كانت تقطن "وليلى" المغربية المندثرة، قرب منطقة زرهون، حيث صاهر هذه القلبيلة وانقطع لمواصلة نشر الدعوة الإسلامية البريئة من التعصب، وقد بايعته القبيلة – التي عرفت ببأسها – وانخرط الجميع في جيشه المسلم مما أعانه على تشكيل أول دولة مغربية إسلامية مستقلة، امتدت جذورها من الساحل الأطلنطي غرباً إلى "تلمسان" شرقاً، وتجلت فيها الوحدة الوطنية في أبرز صورها، وتحت ظل هذه الدولة تأسست اللبنات الأولي للتساكن بين الأغلبية الإسلامية والأقلية اليهودية.

خمسة أعوام فقط دام عهد إدريس الأول، وأعقبه إدريس الثاني الذي نقل عاصمة دولته من "وليلي" إلى مدينة "فاس" التي بناها دار علم وثقافة وموقع انطلاقة إسلامية بقيت على امتداد القرون.

ونحن نقلب صفحات تاريخ دولة الأدارسة نكتشف عمق المقولة "إن كل تغيير عظيم يفترض ويتضمن قطيعة تاريخية ويفرز تصوراً جديداً للتايرخ، ويقود إليه.."، ذلك أن الأمور تغيرت بشكل إنقلابي بمجيء الأدارسة، فالإسلام الذي انتشر في ظل الدولة الأموية أصبح مهيمناً إثر الحروب التي شنها إدريس الأول، والذي كان على التوالي حليفاً ثم خصماً "للقبائل" اليهودية حسب مقتضيات الظرف الموضوعي لدولة فتية تطمع إلى نشر التعاليم والعقيدة الإسلامية، وتسعى لأن تجعل الإسلام حزام عفة للعلاقات الاجتماعية المضطربة.

وقد أشار المؤرخون إلى وجود قبائل بربرية متهودة وجدها المولي إدريس الأول وهو يصل المنطقة التي شيدت عليها مدينة فاس في العالم ٨٠٨م، وهذه الإشارة تعيدنا – لا محالة – إلى الحوار الذي أثاره أكثر من كاتب لتاريخ المغرب عموماً، وتاريخ الطوائف اليهودية على وجه الخصوص، وتقول خلاصته، إن جل اليهود المغاربة برابرة الأصل، ومع ترديد هذه المقولة على لسان أكثر من جهة تناولت الموضوع، فإن بعضاً آخر من المؤرخين انبري لها بإثارة العديد من الشكوك حول سلامتها، وقد استند هذا البعض إلى الغياب الكامل لأي تسرب للغة البربرية – رغم اختلافات اللسان – من اللغات المكتوبة.

وفي هذا الصدد – فإن المؤرخين العرب البرابرة بالشرق الأدني أكدوا – بدون تحفظ – على أن البربر المغاربة من سلالات تنتمي إلى اليمن وكنعان، وأن الكتابة "الليبية البربرية" المكتشفة مصر والسودان وسيناء،

لاحظ الباحثون وجود تشابه بينها وبين كتابات شبه الجزيرة العربية، وبالتالي فإن غياب نصوص يهودية بها يرشح اقتراب الشكوك المشار إليها من الحقيقة، ذلك أن اللغة البربرية – حسب العلماء – عرفت منذ حوالي الألفي عام وظلت محافظة على كيانها إلى يومنا هذا.

وللمزيد من الدلالات حول هذه النقطة يمكننا استعارة عبارات لكاتب يهودي مغربي "كان بودي أن أكتفي بالقول كاستهلال لهذه المقالة – أنا يهودي"، وأن يكون التعبير باللغة العربية لإعفائها من كل تبريرات مصطنعة، لأن اللغة العربية وأختها اللهجة البربرية هما روح ثقافة المغرب ومحتواها".

مع هذا فإن اندثار دولة الأدارسة مع كافة المعطيات التي أورثتها للمجتمع المغربي لم يحل دون نمو واستمرار "القبائل" اليهودية، خاصة في مناطق شرق وجنوب المغرب وفي الصحراء "التوات".

أما خارج هذه المنطقة فقد شكل الوجود اليهودي أقليات ذات تأثير محدود على بعض القرى، في حين شكلت الهجرة اليهودية إلى المدن ظاهرة لافتة للانتباه، غير أن أسبابها تبدو غير مستعصية على الفهم بالنظر إلى الدور الاقتصادي المرموق الذي بدأت تلعبه الطائفة اليهودية في البلاد التي أصبحت دولة مستقلة وإسلامية منذ نشأة الدولة الإدريسية.

وفي هذا الإطار يقول الباحث المغربي د.محمد بن شريفة، إمام أكاديمية المملكة المغربية بأكادير عام ١٩٨٢، أصبحت "فاس" أكثر بلاد المغرب يهوداً حين تزايدت الهجرة إليها إثر اعتلاء المولي إدريس للعرش علم ٧٨٨م، وخاصة من الأندلس، ثم بعد ذلك من أوروبا هرباً من محاكم التفتيش المسيحية، حيث تساكن اليهود مع المسلمين في العاصمة الفكرية "فاس" في احترام حول جامع القرويين الكبير والضريح الإدريسي، حيث ازدهرت حارتان يهوديتان هناك.

استناداً إلى ما سبق يبقي أن ثمة ملاحظات يبدو من العسير على الباحث في بنية التاريخ اليهودي أو تاريخ البنية العامة للطوائف اليهودية المغربية تجاوزها، وهي:

أولاً : وجاهة وجهة نظر "حاييم الزعفراني"، – سنأتي عليها لاحقاً – إزاء افتراضه بوجود مستعمرة يهودية في المغرب القديم بمدنية "وليلي" المندثرة، وذلك من خلال الربط بين استقدام البربر لواحد من أهل البيت النبوي الشريف لإصلاح دينهم، وتنصيبه إماماً ومبايعته ليشكل رافعة للبلاد من منحدر الانقسامات والتشرذم وسيادة العصبية التي خلفها النظام البيزنظي.

ثانياً: الفلسفة الهندسية التي انتهجها المولي إدريس الثاني في تخطيط وبناء مدينة فاس والتي جعلت وادي الجواهر" حلقة انفصال واتصال في آن واحد لمدينة منقسمة على نفسها، حيث ضمت عدوتين أولاهما لإقامة "عرب القيروان" والثانية لإقامة القادمين من "الأندلس"، مما يؤكد

على ظاهرة الهجرة اليهودية التي عرفها ذلك الوقت من الأندلس إلى المغرب. فضلاً عن اشتهار المولى إدريس باستقبال الوافدين رمز له دلالته بالنسبة لبنية التعايش بين الإسلام واليهودية في المغرب منذ القدم.

ثالثاً: الطابع الذي أعطاه المولى إدريس الثاني لدولته الفتية (٧٩٣ – ٨٢٧م) والذي ما فتئ يطبع فلسفة الحكم المغربي إلى يومنا هذا، ونعني البعد الاستراتيجي للدولة القائم على "أن المغرب دولة مكية مسلمة لغتها العربية"، وهي بذلك تشكل حلقة اتصال مثالية بين البلاد العربية المسلمة والبلاد المسلمة غير العربية في أفريقيا السوداء، ولا ننسى انعكاس ذلك الطابع على مبدأ التعايش بين الإسلام واليهودية في المغرب منذ ذلك التاريخ.

عاشوا في أرض الإسلام وأصبحوا في ذمة التاريخ

إن الفكرة الجوهرية لعبارة تاريخ أصبحت بدورها خاضعة للعديد من المعايير والمقاييس المذهبية التي "فبركت" تصنيفات ووفرت قوالب جاهزة لكل شيء على أن تاريخ يهود المغرب الذي نحن بصدد تناوله فرض علينا أن نأخذه لاعتبارات عديدة من منطلق فكرة جوهرية تقول "إن التاريخ يتكون من تواريخ الجماعات المختلفة وإن تاريخ كل جماعة هو تاريخ تطورها وازدهارها أو تدهورها".

ويمكن التاكيد بناء على المعطيات المتوفرة في هذا الجانب الذي لا يخلو من تعقيد، على دقة وعمق رؤية ابن خلدون للتاريخ عندما ربط مفهوم التاريخ بالدورة الاجتماعية بيد أن طرح هذه الرؤية قد يثير حساسيات ما لدى البعض" على اعتبار أن "الرؤية الخلدونية" بحجم دول ومجتمعات وليس طائفة أو "طوائف" غير أن ما يبرر استنادنا في تناول تاريخ الطائفة أو الطوائف (بمفهوم التعدد بالمغرب) يعود إلى الحقيقة المعاصرة التي أقر بها غير كاتب ومفكر يهودي مغربي وخاصة حاييم الزعفراني الذي قال "مجتمع يهودي عاش في أرض الإسلام وأصبح في ذمة التاريخ".

فالواقع أن التاريخ الاجتماعي الغربي بصفة عامة والمتعلق بالطائفة اليهودية خصوصاً لم يجد فرصته الكافية من البحث والتقصي، ومن ثم الكتابة عنه بشكل معمق، فالمعلومات القليلة عن هذا الجانب مبعثرة في دراسات الحياة الثقافية، أو في مقدمات البحوث الثنوغرافية المستمدة من وثائق أجنبية، وإلي ذلك فإن استحراج خلاصات متسرعة والاعتماد عليها يدخل في باب المغامرة القابلة لكل الاحتمالات.

ذلك أن مسألة معقدة مثل تساكن الطائفتين الإسلامية واليهودية داخل مجتمع واحد يتطلب عدة مستندات ذات رؤية عميقة قابلة، لأن تفرز معطيات دينامية لإعاجة صياغة التاريخ، وهذا في اعتقادنا هو الدافع الأساسي لأي قراءة جادة للتاريخ.

إن المطلع على تاريخ اليهود المغاربة سيكتشف من الوهلة الأولي الضباب الكثيف المخيم على ورقة مطوية، الأمر الذي جعله أشبه باللغز المستعصي على الحل، نظراً لغياب أدلة آثارية أو نقدية أو ما يمكن إجماله في باب الأدبيات التي تقطع بعمق الجذور التاريخية، ولهذا فإن الكتابات في هذا الصدد انغمرت فيه المضاربات والفرضيات المستندة إلى خلفيات ايديولوجية، واعتبارات و"عصبيات" يمكن للناقد أن يعيدها إلى القسرية الظرفية.

غير أن هذا لا ينفي امتداد جذور يهود المغرب إلى عصور ضاربة في عمق التاريخ، فالعديد من الباحثين في تاريخ المغرب القديم – قبل دخول الإسلام – أكدوا وجود يهود بالمغرب، بل أكدوا على أنهم

مجموعة غير بربرية وفدت إلى المغرب وما تزال أعداد منها تعيش فيه إلى يومنا هذا.

وفي هذا الإطار ينبه حاييم الزعفراني إلى أن بقايا العهد الروماني في المغرب القديم قد أشارت إلى وجود "مستعمرة" يهودية كان في مدينة "وليلي" المندثرة، ويظهر أنها بقيت إلى تاريخ وصول المد العربي الإسلامي إلى بلاد المغرب.

وفي كتابه "الأقلية اليهودية في مغرب ما قبل الاستعمار" يسجل جرمان عياش وهو يهودي مغربي ما يلي: "كما هو الشأن في كل بلد إسلامي كان يوجد يهود بالمغرب.... كان بعضهم يوجد منذ ما قبل مجيء العرب بينما لم يصل البعض الآخر إلا في ما بعد على أثر طردهم من إسبانيا وبالنظر إليهم في مجموعهم تجد أنهم لا يشكلون سوى أقلية ضعيفة جداً وسط الأغلبية المسلمة المتجانسة.. لكنهم في غالبيتهم مجمعين في مراكز حضرية، حيث شكلوا في كل منها جماعات ذات أهمية نسبية".

وفي الإطار نفسه يضيف حاييم الزعفراني «يمكن أن نفترض بأنه كان هناك تمازج بين المسيحية واليهودية والوثنية في معرب ما قبل الإسلام، إذ يحكي إخباريو القرن الرابع عشر أن المولى إدريس الأول وجد أمامه عندما فتح المغرب قبائل مسحية ويهودية ووثنية، وقد ترك المولى إدريس الثاني اليهود داخل أسوار فاس القديم إلى أن تولى المرينيون الحكم وأسسوا «الملاح» الحالي الذي يطلق عليه «ملاح فاس الجديد».

والواقـع أن الحـديث الـدائر حـول النـواة اليهودية وتـاريخ ارتباطهـا بالسـكان البربـر فـي المغـرب القـديم، أو بقضـية اسـتقرار العناصـر التـي هاجرت ضمن ما عرف إذ ذاك بـ«الشتات» الذي أعقب تحطيم المعبد، اسـتقطب العديـد مـن تلميحـات «فلافيـوس يوسـف» فـي كتابـه «حـروف يهودا» فضلًا عن إشارات موسي بن ميمون المتفرقة عن «يهود البربر».

غير أن هذا كله برأي مجموعة من الباحثين في علم تاريخ المغرب خاصة، لم ينل من كثافة الغموض الذي اكتنف هذه الحقبة من تاريخ المغرب، الأمر الذي دفع إلى طرح العديد من الاستفسارات والتساؤلات بهدف ضبط الهوية، والملاحظ أن الأجوبة عن تلك التساؤلات غالبًا ما قوبلت بفرضيات متضاربة وجزافية لا تقوم على أساس مادي إلا بعد القرن السابع الميلادي وبداية هجرة يهود أوروبا فرارًا من فظائع موجة الاضطهاد التي تعرضوا لها هم والمسلمون في إسبانيا أيام محاكم التفتيش، فضلًا عما كانوا يلاقونه من مضايقات تمثلت في منعهم من ممارسة طقوسهم الدينية وإحراق بعضهم في الأقطار الأوروبية الأخرى بعد عام ١٠٦٧م.

إن هذه الحقبة شكلت منعطفًا خطيرًا في معاملة المسيحيين لليهود، وشهدت تبلور الفكر الكلاسيكي وانطلاق موجة التطرف والتعصب في فرنسا سنة ١١٨٢ إضافة إلى إنجلترا وألمانيا في ما بعد حيث عوقب اليهود بدعوي مسؤوليتهم الجماعية والأبدية في «التصليب» واختطاف وقتل أطفال قصد استخدام دمائهم في الطقوس الدينية اليهودية.

وبناء عليه يمكن القول إن الغوص في عمق التاريخ لضبط هوية اليهود المغاربة يظل يدور في فلك الفرضيات، ويبقى التاريخ القابل للاستناد لآلية مرتبطة بحلول المد العربي الإسلامي إلى المغرب الأقصى، وتسلم المولى إدريس الأول مقال أمر البلاد والعباد.

من الشمال المسيحي إلى الجنوب المسلم

ضمن قوافل الهاربين والمهاجرين من جحيم الدويلات المسيحية الأسبانية إثر سقوط قرطبة عام ١٢٣٦، ثم سقوط آخر معاقل العروبة والإسلام الأندلسية ونعني به غرناطة عام ١٤٩٢، كانت هناك أعداد غفيرة من اليهود الذين لحق بهم ما لحق بالعرب المسلمين على أيدي الرهبان المسيحيين، ونسبة للارتباط التاريخي بين المغرب ودويلات الأندلس العربية فإن اتجاه الجنوب كان هو الاتجاه المفضل والمأمون لتلك القوافل المهاجرة سواء من المسلمين أو اليهود.

وإذا كان العرب المسلمون قد اضطروا تحت سياط العذاب في أسبانيا المسيحية وعقوبات محاكم التفتيش التعسفية إلى لبس السراويل والقبعات وهجر الملابس العربية، وإلي قلب لسانهم واعتماد اللسان والتقاليد والأسماء الأسبانية، فإن يهود تلك المرحلة السوداء من تاريخ الحكم الأسباني والذين عاشوا ردحًا طويلًا من الزمن مظلة التسامح الإسلامي اضطروا إلى تغيير دينهم لينجو بعضهم من النار المضرمة والتي التهمت رغم ذلك أعدادًا غفيرة منهم.

كانت الهجرة الجماعية إذن نحو الجنوب، إلى مدن وقري وسواحل المغرب والنتيجة المباشرة كانت هي بروز ملامح الوجود اليهودي في

المغرب بشكل أكثر تحديدًا وحضورًا وتأثيرًا في الحياة الاجتماعية وخاصة بين الطوائف الهيودية القديمة نظرًا «لنوعية» المهاجرين الجدد.

وبالنظر إلى الدور المتميز الذي لعبه اليهود في العصر الأندلسي حيث أتاح لهم الوضع القانوني الإسلامي المتسامح حياة أكثر رخاء واطمئنانًا والمساهمة الفعالة في الحياة الاقتصادية والمشاركة في الشؤون العامة، فإن وصول المهاجرين اليهود بأعدادهم الغفيرة إلى بلاد المغرب أحدث نوعًا من «الانقلاب» أو «الثورة» في حياة اليهود المحليين، فبالإضافة إلى علومهم وخبرتهم فقد حملوا معهم لغتهم القديمة «القشتالية» ومؤسساتهم الجماعية وروح المبادرة التي اخترقوا بها المجالات التجارية والمالية والسياسية. وهذه المميزات جعلت من الوافدين الجدد عنصرًا ديناميًّا يختلف عن إخوانهم المقيمين. كما أورد ذلك الأستاذ محمد العربي المساري في مراسلة لجريدة «العلم» عندما كان سفيرًا بـ«البرازيل».

ولقد شكلوا – بناء على ذلك – مجموعة اجتماعية وثقافية مهيمنة ومغايرة. وإذا كانت النتيجة المباشرة لهذه الوضعية التي خلقها مهاجروا الأندلس وسط الجماعات المحلية قد تناولها البعض من زاوية ما أثارته من بلبلة واضطراب فهم لا ينكرون. إنهم كانوا – رغم ذلك – عامل إغناء روحي لا يستهان به.

وبالفعل بقي يهود المغرب المحليون (توشفيم) والمهجرون (مكروشيم) على اختلاف في العديد من المسائل الحياتية والدينية

التعبدية، إلا أن العنصر الديناميكي وروح المبادرة والخبرة والمعرفة العلمية والعملية لدى القادمين الجدد جعلت منهم «النموذج الأمثل»، وتمكنوا في نهاية الأمر من قيادة الجماعات اليهودية الأخري المحلية خصوصًا في شمال البلاد.

ولا ينفي هذا أن الجماعات اليهودية المحلية قبل وصول «طوائف» الأندلس كانت لهم وضعيتهم المميزة وتأثيرهم المحيط الاجتماعي والحياة العامة من خلال العلاقات الوثيقة مع المحيط البربري بخاصة، إلا أن إمكانات وإسهامات القادمين الجدد الفكرية قوت من ذلك التأثير وتلك العلاقات. وتفيدنا المصادر التاريخية أن يهود المغرب خلفوا أعمالًا ومؤلفات مهمة في فترة القرون الوسطي وإلي القرن التاسع عشر، لكنها لم تتجاوز نطاق الاختصاصيين، ولم يبدأ بعثها ونشرها إلا ابتداء من سنة ١٩٦٠، أي في السنوات الأولي لانعتاق المملكة المغربية من الحماية الفرنسية.

ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى ما أورده بعض المؤرخين من أن الإقامة اليهودية في المغرب الإسلامي عرفت محنًا وويلات وتقلبات حادة في بعض الفترات لا تقل في قسوتها عن تلك المحن والويلات التي تعرض لها اليهود الأوروبيون إبان الحرب الصليبية الأولى. ويكفي هنا ابتداء التنبيه إلى أن تلك «الفترات» التي تعرض فيها اليهود المغاربة للاضطهاد كانت قصيرة إلى حد إمكانية إسقاطها من الذاكرة، وأنها فوق

كـل ذلـك كانـت مرتبطـة بـالظرف الاجتمـاعي والسياسـي المحلـي إبـان محاولة السلاطين المغاربة توطيد أسس الدولة الواحدة الموحدة والقوية.

ويقول، في إطار هذه النقطة الحساسة، الدكتور محمد بنشريفة «أن ما راج في دراسات المؤرخين حول اضطهاد اليهود في عهد الموحدين (عـام ١١٣٢ – ١٢٧٠)، وذلـك فـي إطـار التـاريخ لحيـاة الفيلسـوف اليهودي ابن ميمون وما طبعها من تنقلات بين المغرب والمشرق لطلب العـالم ولقـاء العلمـاء ككـل رحـلات الأندلسـيين والمغاربـة الـذين شـدوا الرحال صوب المشرق لم تخل من افتراء»، ويدحض بنشريفة الهجوم على المرابطين والموحدين، ويري في القول باضطهادهم لليهود أنه يقع فـي إطـار النيـل مـن ملـوك الـدولتين المغـربيتين لوقـوفهم مـدافعين عـن الأندلس أيام المحنة الكبرى، وبالنسبة للموحدين فإن الاضطهاد وقع علـى مـن بقـي علـى الـولاء للمـرابطين وربمـا فـي فتـرة انتقاليـة قصـيرة ومحدودة ولا يصح سحبه على جميع العهد الموحدى، ولا يخفي هنا الدافع نحو حماية الدولة الفتية وتأسيس أركانها والحفاظ على الوحدة المذهبية التي تطبع المغرب إلى الآن.

وإلي ذلك أورد الباحث اليهودي المعاصر حاييم الزعفراني في أبحاثه المعمقة ما يؤكد على سيادة التعايش السلمي بين الطائفتين الإسلامية (الأغلبيـة) واليهوديـة (الأقليـة) مـا عـدا بعـض الفتـرات النـادرة وربـط الزعفرانـي حـدوث العكـس. أي اضـطهاد اليهـود. بتعـاظم الاضـطرابات

السياسية وانقلابها إلى حروب دينية كما حدث أثناء ظهور بن تومرت في القرن الثاني عشر.

وربما يسهل «هضم» هذه الفترات الحالكة القصيرة بالاستناد إلى ظروف نشأة وتكون المغرب العربي الإسلامي ونشأة وتكون العهود أو الممالك التي تعاقبت على حكمه، فالدولة المغربية التي تكونت منذ أزيد من عشرة قرون بتجميعها للمجموعات القبلية المتفرقة والمتنازعة والتي كانت مستقلة عن أي سلطة مركزية ذات سيادة تحت راية الإسلام أمكن لها ذلك بالوسيلتين المتبعتين وهما القوة (الغزو) والإقناع.

والحقيقة الساطعة هي أن الإسلام هو الذي حقق وحدة البلاد انطلاقًا من المولي إدريس الأول إلى يوسف بن تاشفين، وذلك بالقضاء على الوثنية وعلى مختلف البدع والضلالات والتوفيق في إدخال القبائل ذات الأغلبية المتهودة في دين الله الإسلام. وعلي هذا الأساس فإن أي عنصر غير إسلامى، وبتحديد أدق غير سني، أصبح يشكل تهديدًا مباشرًا لسلامة البناء الاجتماعي والمؤسساتي للدولة المغربية الفتية وهذا هو جواب المأزق الذي وقع فيه اليهود المغاربة.

وهذا مع التأكيد على أن الإقامة اليهودية في المغرب عاشت قرونًا عديدة تحت مظلة التسامح وعلي أساس الصيغ الإسلامية التي تعترف لأهل الكتاب بالحقوق التي تضمن لهم البقاء –كأقلية – على ما كانوا عليه. ويقضي هذا القانون بتجريد الأقلية من سلاحها لضمان أمن واستقرار وانتشار الدولة الإسلامية، على أنه من جهة أخري يلتزم

«السلطان» بضمان حمايتها، ويظهر جليًّا أن وظيفة القانون في هذه الحالة كانت الوقاية دون الوقوع في دائرة الانتقام وهذه النقطة بالذات – كما أشار إليها غير باحث – صعبة الفهم على العقل الأوروبي المسيحي آنذاك.

ليسوا بقايا إسرائيل الأكثر تعاسة؟!

يجدر بنا عند هذا الموقف أن نتناول ولو بإيجاز مسألة «أهل الذمة» في التشريع الإسلامي لإلقاء مزيد من الضوء على وضعية الطائفة اليهودية المغربية تحت ظل السلاطين والعهود المتلاحقة والتي قيل في بعضها ما قيل، وقد تساعد هذه الوقفة الموجزة على تبيان الظروف والأسباب والدواعي التي دفعت هذا السلطان أو ذاك إلى إصدار أمره الناجز بتضييق الخناق على الطائفة اليهودية،

وعلى كشف جانب من «الحيل» اليهودية التاريخية التي مارست الطائفة جزءًا منها وخاصة الجانب المتعلق منها بالنفسية العامة والنظرة الضيقة لأي مجتمع إسلامي.

إن الإسلام كدين سماوي على المستوى العقائدي والتعبدي والعلائقي والنفسي جاء مغيرًا ومصححًا لما قبله من أديان ماوية ونقصد بها اليهودية والمسيحية، وبحكم تعاليمه السماوية و«السنية» فقد كان للإسلام – وما زال – موقفًا مغايرًا ونظرة مختلفة عن تلك التي ينظر بها أهل تلك الأديان إلى بعضهم البعض من جهة وإلى المسلمين من الجهة الثانية، فهو يعتبر أن اليهود والمسيحيين كانوا السابقين إلى التوحيد عماد دين الله الإسلام، ومنتهى رسالات الرسل والأنبياء من آدم إلى خاتم

الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم). إضافة إلى ذلك فهم في الأساس يعتنقون دينًا –كل على حده – يستمد جذوره من التراث الثقافي السامي المشترك. وفي سنوات البعثة المحمدية الأولى كان المسلمون يعتبرون اليهود والمسيحيين كمرجع إيجابي في الصراع ضد المشركين الوثنيين، وعلى هذا الأساس كان القانون الإلهي الذي تجسده «وجادلهم بالتي هي أحسن» هو المرجع في معاملة المسلمين لأهل الديانات الأخرى، ومن تفرعاته كان حسن الجوار والتعايش في المنطقة الواحدة، أما الاستثناءات التي حدثت – الخلاف مع يهود المدينة وخيبر مثلًا – فلم تكن لتحدث لولا خرق اليهود لحدود ذلك القانون ومحاولاتهم ضرب المسلمين والإسلام.

فالجماعة الإسلامية بناء على ذلك لم تكن تنكر الطوائف اليهودية والمسيحية في أرض الإسلام. ولم تكن تعتبرهم بصفتهم (أهل كتاب) «لا كمتساوين ولا كمجرد بقايا يمكن احتمالهم مؤقتًا كما كان الشأن بالنسبة لليهود والمسلمين في العصر الوسيط المسيحي»، ولكن كانت تعتبرهم كمعتنقين لديانات «قاصرة» وفي نفس الوقت جديرين بالاحترام والتقدير، نظرًا لأسبقيتهم التاريخية إلى التوحيد، مما كان يخول لهم إطارًا مشروعًا ويجب حمياتهم من أي اعتداء إذ إنهم في ذمة الإسلام.

وهذه الوضعية وجدت تطبيقاتها المثالية في المغرب الإسلامي ذي الأقلية اليهودية على مر العصور، ولقد كانت هذه المسألة محسومة أساسًا بوجود القانون الإسلامي الواضح أي قانون أهل الذمة وبعبارة

أخرى، قانون الحماية الذي يكفل لليهود حياتهم وممتلكاتهم واحترام عبادتهم ومعاملاتهم حسب القواعد الشرعية الخاصة بهم.

ولقد ظل اليهود – شرعًا – يؤدون الضريبة ويتقيدون – حسب الظرف – ببعض القيود التي كان الغرض منها كبح نفسيتهم التاريخية ووقف تسربهم من أجل شرخ أو استغلال شروخ المجتمع المسلم، وعلى سبيل المثال كان محظورًا عليهم اختيار لباسهم التمييزي وتعاطي العمل العسكري، وتقلد مناصب تندرج في سلم الدولة والسلطة.

وكان هذا الموقف مبدئيًّا وراسخًا وغير قابل للنقاش مع سلطان المغرب الذي يمسك بيده زمام السلطتين الدينية والزمنية، وعمومًا كان السلاطين المغاربة يحرصون على سلامة تنفيذ ومراعاة قانون أهل الذمة (الحماية) وأمن وسلامة حقوق المواطنة لأفراد الطائفة اليهودية في عموم البلاد.

وعلى سبيل المثال كان السلطان عبد الرحمن (١٨٥٩ – ١٨٢٢) يرى أنه «يدخل في الظلم إنكار أهل الذمة» وما سموا بذلك إلا لأنهم في ذمة الإسلام، ولذا يجب حفظ أرواحهم والدفاع عنهم وعن أموالهم.

وانطلاقًا من إيمانه العميق بتعاليم الإسلام كان المولى عبد الرحمن دائمًا بالحديث النبوي الشريف الذي تورده كتب الحديث والذي ينص على «من ظلم ذميًّا كنت له خصيمًا يوم القيامة» وإلى ذلك لم تكن لتقع تلك الاستثناءات التي أشرنا إليها والخاصة بتضييق الخناق على

«الرعايا» اليهود، لولا محاولات هؤلاء «الرعايا» الإخلال بشرط من شروط عقد الذمة التي بلغت في تصنيفات فقهاء السياسة المسلمين اثني عشر شرطًا.

وفي إطار الصراع المسيحي على العالم القديم طمست الحملات الدبلوماسية والسرية أهمية وبريق ونزاهة القانون الشرعي الإسلامي (عقد أهل الذمة) والذي كان مقدسًا في نظر السلاطين المغاربة المتعاقبين على سدة الحكم، وكنتيجة لجهود تلك الحملات الدبلوماسية السرية ضد ديار الإسلام – وضد المغرب بخاصة – تناست الذاكرة اليهودية مضمون عقد الحماية الذي كفل حياتهم وأموالهم في ديار الإسلام المغربية، علاوة على أن النفسية التاريخية لليهود ونظرتهم القاصرة للإسلام والمسلمين لم تتح لهم الاعتراف بحسن المعاملة «الرسمية على الأقل» في مدن وقرى المغرب، ولا أن يشهدوا أمام الرسل السريين الأوروبيين شهادة حق تقوم على احترام سلاطين المغرب لبنود عقد أهل الذمة.

وبناء عليه فمن النتائج المؤسفة لتلك الحملات الأوروبية المتتابعة محاولة تشويه صورة ذلك القانون الإسلامي، حتى أن كلمة الذمي التي تعني «المحمى» فقدت مدلولها وتحولت إلى نقيضها فأصبحت تدل على «المحتقر» و«المنبوذ»، وتقترب كثيرًا من «المهدور دمه» على حد تعبير حاييم الزعفراني.

ولقد أدت هذه الصورة الخاطئة أو ذلك التصور الخاطئ إلى اعتبار الإقامة اليهودية في المغرب عبارة عن محنة طويلة يقاسونها وراء أسوار حي «الملاح» ولم تبخل المراكز الأوربية المسيحية بقرع ناقوس الحرب من أجل إنقاذ يهود المغرب.

وانطلاقًا من هذا التصور الخاطئ ناشد الإنجليز «منطيوري سلطان مراكش – إبان عهد الحماية الفرنسية – بأن يكون رحيمًا برعاياه اليهود، وذلك عندما زار تلك العاصمة التاريخية في الجنوب المغربى. وللعلم لم يقم أي بلد أوروبي حتى ذلك الوقت بتحرير أقليته اليهودية باستثناء فرنسا. وحتى بعد التحرير النظري عرفت الأقليات اليهودية حملات الاضطهاد والمطاردة والطرد. ولا تخفى هنا مرامي الحملات الأوروبية ضد المغرب الإسلامي بتعاطفهم «الدبلوماسى» مع اليهود المغاربة، ويمكن إيجاز تلك المرامي في نقطة واحدة وهي إخراج اليهود عن سلطة العاهل المغربي الشرعي، وإضعاف قوته كصمام امتصاص لدوره الطلائعي في مقاومة الاستعمار.

وكما هو معلوم فإن أوروبا المسيحية في العصر الوسيط كانت لها أيضًا أقلياتها اليهودية، لكن استقرار تلك الطوائف لم يكن يعتمد على مبدأ، في قوة المبدأ أي في قوة المبدأ الديني الإسلامى. فلقد كانت وضعيتها غير قادرة وعرضة لكل أنواع التقلبات، وفي أحسن الأحوال يعتمد استقرارها على مجرد «صك امتياز» قابل للتعديل أو الإلغاء كان لم يكن، ودور الكنيسة كان مؤثرًا وبالأحرى حاسمًا في تأليب الملوك

والشعوب السيحية ضد الأقليات اليهودية وتنظيم حملات المطاردة ومهرجانات المذابح الجماعية، بحجة أحقية «الدين الجديد» – المسيحية في مطاردة وتنصير أهل الدين القديم – «اليهودية»، وعلى عكس الصورة الإسلامية المشرقة وخاصة في المغرب الإسلامى، لم تنجح الفترات المشرقة القصيرة إبان حكم ألفونسو العاشر، وفيرناندو الثالث الذي كان يلقب بـ«ملك الديانات الثلاث» في أسبانيا مثلًا في تبييض أو تحسين صورة المعاملة المسيحية القائمة للأقليات اليهودية الأوربية.

وفي هذا الصدد يقول حاييم الزعفراني «لقد عرف يهود دار الإسلام وضع الذمة الذي فرضه الإسلام، وهو وضع دوني ومؤقت في غالب الأحيان، ولكنه على أي حال وضع قانوني متسامح (استقلال قانوني وإداري وثقافي كامل) إذا ما قورن بالذي عرفه يهود البلدان المسيحية «الإشكناز» وقد سمحت من جهة أخرى، حضارة العصر الوسيط العلمانية في الشرق والغرب الإسلامي لأهل الذمة (يهودًا ومسيحيين) بأن يحسوا بأنهم ورثة تقليد ثقافي ومحترم».

وأمام هذه الكلمات التي يدلي بها الزعفراني يتضح لنا قصور المقولة التي أشاعها التجار والقناصلة الأوروبيون وقتذاك والقائلة أن يهود المغرب العربي الإسلامي هم «بقايا إسرائيل الأكثر تعاسة».

التماثل والتفاضل بين يهود المغرب والمغرب العربي

ثمة وقفة أخرى نراها ضرورية لفهم تاريخ ووضعية اليهود في المغرب الأقصى (المملكة المغربية) على امتداد العقود الماضية هي استعراض وضعية اليهود في المغرب العربي بشكل عام – ولو بإيجاز أيضًا – لنرى مدى الامتياز الذي امتازت به طائفة اليهود (الأقلية) في المغرب العربي الإسلامي تحت ظلال السلاطين والممالك المتعاقبة.

فالمغرب العربي – ليبيا تونس الجزائر المغرب – كان بالرغم من إطلالته الممتدة على البحر الأبيض المتوسط يعتبر لمدة طويلة من الزمن شبه منعزل وراء الستار الحديدي الذي حبسه وراء الأتراك برسم الخلافة الإسلامية (ما عدا المغرب الذي لم يدخله الأتراك). وفي هذه الأقاليم مارس الاحتلال التركي الذي قهر العرب أنفسهم، الاستبداد والعنف على اليهود وأنزل بهم ألوانًا من العذاب والتنكيل على خلاف ما تنص عليه القوانين والأعراف الإسلامية.

ووفقًا لهذا الجوّ الخانق تدهورت وضعية الأقليات اليهودية وتأثرت بالتضييقات التي مورست على أفرادها.

ولقد أدى الانحراف في تطبيق القوانين والأعراف الإسلامية البينة في ما يخص أهل الذمة – أهل الكتاب من مسيحيين ويهود – إلى التركيز

في التشدد على اليهود نسبة للظرف الذي يمر به كل إقليم أو كنتيجة للحساسيات والعداوات المترسبة في الصدور والتي وجدت طرقها إلى الظهور والترجمة في سلوك أولي الأمر، نتيجة القصور في الفهم وجموح القوة السلطوية في اتجاه حفظ الأمن وتأمين البلاد. فالذمي – وخاصة اليهودي – من هذا المنطلق كان في نظر الحاكمين المسلطين دومًا قاصرًا، بالإضافة إلى إثقال كاهله بالضرائب الجائرة التي عانى منها السكان العرب المسلمون أيضًا، إضافة إلى ذلك فإن الذمي اليهودي كان مقيدًا بارتداء الشارات المميزة كالملابس، وتحديد دائرة سكنهم الجماعي داخل الحواضر. وعلى هذا الأساس استند بعض التجار والقناصلة كما سبقت الإشارة – في القول بأن يهود المغرب العربي هم «بقايا إسرائيل الأكثر تعاسة».

وحول هذه النقطة بالذات يبدي بعض الدارسين تحفظًا لابد من الإشارة إليه لاستكمال ملامح الصورة اليهودية موضع البحث، ويقوم هذا التحفظ على أساس أن القانون الأساسي بتونس لعام ١٨٥٧ – مثلًا – ينص على «تساوي المسلم وغير المسم أمام القانون»، وبالنتيجة فإن هذه هي أول محاولة للتمييز بين المتدين والمواطن، بين الروحي والزمني في المغرب العربى، وفي الأمر نفسه تحدث قانون ١٨٦٤ عن «العدالة التامة» و«المساواة» لكن هذا القانون أفرغ عن محتواه من طرف المشرفين على الإدارة وجمع الضرائب الذين أغضبهم هذا الإجراء الهادف إلى صيانة حقوق وأرواح أهل الكتاب، واليهود من ضمنهم، الأمر الذي دفع اليهود إلى التماس الحماية لدى القناصلة الأجانب.

وبالنسبة للمغرب الأقصى (المملكة المغربية) فإن الوضع عرف شيئًا من التنوع ولكنه لا يصل بحال نفس الدرجة التي وصل إليها حال الطوائف اليهودية في أقاليم المغرب العربي التي كانت ترزح تحت الاحتلال العثماني التركي.

وأهم نقطة يمكن الإشارة إليها كفاتحة في هذا الصدد هي أن المجتمع المغربي قبل الاستعمار الحديث الفرنسي والأسباني كان يقوم على الشريعة الإسلامية، مع مراعاة مصادرها الأساسية (الكتاب والسنة النبوية الشريفة)، ولذا فقد كان جزءًا محافظًا من الأمة الإسلامية، وبناء على هذا التعريف أو هذا المفهوم للحكم وأحكام الدين لم يكن المجتمع المغربي ينكر أهل الكتاب ولا يحملهم قسرًا وبحد السيف على الدخول في دين الله الإسلام، ولا يرهقهم بالضرائب والتكاليف التي تجعلهم يفرون من ظل السلطان ليلتجئوا إلى السفارات الأجنبية.

وكدليل على ذلك نذكر أن السلطان عبد الرحمن عندما قام بعد تربعه على العرش بتفحص الميراث الذي تركه له عمه الملك سليمان، فوجئ كثيرًا باكتشافه في «كنانيش» دفاتر جمارك تطوان، أن المداخيل كانت متأتية بنسبة تسعة أعشار من التجارة التي يحترفها اليهود، وكتقدير لهذه الطائفة – الرعايا – أصدر مرسومًا عام ١٨٢٥ حرص فيه على التنويه بهم وعلى تأكيد ضرورة عدم إيقاع الأذى بهم، ولم يكن وقتئذ أي سفير أوروبي يهتم –كما لم تكن له الوسائل لذلك – بالتدخل قصد التفريج عن حالة اليهود إن كانوا في ضائقة من أمرهم.

والواقع فإن المعاملة الحسنة – الرسمية قبل كل شيء – التي كانت تحظى بها الطائفة اليهودية من طرف السلاطين المغاربة المتمسكين بإسلامهم كانت لها نتيجتها المباشرة – وما زالت – وهي بقاؤهم المستمر ودون انقطاع وسط الأغلبية الإسلامية، ليس هذا فحسب بل القيام في هذا المجتمع «الأغلبي» بوظيفة العضو النافع الذي لا استغناء عنه وعن خدماته، ولنا أن نحس ذلك في قوة العلاقة والارتباط بين المغرب كدولة حديثة الآن وبين الرعايا اليهود الذين اضطرتهم ظروف العمل أو السياسة إلى الهجرة، وحسب الوثائق الرسمية المتوفرة إلى الآن، فإن هؤلاء المهاجرين مازالوا يحتفظون بأوراقهم الثبوتية وجوازات سفرهم وجنسياتهم المغربية، بل ويواصلون دفع ما يستحق عليهم من ضرائب وغيرها وكل ما تفترضه واجبات المواطنة للتمتع بحقوقها.

وكما كان الحال دائمًا فإن الطوائف اليهودية وخاصة تلك المقيمة في المدن كانت ذات ارتباط وثيق بالسلطة المركزية تحت ضوء الحماية التي توفرها هذه السلطة شريطة أداء الجزية –كما سبقت الإشارة – والتي تفرضها الشريعة الإسلامية على أهل الكتاب، وهي بمثابة فرض عين في حق كل ذكر بالغ. ولفهم الوضعية أكثر نذكر أن الجزية لم تكن هي الضريبة الوحيدة المفروضة، بل يضاف إليها كل ما كان يؤديه السكان في عمومهم كالهدايا التي كانت تقدم في المناسبات، بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الذعائر التي كانت تفرض خلال الاضطرابات – وفي رأي المصادر التاريخية – أنها كانت باهظة في بعض الأحيان، إلا أن التقلبات السياسية والصراعات الداخلية كانت تؤثر كثيرًا في انتظام أداء الجزية،

كما هو الشأن في الفترات الهادئة، وخاصة حينما تكون الأوضاع مزدهرة ومستقرة في ظل كبار الملوك الذين كانوا بدورهم يحرصون على النظام، واستتباب الأمن ويضمنون سلامة الطرق التجارية الشيء الذي كان يعود بالخير على النشاط الاقتصادي بصفة عامة. أما إبان فترة الاضطرابات والصراعات بين الأسر الحاكمة فقد كان اليهود يرغمون على الأداء مرات عديدة لفائدة السلطات المتناحرة، مع الإشارة إلى أن هذا النوع من الشرائب كان يشمل أيضًا السكان المسلمين.

ونود أن نشير هنا إلى ملاحظة ذات دلالة تعرض لها حاييم الزعفراني وهي أن المرأة اليهودية المغربية لم تكن قاصرة في مجتمع يسيطر فيه الرجل على مقاليد الحكم ودنيا السياسة والاقتصاد. وهي ليست غائبة كما يعتقد من أول وهلة، بل إن المرأة – العجوز – تحظى (في حضارة يعطي فيها الشيخوخة حقوقًا كاملة وامتيازات هامة) بمكانة كبيرة قلما وجدت في غير هذا المجتمع وهذه الحضارة، ولقد كان من بين النساء اليهوديات من قمن بدور المؤتمنة على الأسرار، والمستشارة لزوجة حاكم مدينة كبرى، مثل فاس ومراكش والصويرة، بل وقمن بهذا الدور للملكة الأم بالقصر الملكي في الرباط.

ويتعرض الزعفراني للدور الذي يلعبه «النكيد» فهو بمثابة همزة الوصل بين الطائفة اليهودية من جهة والسلطات الرسمية للبلاد أو المدينة السلطان وممثليه وموظفي «المخزن» من جهة ثانية، ويقلد لمباشرة هذا الدور وظائف الشرطة وجمع الضرائب، وهو المكلف في

نفس الوقت بالتطبيق الحرفي لقرارات المجلس «المعهد» الذي يرأسه في غالب الأحيان، ويسهر على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الربية.

وقد لعبت هذه الشخصية (النكيد) في غالب الأحيان دورًا مؤثرًا بل وخطيرًا في القصر الملكي، مثل المستشار الشخصي للعامل ورجل الدولة والسفير ومقتصد الجيش، وجرت العادة بألا ينال منصب (النكيد) إلا من أحرز تأييد الحكومة وموافقة الأعيان والأحبار، ويرتبط مسلسل هاتين الخطوتين بالحالة الراهنة والعامة في البلاد سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا.

ومهما يكن من الأمر، فإن العملية كانت معقدة جدًّا من أساسها ويزيد من تعقيدها أكثر على ما هي عليه الدسائس والمحسوبيات والرشاوى التي تفسد الذمم وتخرب الضمائر وتفرغ القوانين والأعراف السارية من محتواها الحقيقي.

وإذا كان (النكيد) يمتلك بالضرورة سلطة كبيرة ويتمتع بامتيازات تضعه أحيانًا فوق القانون العام، وتجنبه الإجراءات المقيدة المفروضة على الجميع بدون استثناء طبقًا لما يصدر عن المحاكم «الربي» من قرارات وأحكام، فإنه أيضًا يكون أول ضحية تقدم على مذبح الصراعات والتغيرات السياسية والتعسفات وتشدد الحكام.

وقد يتعرض لمواقف لا يحسد عليها في فترات الأزمات الشديدة (ولو من باب لكل قانون ضحايا). لخطورة موقعه في سلم المسؤولية العامة في البلاد، ولخطورة النتيجة التي قد تحدث من جراء التقلبات السياسية والأمنية والنفسية في قمة الهرم وتؤثر مباشرة وبشكل قاس على مصيره ومستقبله الاقتصادي بصفة خاصة، فإن الطائفة اليهودية تلتزم كتابيًّا بسند موثق ومعترف به من جميع درجات الهيكل اليهودي بتعويض (النكيد) الضحية جميع خسائره المادية التي قد يتعرض لها أثناء تأدية مهامه.

هذه الوضعية المريحة التي كان يهود المغرب يباشرون من خلالها «حياتهم الطبيعية» ويستثمرون أموالهم ويرتقون سلم المسؤولية في بعض الأحيان في المغرب، تدعمها حقيقة أخرى ذات أهمية قصوي وهي التمتع بالاستقلال الإداري والقضائي في كل ما يتعلق بشؤون الطائفة اليهودية، ويدعم هذه النقطة تدخل السلطان المغربي مباشرة لوقف التجاوزات التي قد تقع من أحد العمال أو الباشوات في المدن والأقاليم وتسبب ضررًا لليهود.

وهذا التدخل السلطاني المباشر لوقف التعسفات ضد أفراد الطائفة اليهودية يستند إلى أحكام النظم والقوانين والأعراف والأخلاق الإسلامية – بصفة عامة – والتي تضمن كمبدأ أساسي استقلالية الطائفة اليهودية، كما ينص على ذلك قانون الذمة. ونادرًا ما يقع تدخل السلطات الحكومية في الشؤون القضائية اليهودية.

ونذكر أنه في إطار الاستقلال الإداري الذي خوله قانون الذمة، فإن للطوائف اليهودية الحرية في تطبيق العدالة حسب قانونها الخاص كما تتمتع بمحاكمها الخاصة التي تمتد صلاحيتها فتشمل وجوهًا مختلفة من أوجه الحياة العامة والخاصة. وتشتهر هذه الفقرة من مرسوم صدر عام ١٦٠٣ وتقول «... بأمر سيدنا الملك أعز الله قدره، والقاضي (شوفط) أعزه الله، فإنه لا يمكن أن يقضي في أمر اليهود إلا قضاة إسرائيل اليهود».

وحدث في عام ١٨٨٤ أن اشتكى أحد أعيان يهود مدينة مكناس، وهو المدعو إبراهام إحنا، إلى السلطان الاستخفاف الذي يقابل به «باشا» حاكم المدينة تظلماته وتظلمات غيره من أفراد الطائفة التجار، وتثبت الوثائق أنه بدون أن يتساءل السلطان عن مشروعية هذه التظلمات كتب إلى باشا مكناس يعبر له عن «استغرابه» ومؤنبًا إياه على سلوكه، وأمره بأن يبت فورًا في الدعاوى المذكورة وأن يحسم (علي وجه الحق) تلك التي تدخل في دائرة اختصاصه، ويحيل الأخريات على محكمة القاضي.

وتفيدنا المصادر أنه بعد ثماني سنوات من حادثة مكناس طرأت حادثة مماثلة بمدينة مراكش، فقد علم السلطان الحسن الأول (١٨٣٧ – ١٨٩٤) أن يهود مراكش كانوا عرضة لتعسفات عامل المدينة، وفي رسالة محررة باسمه حملها أحد وزرائه وموجهة لتقرأ علانية على جمهورهم عبر السلطان عن استنكاره التام، وأصدر أمره النافذ للعامل

ليعود إلى الالتزام بواجباته مساواة بالمسلمين في كل ما يخص سلطات الدولة أما بالنسبة لدعاويهم الشرعية «فترد لأساقفتهم وحزانتهم».

إن الصورة الصحيحة لوضعية الأقلية اليهودية في نسيج الحياة المغربية الاجتماعية والسياسية والإدارية والقضائية اهتزت بعض الشيء إثر تعرض الديار المغربية الإسلامية للتهديد والغزو في أواخر القرن التاسع عشر من طرف القوات الأوروبية المسيحية، ولقد لعبت «المكبوتات»

الدينية الاجتماعية لدى الفئتين - الإسلامية واليهودية - وخاصة ما يتعلق منها بناحية عقدة اليهود التاريخية تجاه الإسلام عمومًا دورًا كبيرًا وخطرًا ساهم بقدر وافر في اهتزاز الصورة العامة لليهود في المغرب.

ومن الوثائق نستشف أن قوات الاحتلال الاستعمارية وجدت أرضًا خصبة صالحة لزرع ما تراه مناسبًا لتنفيذ وتمكين سياساتها لدى الطوائف اليهودية، بل إن فئات من هذه الطوائف لم تتأخر في غالبيتها عن إظهار الميل نحو القادة الأوربين المسيحيين وإبداء الرغبة (الصريحة) في تقبل وتنفيذ أمورهم في الديار المغربية.

ونرجع قليلًا إلى الوراء، ونقول إن هزيمة المغرب أمام أسبانيا عام ١٨٦٠ ترتب عنها سباق محموم اشتركت فيه كل من فرنسا وإنجلترا لاستقطاب يهود المغرب «المضطهدين» حسب الدعاية الصهيونية والمسيحية الرائجة في ذلك الوقت، ومحاولة ترقيتهم اجتماعيًّا وسياسيًّا

واقتصـاديًّا إلـى درجـة أعلـى مـن الأغلبيـة الإسـلامية، بـل وزعزعـة صـرح وأسس الدولة المغربية.

ورغم قوة الهجمة التي مارستها تلك الدول الأوربية عن طريق إعلامها وتجارها وعلمائها ورسلها السريين، إلا أن بعضًا من أهل يهود ظلوا على «وفائهم لمجتمعهم المغربى» ولسلطاته المحلية والشرعية القائمة، ومن قوة الشد والجذب وقع انشطار في العديد من المدن – مدينة مكناس كأوضح مثال – في أوساط الكتل اليهودية بين مؤيد أعمى للغازي الأجنبي وبين متمسك بهويته المغربية، ويمكن وضع أغلبية التجار اليهود والمغامرين الباحثين عن الثروات والربح السريع في خانة المؤيدين للدخيل الأجنبي ووضع أهل الرأي والعلم (العلماء والأحبار) بصورة عامة في خانة المتمسكين بهويتهم المغربية، أو على الأقل المتريثين حتى تتضح أكثر الوضعية التي ستكون عليها البلاد سياسيًّا وأمنيًّا.

ولقد كان الأمر في غاية الغرابة أو ما يشبه الانقلاب في النفسيات والأخلاق والتقاليد المرعية، إذ وصل الأمر بتلك الفئات المؤيدة للقوات الأجنبية إلى استفزاز رموز السلطة المحلية وتحديها، والأنكى هو إهانة عمال السلطان والقضاة وكبار الأعيان المسلمين، وهذا التواطؤ المفضوح مع الغازي المسيحي هيأ المناخ الملائم لنمو بذرة كراهية الأغلبية الإسلامية لليهود، وفي نفس الوقت كان السلطان المغربي – بقوانينه وأعرافه الإسلامية – قلقًا من عدم قدرته على كفل الحماية (للرعايا) لليهود عند وقوع اضطرابات، وذلك كاعتراف ضمني بقوة الضغوط

الأوروبية، وخاصة بعد إعلان الحماية الفرنسية عام ١٩١٢ التي قلصت كثيرًا من نفوذ السلطان المغربي لصالح دولة الحماية.

وقد بات بالفعل عداء المسلمين لليهود في الربع الأخير من القرن الماضي حسب الوثائق – وإن كان العداء يستهدف المحتل الفرنسي من خلال اليهود – خطرًا ومقلقًا للأقلية اليهودية، ويسهل إرجاع ذلك إلى حالة الأزمة الطارئة التي تسبب في خلقها وتفاقمها عناصر الزمرة اليهودية المحصنة بالحماية الأجنبية.

وقليل من أهل يهود كان أحس بالخطر القائم وبحالة الاضطرابات المخيمة على عموم البلاد والعباد نتيجة تفاقم عداء الأغلبية الإسلامية لأفراد الطائفة اليهودية الدائرة في فلك المستعمر، وهذا القليل من يهود (العلماء والأحبار) كان يدرك كم ستصبح هشة ذات يوم حماية عاهلهم، السلطان المغربى الذي كانت سلطته تتآكل بفعل الضغوط الأوروبية.

ولقد كانت هذه الفئة القليلة تنظر بصفة خاصة إلى الماضي وما ساد فيه من معاملة رسمية حسنة واحترام متبادل بين الطائفة اليهودية والسلطان أو (المخزن) عمومًا، ومن أهم هذه الفترات تلك التي ساد فيها الاستقرار السياسي في البلاد بوجود ملوك أكثر تفهمًا للوضعية اليهودية في القانون الإسلامي ودورهم في الحياة العامة، ومنهم الملك محمد بن عبد الله (١٨٥٩ – ١٨٧٣). والملك الحسن الأول (١٨٧٣ – ١٨٩٤). فقد سبق وأن أصدر السلطان محمد بن عبد الله ظهيرًا سنة ١٨٦٣ يضع اليهود في نفس مستوى المسلمين في نظر

القانون. وقد سحب اليهود من هذا النص آلاف النسخ، ووزعوه على جميع إخوانهم في الدين في الداخل والخارج، ومع مرور الأيام بدأت تتلاشى جميع مظاهر التمايز الخاصة بقانون الذمة ورغم أن الطائفتين، المسلمة واليهودية، بقيتا ترتكزان في تنظيمهما على المبادئ الدينية، فإنهما أصبحتا تتعاملان على ضوء عناصر ذات صلات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ويمكن القول إن منظري السياسة الاستعمارية استفادوا بدرجة كبيرة من الوضعية المركبة التي عاش في ظلها المغرب لسنوات عديدة من الزمن في ترابط واتحاد وحضور قوي للسلطة المركزية وعلى رأسها السلطان وأعوان المخزن، والسؤال الذي وجد له هؤلاء المنظرون الاستعماريون الإجابة الكفيلة لخدمة أهدافهم هو: كيف يمكن استغلال أو تفجير الاختلافات العرقية والمذهبية الدينية في المغرب؟ ونشير إلى أن المغرب كان وما يزال يحتفظ بتعدديته ويتقوى بها، فمن جهة اللسان هناك العرب والبربر، ومن جهة العقيدة هناك المسلمون واليهود.

وكما سبقت الإشارة فإن هذا التعدد أو الاختلاف العرقي أو المذهبي الديني في المعغرب لم يلعب أي أدوار خطيرة أو حاسمة في زعزعة الاستقرار الداخلي – أو تخريب البنية الاجتماعية أو تهشيم أسس (التعايش السلمى) بين الأغلبية الإسلامية والأقلية اليهودية، ويمكن لنا أن نشير إلى (اندهاش) مولبيراس الذي أبداه في مقال له عام ١٩٠٢ بعد فترة قضاها في مدينة فاس، حيث كان يرى اليهود يركبون البغال

والخيول مرفوقين بخدم مسلمين، الأمر الذي دفعه إلى تسجيل الملاحظة التالية: «رغم العدد الكبير للإسرائيليين المغاربة لا نلاقي هنا العداوات التي طالما زرعت التفرقة في الجزائر».

وهذا يعني بالنسبة له أنه لا توجد ظاهرة النبذ التي تجعل من اليهود أشخاصًا «غير قابلين للاستعمار» على حد فهمنا لمرماه.

مع ذلك فإن السياسة الاستعمارية الأوروبية المسيحية – التي كان يهود أوروبا يلعبون أدوارًا بارزة فيها – تمخض عنها إلغاء شبه تام للذاكرة اليهودية في المغرب، وسادت في ظل هذه الأجواء المحمومة عسكريًّا من جهة، والمسمومة دعائيًّا من جهة أخرى، فكرة أن حياة اليهود لن تكن طوال القرون إلا محنة طويلة في ذلك (السجن) الذي يمثله في نظرهم المغرب الإسلامي، وتربت الأجيال اليهودية الجديدة على أخطاء الماضي وفي أجواء القطيعة والضغائن والأحقاد.

ومن هنا نرى كيف تسنى للأجيال الجديدة أن يعيدوا صياغة الماضي استنادًا إلى ما خلفه الأسلاف من شهادات مزورة. وقد تمت هذه الصياغة المحبوكة في كثير من أجزائها على نموذج الأسر الذي كابده وعانى منه اليهود في مصر الفرعونية.

وإلى ذلك تعددت فقرات الإجابة على سؤال الاستفادة القصوى من واقع الاختلاف والتمايز العرقي والديني في المغرب والتي وضعها بإحكام وخبث منظري السياسة الاستعمارية، ففي مطلع القرن العشرين أصبحت

الوضعية العامة مواتية لاستعمار المغرب، وكان التدخل متعدد الأساليب والمظاهر: ماليًّا عن طريق تقديم القروض، ودبلوماسيًّا نجد اتفاقية الجزيرة الخضراء عام ١٩١٢ التي كرست الحماية الفرنسية على المغرب، وسياسيًّا بتشجيع المغامر (بوحمارة) لينصب نفسه سلطانًا بتازة، وعسكريًّا نجد تدخل القوات الفرنسية بمدينة الدار البيضاء ووجدة عام ١٩٠٧ فضلًا عن القوات الأسبانية بمنطقتي الريف والصحراء.

ومن بواعث السخرية والطرافة أنه في بداية هذه الفترة المضطربة التي وفرت لها الأطماع الاستعمارية الأولى الظروف والأسباب والإجابات المناسبة لإحداث القلاقل والانقسامات في الصف المغربي واستخدام اليهود المغاربة في ذلك، إلى جانب بعض المرتزقة المسلمين، حدث تمرد المغامر (بوحمارة) وأعلن عن دولة في مدينة تازة وقام بنهب الملاح (منطقة سكن اليهود) سنة ١٩٠٣. وعلى الفور أرسلت الرابطة اليهودية العالمية إسعافات وإعانات للمنكوبين اليهود، وشارك «المخزن» أيضًا في هذه الإسعافات والإعانات. وفي سنة ١٩١٢ إثر التوقيع على عقد الحماية الفرنسية تمردت قوات «الطابور» على الضباط الفرنسيين بفاس، وسقطت رموز السلطة بل وسقطت السلطة ذاتها في هذه المدينة أو العاصمة الدينية للمغرب، وهاجم القادمون من المناطق المجاورة «الملاح» اليهودى، وخلال ثلاثة أيام فوضوية ودامية كانت الأحداث بمثابة زلزال ترك لدى يهود هذه المدينة – وإخوانهم في باقي المناطق – ذكرى مؤلمة مكنت القوات الفرنسية بخبرتها وسلاحها من احتلال المدينة من جديد، ومن يومها استتب الأمر لقوات الحماية.

ومنذ ذلك التاريخ عمل قادة الحماية الأجنبية بكل ما في وسعهم للحيلولة دون التحام عقد الوحدة الوطنية المغربية، الذي يجمع شعبًا متعدد الجذور ولكنه يعيش نفس المصير الوطني طوال ٢١ قرنًا من الزمن، وإلى ذلك لم يشأ منظرو الإقامة العامة (إدارة الحماية) أن يروا إلا خليطًا من العرب والبربر واليهود، ومن هنا ظهر التقسيم على المستوى البلدى، والظهير البربري لسنة ١٩٣٠ ومختلف أنواع التعليم بمقدمتها «مدارس الأليانس» ومن ثمة مدارس التعليم – الفرنسي الإسلامي والفرنسي البربرى» و«الفرنسي – اليهودى»، وظهر كذلك التقسيم الثلاثي الحديدي للأحياء السكنية المتباينة في المدن وفي هذا الإطار لم يدخر المستعمر جهدًا ولا وسيلة قصد عزل الأقلية اليهودية عن الشعب المسلم، وتكثيف أسباب ومظاهر الكراهية المتبادلة بين رعايا سلطان المغرب.

وتسجل بعض الدراسات أنه بحلول العام ١٩١٢ لم يجد الاستعمار نفسه إمام فراغ، فقد وجد دولة قائمة وشعبًا متشبثًا بهويته واستقلاله، ولكنه – أي الدولة – مغلوبة على أمرها بفعل التدخلات المسبقة وكان الشعب مشتتًا نوعًا ما ومنعزلًا في معازل الإقليم أو القبيلة فلقد كانت المقاومة في الريف والأطلس والصحراء مشتتة، وتنقصها الوحدة الوطنية الشاملة وكانت كل قبيلة أو مجموعة قبائل – في أحسن الأحوال – تواجه الاحتلال الأجنبي وتدافع عن دائرة إقامتها القبلية دون معاونة واتصال مع باقي تنظيمات الحركة الوطنية.

في هذا الإطار العام بقيت الطائفة اليهودية المغربية المراقبة من طرف مصالح الحماية، والموجهة جزئيًّا عن كريق نشاط المنظمات اليهودية العالمية، بقيت موضوعًا وأداة لسياسات تقرر في الخارج، لأن المشهود عن هذه الطائفة أن مظاهر وعيها كانت محلية رغم كل شيء، ومفككة في واقع مرجعيتها التاريخية، حيث كان هناك مثلًا يهود فاس ويهود طنجة أو تافيلالت. قبل أن يكونوا يهودًا مغاربة وكتلة اجتماعية واحدة في عموم البلاد.

ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للأغلبية الإسلامية في المغرب، فلقد كان الشعور الوطني في الوسط الإسلامي ينتج ويتأثر مباشرة بالأيديولوجية الدينية وبالانتساب لطائفة إسلامية حافظت على هويتها خلال تاريخ طويل في إطار دولة مغربية. وكان مقدرًا لهذه الأغلبية أن تصمد في وجه أعداء عديدين من وضمنهم بعض المغامرين أو المرتزقة المسلمين من أبناء البلد، في حين أن الأيديولوجية الدينية اليهودية (دين الأقلية) كانت تسعى إلى أن تمثل حصنًا للهوية اليهودية، وجاءت إدارة الحماية الأجنبية لتشجع تقوقع هذه الهوية على نفسها.

وزيادة في التآمر قصد تفكيك أوصال الدولة المغربية الإسلامية وتخريب بنيتها الاجتماعية والسكانية، عمدت إدارات الحماية والمنظمات الصهيونية العالمية إلى إغراء اليهود المغاربة بالهجرة إلى الخارج ونقل رؤوس أموالهم على وجه السرعة، مما بعث الباحث اليهودي المغربي جرمان عياش إلى القول: هل من الحق إذن، والحالة

هذه أن يحبذ دور أوروبا ويثني عليه، فيقال إنه مكن في بداية هذا القرن من وضع حد للعذاب الطويل الذي كابده اليهود المغاربة؟ أم كانت تلك سياسات لم تبق أهدافها ومراميها حبيسة في صدر يعقوب على أية حال؟

تصدعات على جدار التعايش

هل كان اليهود المغاربة (وبدون استثناء) عملاء لقوات الحماية والاستعمار والصهيونية العالمية وضد «الوطن» المغربي وهويته وسلطاته «الشرعية»؟ لنحاول هنا سوق بعض الأمثلة واستعراض بعض «الحالات» التي يمكن من خلالها استخلاص إجابة واضحة على السؤال المطروح.

إن اليهود بنفسياتهم وعقدهم «التاريخية» وحساسيتهم المفرطة ذات البعد الديني من كل تجمع ديني مغاير، وخاصة إذا كان إسلاميًّا وعربيًّا كما هو الحال في المغرب الأقصى نجد من بينهم بعض النماذج المغربية التي تكاد أن تنفي ما هو متداول وشائع في الثقافة الإسلامية العربية عن اليهود عامة وتصل هذه النماذج إلى حد الظهور بالمظهر الوطنى/ السياسي أمام أفراد الطائفة والمجتمع الأوروبي «المسيحى»، لا بمظهر الوارث لكل أحقاد وضغائن ودعائيات الماضي المتكئ على الأيديولوجية الدينية اليهودية، إن لم نقل الأيديولوجية الأسطورية الصهيونية.

وتفيدنا الوثائق التي بين أيدينا أن هناك فئة من كبار تجار اليهود، (وهي ركيزة ما سماه البعض «بالأوليغارشية» أو «بالبرجوازية اليهودية» قد احتلت موقعًا متميزًا عبر التاريخ المعاصر بفضل خبرتها وحجم وتنوع أنشطتها إلى حد تمييزها بصفة «تجار السلطان». وساهمت هذه الفئة وعلى نطاق واسع في استثمار أموال «المخزن» واستغلال الاحتكارات

السلطانية بل ووصلت إلى حد التوسط للدولة في معاملتها مع الشركات التجارية والدول الأوروبية والاقتراض لـ«بيت المال»، كما أسندت لهذه الفئة أو لبعض أعضائها بتعبير أدق مهام أخرى على مستوى عال كمرافقة بعض البعثات الدبلوماسية الموجهة إلى بعض العواصم الأوروبية ذات التأثير في ذلك الوقت مثل باريس لندن وبرلين... إلخ.

ومن بين هؤلاء التجار الأعيان والمتدخلين على مستوى عال والحاملين لظهائر التوقير والاحترام «موسي أفلالو» الذي اتخذ من لندن مقرًّا لسكناه، هذه الشخصية الفذة أسهمت من موقعها بالقرب من التاريخ البريطاني في إبرام عدة صفقات باسم السلطان الحسن الأول، ثم باسم السلطان عبد العزيز، وفي فتح مفاوضات مع البحرية البريطانية بهدف اقتناء وحدات حربية لحراسة وللدفاع عن الشواطئ المغربية ومقاومة تهريب الأسلحة والذخيرة.

وفضلًا عن نشاط أفلالو التجاري فقد كان له نشاط آخر تمثل في المتابعة وباهتمام بالغ لتطورات ميزان القوي والتحالفات على الساحة الأوروبية، وكان يخبر «المخزن» بما جد في هذا الباب وخاصة ما له انعكاسات محتملة على المغرب.

وفي سنة ١٩٠٤ أصدر أفلالو كتابًا تحت عنوان «الحقيقة حول المغرب» وذلك مباشرة بعد الإعلان عن (الاتفاق الودى) انتقد فيه تخلي إنجلترا عن خطتها التقليدية تجاه المغرب، وإبرامها لصفقة مع فرنسا

على حسابه وحساب مصر، وفي نفس الوقت طالب الدول العظمى بالحفاظ على الوضع القائم سابقًا في المنطقة.

إذن قد ترتقي فئة من أعيان اليهود إلى المراتب السامية وتقلد مناصب خطيرة وحساسة في أجهزة ومؤسسات المغرب السياسية والدبلوماسية وتستخدم موقعها لخدمة الوطن المغرب وليس لخدمة أرض الميعاد. وربما كان عنصرا المعرفة والخبرة الإدارية والسياسية هما اللذان فتحا لهما الطريق لاعتلاء سلم المسؤولية والقرب من مركز اتخاذ القرار بل والتأثير فيه. ونفهم هذا التميز (المعرفة والخبرة) إذا أدركنا أن أغلبية مشاهير يهود المغرب في التاريخ المعاصر هم من الفئات ذات الأصول الأندلسية والتي هاجرت أو هربت من جحيم الحكم الأوروبي المسيحي إثر ضياع فردوس الأندلس من أيدي العرب المسلمين وأجبرت على النزوح والاستقرار في السواحل والمدن والقرى الداخلية بالمغرب. وكان من بينهم العلماء والفقهاء ورجال الأعمال والمستشارون والقناصل والملحقون التجاريون إلى غير ذلك من الوظائف والخبرات.

ومن هذا المنطلق يحق للمرء الاعتقاد بأن «نوعية» العنصر اليهودي النازح من الأندلس كانت تحتلف نفسيًّا وعقليًّا – نوعًا ما – عن العنصر اليهودي المحلي المحصور في نطاق أسوار المدينة أو القرية النائية والمنقطع – حسب التربية والإعداد – عن العالم الخارجي وما يدور فيه من تطور ومفاهيم ونزعات إلى حين.

وحتى خلال فترة الحماية (١٩١٢ – ١٩٥٦) كان جمهور عريض من الطائفة اليهودية يعتبرون أنفسهم أقلية فعلًا ولكنها محمية من طرف السلطان المغربي الذي يمثل في أعينها ويجسد علاقة سياسية مع «الأمة» وكان أفراد هذا الجمهور يكنون للسلطان الولاء والاحترام وواجب الامتثال لأوامره ونواهيه، خصوصًا وهم يحتفظون بذكرى حية عن حسن المعاملة التي خصهم بها عدد كبير من الملوك ونجد أن الملك محمد الخامس كان يجدد في كل مناسبة التأكيد على مسؤوليته عن حماية وسيادة الأمة والحفاظ على كرامة الرعايا من كلتا الديانتين (مسلمين ويهود) وكان اليهود المغاربة مرتبطين به عاطفيًّا كما أوضح ذلك روبير في كتابه «محمد الخامس واليهود المغاربة» ولكنهم كانوا في أمور الحياة اليومية ومشاغلهم كطائفة يهودية يعتمدون مرجع الأمور الذي يعود إلى إدارة الحماية الفرنسية.

ويمكن القول استنادًا إلى المعطيات والمصادر أن مملكة العلويين «الحالية» تختلف كثيرًا عن سابقاتها لاختلاف عقلية الملوك الذين تربعوا على عرش البلاد، ذلك أن الدولة المغربية في هذه الحقبة الممتدة تقوم – ومازالت – ليس على الأسس القبلية كالموحدين والمرابطين، ولا على الأسس الدينية المعتدلة والمتطرفة كالسعديين والدلائيين وإنما على أسس وحدوية لا تسمح بالتمايز العرقي والديني وربما أسهم الاختلاف في عقليات الملوك العلويين المتعاقبين على العرش والأسس التي تقوم عليها الدولة في حفظ مكانة الجالية اليهودية وتطور نشاطها وسد الطريق نهائيًّا

أمام التعسفات والتجاوزات، في بلورة أقوى أمثلة التعايش والتساكن والتسامح الديني.

فخلال فترة حكم السلطان إسماعيل (١٦٧٢ – ١٧٢٧) على سبيل المثال، استفاد اليهود من وضعية السلم التي عمت أرجاء البلاد لما عرف عن الملك إسماعيل من نزعة نحو توطيد الأمن وتوفير أسبابه وكان أن قام فعلًا بإعادة تنظيم «المخزن» وتدعيمه بجيش محترف من أغلبية أفريقية سوداء، إلا أن يهود فاس المدينة التي عوقبت على طول مقاومتها السلطان، لم ينجُ من سطوة ابن السلطان حاكم المدينة، وذلك بالرغم من أن هذا الأخير كان يستخدم بعض أعيان اليهود في المناصب العالية «كابن عطار» الذي لعب دورًا مهمًّا في الميدان الدبلوماسي والسفيرين «هارون كانزينو» و«ايلي ليفى» و«يوسف ميمران أمين» الذي عرف الثورة والجاه، إلا أن نهايته كانت قاسية.

وإلى جانب ذلك تشهد قصائد البكائيات وهي عبارة عن تأبينات ومراثٍ، على المصير المأساوي الذي تعرض له بعض وجهاء اليهود في مكناس وفاس حيث أعدموا أو أحرقوا أحياء بأمر من الملك إسماعيل، ويمكن لنا أن نفهم مغزى هذه الوقائع إذا ما تم ربطها بما تمثله بعض الجيوب النشاز أحيانًا بإثارة توترات أمنية داخلية وبؤرًا لتجمع الخارجين عن الطاعة، مما يوجب عندئذ بترها أو تجحيمها حسب الوضع العام في البلاد.

وهنا عهد شهده القرن الثامن عشر وهو حكم الملك محمد بن عبد الله (١٧٥٧ – ١٧٩٠) الذي أعاد تنظيم الجيش والمالية وفتح موانئ جديدة في وجه التجارة مثل «الصويرة» التي أسسها و«الجديدة» التي استرجعها من أيدي البرتغاليين، وبهاتين المدينتين أقامت عدة أسر يهودية تتمتع بظهائر خاصة تضمن لهم الحماية الملكية.

أما فترة ما بين الملكين الحازمين السابقين مولاي إسماعيل والملك سيدي محمد بن عبد الله فقد كانت قاسية جداً وتتمثل بعض مظاهر هذه الفترة الحرجة في تدخلات الحرس السود والجيش إلى جانب هذا المتطلع للحكم أو ذاك، وبعد ذلك أيضاً شهد نفس القرن الثامن عشر حلقة متساوية أخرى مع الملك مولاي يزيد (١٧٩٠ – ١٧٩٢) الذي ناهض مولاي هشام، وقد سبق أن تمرد على أبيه وكان يزيد مضطربا وكثير الضغينة، ورغم قصر مدة حكمه وهي حوالي العامين إلا أنها كانت كابوساً مرعباً بالنسبة ليهود تطوان وفاس والرباط وسلا ومكناس، وفي مراكش التي عارضته، أمر بتقتيل عدد كبير من المسلمين قبل أن يغتال هو بدوره، وخلفه الملك مولاي سليمان الذي كان مشهوداً له بالورع وحسن الدين والبعد عن المؤامرات والدسائس والصراعات الداخلية، وقد حمله إلى العرش الأعيان والعلماء.

ومباشرة بعد توليه العرش أمر الملك مولاي سليمان بإعادة اليهود إلى حيهم وأماكن سكناهم وبمشورة أحد القضاة صرح بتحريم السمجد الذي شيد بالملاح – وهو الحي الذي يسكنه اليهود – وأمر بهدمه، ثم

خفف مبلغ الجزية المفروضة على اليهود. وهذا يدل على أن الموقف السائد لدى السلاطين تجاه اليهود يقوم على الاحترام والحماية وكفالة حرية العقيدة، وأن بعض المواقف، مثل فترة السلطان مولاي يزيد وكيفية معاملته للطائفة اليهودية، لم يكن هو التيار الغالب ولا السياسة الرسمية في دولة تقوم على أسس وتعاليم قوانين الإسلام.

إذاً ومن هذه اللمحات السريعة والمتنوعة ندرك أن بعض أفراد الطائفة اليهودية تسلقت سلم السلطة والمسؤولية والجاه، ولعبت دوراً ذي أثر في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

وأن الطائفة ككل كانت محل عناية وحماية من طرف السلاطين المغاربة اللهم إلا في بعض الفترات التي هي عبارة عن استثناء لا يذكر بجانب ما يكون قد تسبب فيه أفراد الطائفة من عذاب حل بهم.

وحتى بانهزام فرنسا في يوليو ١٩٤٠ وانقسامها إلى شطرين يتقاسمها الاحتلال النازي والمارشال بيتان، عارض السلطان المغربي الملك محمد الخامس السياسات الألمانية التي كانت تمارس نوعاً من التمييز العنصري ضد اليهود المغاربة، وفي كتابه (حياة وجهاد) يقول حسن الوزاني، إن السلطان عارض تلك السياسات العنصرية باعتبار أن اليهود من رعاياه ولا يجوز تطبيق القوانين المفروضة على اليهود في أوروبا على الرعايا اليهود المغاربة وفي هذا الموقف – حسن الوزاني – تأكيد لشخصية المغرب وحفظ لكيانه ضد تسرب النفوذ النازي الذي تجدد تحت ستار لجان

الهدنة الألمانية المكلفة بمراقبة تطبيق شروط الاستسلام والحلول محل سلطات الحماية الفرنسية (المنهزمة) في المغرب.

ولم تتأخر لجان الهدنة الألمانية في استغلال الفرصة لتفتح علاقات مع المغرب عبر أجهزة دعايتها وعملائها لتهيئ الأجواء وترسيخ النفوذ الألماني النازي في المغرب وإبعاد فرنسا من الأرض والمعقل وقد استغلت ألمانيا وجود شخصيات عربية لها وزنها كالأمير شكيب أرسلان والشيخ تقي الدين الهلالي في بون لتهاجم عبرهم سياسة فرنسا في المغرب.

وهنا تختلط الأوراق ما بين العرب المعادين للاستعمار الفرنسي والعرب المعادين للصهيونية الذين أرادت ألمانيا استمالتهم عنصرياً لعداوة اليهود كيهود أو الضرب على وتر عداوة فرنسا والصهيونية لتؤلب المغابرة والعرب عامة على اليهود تأليباً عنصرياً.

عودة الأحياء وهجرة الأموات

نعود مجدداً إلى نسيج العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المغربية إلى حدود العام ١٩٥٦ – وهو عام استقلال المغرب – لنلاحظ مدي العمق والتغلغل والتداخل لأفراد الطائفة اليهودية، والطائفة ككل بتراثها ومنطقها، في ذلك النسيج، وأحياناً في صنع خيوط شديدة القوة والأهمية وعلي مر السنين، وندرك ذلك بإعادة القول،

أن اليهود كجماعة دينية من أول المجموعات التي نزحت واستوطنت شواطئ ومدن وقرى المغرب، حيث كانت الغلبة للعنصر البربري قبل دخول العرب المسلمين، وكان أن تهودت كثير من قبائل البربر إلا أنها ظلت حبيسي البعد الجغرافي والمزاج الديني العام.

ولقد تعرضنا في الصفحات السابقة إلى وضعية الطائفة اليهودية المغربية في الزمن الإسلامي على يد السلاطين والملوك الذين اعتلوا العرش في الممالك المتعاقبة، وأدركنا أن أفراد هذه الطائفة كانوا يعيشون حياتهم الطبيعية ويؤدون شعائهم الدينية ويتمتعون باستقلالهم الإداري والقضائي تحت الولاء إلى السلطان والخضوع لسيادته باعتبارهم رعايا مغاربة كما هو حال الرعايا المسلمين. وفوق ذلك كانوا يتمتعون بالحماية في النفس والمال مادامو يؤدون الجزية كذميين وبعض ما تفرضه التقاليد والأعراف من هدايا وخدمات للسلطان والمخزن.

وأثبتنا أن هناك بعض الفترات الحرجة والمظلمة في تاريخ اليهود المغاربة إلا أنها تقع في خانة الاستثناء الذي لا يذكر أمام طغيان القاعدة الغالبة وهي المعاملة الحسنة والاحترام المتبادل والحماية، ما دامت الدولة المغربية تقوم على أسس وتعاليم وقوانين الإسلام منذ وصول الدعوة الإسلامية إلى ربوعها.

والآن نقول إن فترة أربع وأربعين سنة من الحماية – فترة الاستعمار – تركت أثرها الواضح في شبكة العلاقات المغربية الشيء الذي أحد فيها بعض الثقوب. ويلتقي المغرب في هذا مع جميع الدول التي تعرضت للاستعمار الحديث وكان عليها أن تلبي حاجات سياساته التوسعية والاستيطانية والصناعية، وكبلد عربي إسلامي ذي تاريخ ودور في حركة المد العربي والإسلامي شمالاً نحو الأندلس وجنوباً نحو مجاهل أفريقيا كان من خط المغرب ان تطبق فيه أقسى السياسات الاستعمارية، ويتلقي أعنف الضربات التي تستهدف وحدته وترابطه الاجتماعي والسياسي رغم التنوع العرقي والديني.

وبالفعل فإن مدة الحماية الطويلة لعبت دورها في اهتزاز شبكة العلاقات الداخلية وزعزعة التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، كما لعبت السياسات الاستعمارية والغزو المنهجي في خلق وتطور الصراعات المجتمعية والسياسية على مستوى الثقافة والمواقف الأيديولوجية الدينية خاصة بين اليهود الأقلية والمسلمين الأغلبية. ولعل العنصر المساعد في نجاح تلك السياسات هو نزوع بعض أفراد الطائفة اليهودية إلى بسط يد

المساعدة للدخيل المستعمر الذي طرق باب إنقاذ يهود المغرب من جحيم الأغلبية الإسلامية المغاربية حسب الحملات الدعائية الرائجة في ذلك الوقت.

هـذه الفتـرة – الحمايـة – شـهدت ولادة أو تطـور أخطـر ظـاهرة اجتماعية يتعرض لها المغرب الحديث الا وهي هجرة اليهود المغابرة بأعداد كبيرة إلى خارج الحدود.

وإذا كنا نعترف – وفقاً للوثائق التي بين أيدينا – بأن أعداداً كبيرة أيضاً من أولئك المهاجرين ظلوا على صلة بالمغرب باحتفاظهم بل وتمسكهم بالهوية المغربية وما يترتب عليها من التزامات – مادية في الساس – إلا أنه يجب علينا أن نسلط الضوء على العوامل التي دفعت بتلك الأعداد إلى الهجرة، وعلى الطرق التي تمت بها سواء في عهد الحماية أو الاستقلال.

بعض الأوراق التي اطلعنا عليها تشير إلى أن اللجنة المركزية للرابطة اليهودية العالمية كانت قبل العام ١٩١٢ تتواصل عبر قنواتها المنتشرة فـي أوروبـا وأفريقيـا بشـكاوى وادعـاءات ضـد حمـلات التجـاوزات والتعسفات الإدارية المغربية. كما أن الحركة الصهيونية العالمية تدخلت بدورها، وخصوصاً بعد الحرب، لتقرير ما يجب اليقام به ويواتي متطلبات الطائفة اليهودية المغربية انطلاقاً من مخططات تلك الحركة وضرورات تحقيق أهدافها على المستويين السري والعلني، ومن هنا يمكن الوقوف على بدايات النفق الطويل والمظلم الذي دخلت فيه إشكالية هجرة

اليهود المغاربة، أو النفق الذي حشر اليهود المغربة أنفسهم فيه بوعي وإرادة، ومع سبق الإصرار والترصد.

ويسعفنا حاييم الزعفراني في هذا الصدد فيقول بأن هجرة اليهود لم تنقطع فيما يبدو منذ الاضطهاد الموحدي (١١٢٥ – ١١٧٠)، وأصبح المغرب الإسلامي بالنسبة لعديد من مهاجري شبه جزيرة ايبيريا (مكروشيم) منذ ذلك العهد مجرد أرض عبور، ومرحلة على الطريق الطويل المؤدي إلى الأرض المقدسة، حيث يستفاد من عملهم في فتح مدارس التلمود "يشفوت" أو ليقضوا بقية عمرهم.

ولقد استمرات الهجرة على هذا المنوال – حسب الزعفراني – نحو الشرق الإسلامي أو مناطق نفوذ الامبراطورية العثمانية التي وصفها بالمعطاء، طيلة أربعة قرون. وقد دفع انعدام الأمن والاضطرابات الدموية في بعض الأحيان كثيراً من العلماء والأدباء اليهود إلى مناطق أكثر أمناً، نحو أوروبا الغربية خصوصاً في إيطاليا وهولندا، حيث وجدوا ملجأ لهم، بل ذهب البعض منهم إلى ما وراء المحيط، إلى أميركا ولم تنقطع الاتصالات مع المجموعات اليهودية الأخرى طيلة القرون الطويلة سواء بواسطة الفتاوى المتبادلة بين الأحبار أو العلاقات التجارية أو التبادل الثقافي وخصوصاً تبادل المؤلفات.

ويرجع الزعفراني علاقات اليهود المغاربة بالأرض المقدسة فلسطين العربية إلى حوالي ألف سنة مضت، أي منذ ظهور الأحبار الذين نذروا أنفسهم لجمع الأموال لفلسطين الميعاد، هؤلاء الممثلون المتجولون

كانوا ينطلقون من القدس أو طبرية أو صفد، ويقطعون البلدان التي استوطن فيها اليهود لجمع الهبات والعطايا الخاصة بمهامهم، أو للمساهمة في نشر المعارف اليهودية خصوصاً نشر أفكار الأحبار الفلسطينيين عن طريق التعليم والوعظ أو بإعارة وتوزيع الكتب والمؤلفات التي تطبع في نفس الأوطان التي كانوا يمرون بها.

ويستطرد قائلاً: إن جمع الهبات يعد مهمة أساسية للحبر الرسول، حيث كان يتلقاها من الأفراد والجمعيات والمؤسسات الدينية اليهودية، وعرف عن الجماعات اليهودية المغربية أنها كانت تخص الأحبار والرسل عامة باحترام وتقدير كبيرين لما اتصفوا واشتهروا به من حب لأرض الأجداد وهو حب، كما يقال، "عقوي وعميق نابع من غيمانهم الثابت".

إن الحبر الرسول يعد بالنسبة لهم مفوض سام من الأرض المقدسة التي يطلب باسمها حق مساعدة يهود الشتات (الدياسبورا) لإخوانهم الذين يقيمون هناك، وكان هذا الطلب يعتمد الشرع والتقاليد: (يجب على كل يهودي أن يستقر بأرض إسرائيل. والذين لا يستطيعون القيام بهذا العمل حقيقة عليهم أن يحققوه بأموالهم، وذلك بضمان أولئك الذين يسكون أرض إسرائيل بحيث يكون هذا العمل بمثابة إقامتهم فيها).

كما أن هؤلاء الأحبار الرسل ساهموا في نقل مؤلفات مدرسة صفد القبالية (أحد من فلسطين) وعديداً من الأدبيات التي تمجد "أرض إسرائيل السامية المقدسة" إلى المغرب. كما حرر هؤلاء الرسل هم

أنفسهم بعض المراسيم الربية (التقنوت). وساهموا في تحرير كتابات أخرى بإضافة أسمائهم إلى جان بأسماء الأحبار المحليين لإعطاء تلك النصوص مصداقية أكبر.

ونفهم من الزعفراني أنه بفضل الأحبار الرسل الذين كانوا يفعلون فعلهم بواسطة الإرشاد والتعليم دخلت العادات والأعراف الفلسطينية في الطقوس اليهودية المغربية، ولنا أن ندرك مدى تأثير الرحلات المكوكية استناداً إلى أن الأحبار الرسل كانوا يمنحون مضيفهم أكياساَ صغيرة بها قليل من تراب فلسطين يحتفظ به متقدمو السن ليدفن معهم في قبورهم عندما يحي أجلهم.. باعتبار أن هذه الهدية لا تقدر بثمن دنيوي.

وينبغي ألا تفوت علينا ملاحظة أنه كثيراً ما كان يزور المغرب في تلك الفترة حبران مبعوثان في نفس الوقت، أحدهما أوروبي (إشكناز) والآخر شرقي (سفارديم). وكان أحبار المشرق الذين يفدون إلى المغرب من أصل مغربي في أغلب الأحيان حيث كانوا يؤدون مهام الرسلية في البلد الذي غادروه هم أنفسهم أو غادره أجدادهم، وهنا يمكن لنا ملاحظة تداخل طرح الأيديويلوجية – الديني السياسي – في التأسيس والتحضير لمسألة هجرة اليهود المغاربة كمنطلق للحركات الصهيونية وجعل هذا الطرح النفسي – الديني يتجدد في العمق لتتغذى به سياسياً وعسكرياً – في مرحلة لاحقة – رغبة الوفادة إلى "أرض الميعاد".

وإلى ذلك يتضح من تقليب الأوراق والشهادات المبعثرة في بطون الكتب أنوفادة اليهود إلى فلسطين العربية لم تنقطع طيلة قرون من

الزمن، كما أن الإعداد النفسي – الديني الأيديولوجي – الذي كان يقوم به الأحبار الرسل ومبعوثو الحركات الصهيونية العالمية لم ينقطع هو الآخر، عن أداء دور تعبيد الطريق أمام سيل المهاجرين، وإن كانت تلك الهجرة في بعض الفترات يمثلها فقط رحيل جماعات قليلة العدد من الطلبة الذين كانوا يرسلون إلى مدارس التلمود (يشفوت) بحواضر الثقافة اليهودية الكبرى (القدس – طبرية – صفد) أو أولئك الذين غالباً ما كانوا يرحلون أملاً في أن يقضوا بقية حياتهم في "الأرض المقدسة" على حد تعبيرهم.

ونذكر على سبيل المثال أنه خلال القرن السادس عشر الميلادي تكونت بمدينة صفد الفلسطينية جالية مغربية مهمة، وكان على رأسها العديد من الأدباء الذين جذبهم التعلم في المدارس وبلغ عدد المهاجرين في القرن التاسع عشر ما يقدر بالمئات استقر ثلاث مائة منهم بالجليل حوالي العام ١٨٦٠.

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن وجهة الهجرة لم تكن دائماً هي "فلسطين الميعاد" إذ لا يبلغ المهاجر ذلك الحلم إما القلة ذات اليد أو بسبب الانجذاب نحو البلدان التي يمر بها والاستقرار فيها، وإما بسبب الرغبة أو "المهمة" في تأسيس معاهد ثقافية يهودية في مناطق مجموعات اعتبرت في حينه في طريق "التفسخ"، نتيجة ظروف وضغوط الشتات.

ونظراً لما تميز به يهود المغرب بصفة عامة من خفة في التنقل، فإنهم سرعان ما كانوا يغيرون خط سيرهم ومسارهم نحو أوروبا وأمريكا، ورغم

أن بعضهم كان يصل فعلاً إلى نهاية الرحلة ويطأ أرض الميعاد" إلا أن إقامتهم فيها لم تكن بالصورة التي رسمها الأحبار عبر السنين، الشيء الذي يجعل قسماً منهم "يحلم" بالعودة ثانية من حيث أتى، ومن أسباب تلك الإقامة القلة في أرض البن والعسل" – على حد تعبير الأحبار – أن الصراعات والمنازعات بين الجماعات اليهودية المختلفة الأصول والأفكار كثيراً ما تقع، بالإضافة إلى ظروف العيش في فلسطين العربية يومها – والتي كانت تحت الحكم العثماني، ونجد صدى تلك الصراعات والمنازعات بين الطوائف والجماعات اليهودية المختلفة الأصول في رسالتين في العام ١٨٠٥ تلقاها أحبار مكناس المغربية من إخوانهم بطبرية الفلسطينية.

وتتحدث الرسالتان عن كثير من أنواع الميز والتفرقة التي كانت تستهدف المهاجرين اليهود المغاربة وذلك بحرمانهم الالتحاق بمدارس "اليشفوت"، وعدم تمتعهم بما يؤمن عيش المتأدبين منهم وبالأخص في طبرية، وكانت العودة إلى مسقط الرأس أو كما يقال اليوم في اللغة الإسرائيلية (الترول) صعبة جداً ما لم تكن منعدمة السبل نتيجة لمعطيات ذلك الظرف التاريخي.

وفي ما يخص العودة نستعرض إحدى الإشارات التي لا تخلو من طرافة والواردة ليس فيما يتعلق بعودة الأحياء إلى المغرب وإنما في هجرة الأموات إلى الأرض المقدسة فلسطين العربية. فبعد طرح الجثة في القبر وعزلها بالألواح يقذف كل واحد من المشيعين بحفنة من التراب يكون

مختلطاً برمل حمله من الأرض المقدسة أحد الحجاج أو أهداه لأحدهم حبر من الأحبار الرسل أثناء الزيارة الرسولية إلى المغرب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وتعود فكرة هذا الموضوع إلى الاعتقاد ببعث الأموات وعودة الحياة إليهم ليموتوا مجدداً في الأرض المقدسة فلسطين – ووفقاً لما ورد في الأسطورة – ينبغي أن ترحل إلى تلك الديار الأجساد المدفونة في الشتات، في اتجاه "أرض الأجداد"، وهناك تلتقي الأرواح لتبعث مجدداً عندما تحين لحظة يوم الحساب، وهذا الموضوع تفوح رائحته في عدد من الكتابات الزهارية وأدب المواعظ اليهودية، وقد أدمج في نهاية الأمر في التراث المتخيل للعامة الذي رسبته وأضافت إليه سلسلة من الحكايات والأساطير، بالإضافة إلى ذلك جاء في وثيقة غير منشورة من مخطوطات مكتبه (ساسون) أن هناك حالات نبش لنقل رفات الأموات من المغرب إلى فلسطين كما أشار إلى ذلك حاييم الزعفراني في كتابه "ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب"، وكما أعلن ذلك رسمياً خلال السنوات الأخيرة في ضوء الانفراج المحدود الذي أحدثته اتفاقية السلام العربي الإسرائيلي.

محمد الخامس

مواقف مشهودة

> لاشك في أن وجود الطوائف اليهودية المغربية قديم العهد في شواطئ وجبال ومدن وقرى المغرب، ويرجع تاريخ هذا العهد القديم إلى ما قبل انتشار الإسلام والتعريب في الأقاليم المغربية المترامية من سواحل البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق شمالاً إلى الصحراء جنوباً.

ولقد أسهمت هذه الطوائف العريقة في إنشاء وترسيخ تقاليد ثقافة عتيقة وعريقة، ويرجع تاريخ حفر مجراها وفعلها المتميز إلى العهد المشرق للحضارة العربية الأندلسية، مع ملاحظة أن هذا المجرى تشبعت طبيعته وتحددت طاقته الاستيعابية من طبيعة وفاعلية التيار الفكري المستنير.

وتدريجياً أدمجت القتاليد في الإطار الاجتماعي الثقافي المغربي الأصيل. وقد تكيفت – هذه الطوائف – مع البيئة والعقلية المتوسطة المغربية، وبالتالي مع الطائفة الكبرى البربرية والعربية الإسلامية الشيء الذي أدى إلى تساكنها وإنتاج تداخل ثقافي شامل وتلاحم وثيق.

وبالرغم من الإقامة الطويلة عبر القرون واكتساب الهوية المغربية والوضع المتميز في إطار النسيج العربي الإسلامي العام وضمان وحماية

السلاطين المغاربة لأفراد الطائفة اليهودية وتولي بعض للوظائف العليا في الدولة، إلا أن الطائفة اليهودية المغربية أصابتها جرثومة الهجرة في العمق لعدد من الاسباب والعوامل الدينية في المقام الأول. وكما كان الحال في العهود القديمة فإن تيارات الهجرة في العقود الأربعة الأخيرة على وجه التحديد تركزت نحو "الأرض المقدسة"، سواء انتهت الرحلة بالوصول إلى "أرض الأجداد" أو بالاستقرار في إحدى الدول الأوروبية أو بعبور المحيط الأطلسي نحو القارة الأمريكية.

وبالاطلاع والمقارنة نقف على حقيقة تناقض تلك الأسباب والعوامل التي حددت مصير أفراد الطائفة اليهودية المغربية، خاصة دفع أعداد كبيرة منهم إلى الهجرة، فهناك على سبيل المثال عوامل داخلية وخارجية وثانية تاريخية وثالثة سياسية واقتصادية وثقافية، ورابعة أيديولوجية دينية، عملت جميعها إما في تحديد المصير وتحديد وجهة الإرتحال أو التشجيع على الاندماج في الحياة الوطنية المحلية.

ونتفق كثيراً مع الأطروحة القائلة بأن أغلبية المؤرخين والصحفيين الدارسين تناولت أو تتناول الطائفة اليهودية المغربية من منظور متشائم يركز على بعض اختلالات وضعية أهل الذمة وعلى بعض مظاهر بؤس حي الملاح. وبالتالي الاقتصار على مقارنة تلك الوضعية بوضعية الطوائف اليهودية بالغرب الأوروبي، ونادراً ما يقع الربط بتاريخ المغرب وإطاره الاجتماعي والاقتصادي وتطوره في ظل اليهودية العربية الإسلامية التي صادفت ألواناً من المحن والمؤامرات الاستعمارية المسيحية، وإذا

قدرت ظروف المغرب السابق حق قدرها سيتضح لنا أن هجرة تسعة أعشار اليهود المغاربة نتيجة متوقعة، وأنها حقاً هجرة إلى الخارج ولكنها ليست بطرد على أية حال. فالمغرب عموماً لم يعرف مآسي العصر الوسيط الأوروبي ، ولا الهمجية والعنصرية النازية، لذا يمكن الاستفادة من العبارة التي تقول بأن المغرب كان حقاً أرض الملاذ بالنسبة لليهود المضطهدين والتي تختصر وجهة نظر الجناح المتفائل.

ونتفق أيضاً مع القائلين بأن الأطروحتين – المتفائلة والمتشائمة – أحادية البعد في النظر إلى تاريخ اليهود المغاربة، وأن الانسجام الذي يتحدث عنه البعض لا يعطي تفسيراً للهجرة التي تبدو كظاهرة ميتافيزيقية غامضة.

وبالمراجع نجد أن الأطروحات المتفائلة لا تفسر "ظاهرة" الهجرة كما أن الأطروحات المتشائمة لا تفسر لنا بقاء طائفة يهودية تقدر بما يزيد عن العشرين ألف نسمة ظلت تعيش بالمغرب العربي الإسلامي.

وفي هذا الإطار من المناسب العودة إلى استعراض بعض الوقائع التاريخية – حسب ما تتيح المصادر – لنقف على قسم مهم من الأسباب والعوامل التي دفعت اليهود المغاربة إلى الهجرة إلى الخارج، والطرق التي اتبعت في هذا الخروج الجماعيي، أي الوقوف على قسم من خطة التأطير السياسي – الاجتماعي – الثقافي – الديني والتشجيع على الهجرة اليهودية ومن كان وراءها.

الذاكرة التاريخية تقول بأن فروعاً للحركة الصهيونية تمت إقامتها بالمغرب حتى قبل أن يعرف هذا البلد الاحتلال من طرف القوتين الأوروبيتين فرنسا وأسبانيا، وقد لعبت هذه الفروع دروا أساسيا ونشاطاً واسعاً، ودعم كثيراً جهود وخطوات الحركة الصهيونية العالمية التي انتهت أخيراً بإنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة.

وتبعاً لألوان وسياسات الاحتلال الأجنبي للمغرب أنشئ بصورة أساسية تنظيمان صهيونيان أحدهما في المنطقة الفرنسية تابع للفيدرالية الصهيونةي بفرنسا، والآخر بالمنطقة الأسبانية حيث كان أعضاء هذا التنظيم لا يتعرضون لأية صعوبات أو مضايقات تحول دون الاعتراف الشرعي بهم أو تحول دون القيام بنشاطهم التأطيري، والتبشيري الإعلامي.

ومنذ العام ١٩٢٦ على وجه التقريب شرع بصفة منتظمة في انتخاب مندوب للمؤتمر الصهيوني، وكذلك لمجل الوكالة اليهودية الموسعة لتمثيل التنظيمين المذكورين واللذين يمثلان بدورهما عموم المناطق المغربية. ويمكن لنا من ذلك أن الحركة الصهيونية نجحت في تنظيم وتوسيع نشاطاتها عبر التراب المغربي.

وبالإضافة إلى اختيار المندوب، نظمت زيارات منتظمة قام بها محاضرون أرسلتهم الفيدرالية الصهيونية بفرنسا لزيارة مناطق الجاليات الصهيونية الكبري بالمغرب، علاوة على اطلاع المثقفين عموماً على التقدم الذي حصل عليه الاستعمار اليهودي في فلسطين المحتلة، ولم

ينس القائمون على هذا الأمر جمع التبرعات من الأفراد والمؤسسات اليهودية لصالح بناء "أرض الأجداد".

والحقيقة أن قوة تأثير الحملة التبشيرية الصهيونية وسهولة حركة المشرفين في أواسط "المعذبين – على حد تعبير الأحبار الرسل آنذاك – أدتا إلى إغراء عدد كبير من الطبقات اليهودية المغربية بالريحل أو المساهمة المالية التي تنوب – عند الضرورة – عن ذلك الرحيل، وتجمع لفائدة الصندوق الوطني اليهودي لإعمار فلسطين وكما يقول أحد الكتاب اليهود المغاربة فإن فكرة "إعادة إنشاء الوجود الفلسطيني بالنسبة لهم كانت – وما زالت – فكرة لم تتخلص بعد من صوفيتها أو بعبارة أخري لم تخرج من تحت ثياب الأسطورة لتواجه شمس الحقيقة التاريخية". وظلت تلك الفكرة في نظر اليهود المغاربة بصفة خاصة منسوبة دائماً لعجائب تصرفات "الإرادة الإلهة"، لذا كانت الاستجابة السريعة والواسعة لتعليمات الحملات البتشيرية.

ويجدر بنا هنا ذكر نقطة هامة تفيدنا نوعاً ما في فهم الأسلوب المباغت والماكر الذي استخدمته اليهودية المغربية في العقود الأخيرة والتي ظلت أغلبيتها متشبسة بتصورها الصوفي والتنبوئي لفكرة أرض إسرائيل (أرتز – إسرائيل)، وهي أن العطاءات والتبرعات والهبات تم جمع قسمها الأكبر من سكان الملاح الفقراء والأميين، وإن كانت الدعاية الصهيونية توصي بنشر روح التضامن بين جمع اليهود المغرب، إذ ليس من اليهود – حسب الدعاية – من يظلون مبتعدين عن بعضهم حين

يكون إخوانهم في العالم بأسره قد رصوا الصفوف من أجل إنشاء الوطن اليهودي.

وتشير الوثائق إلى أنه في سنة ١٩٢٥١ – ١٩٢٢ وفي إطار الحماس الذي تم بموجبه فرض انتداب البريطاني على فلسطين، هاجرت مئات العائلات من فارس وصفر المغربيتين، ولقد أقلقت هذه الحركة – النقلة – السلطات المحلية التي حاولت ليس فقط الحيلولة دون هذه الهجرة وتوسعها، ولكن أيضاً حاولت إعادة أولئك النازحين إلى أرضهم التي يحملون هويتها المغربية ولو اقتصر الأمر على عودة أولئك الذين ضاق بهم الحال في "أرض الميعاد" ولم يتمكنوا من الاندماج مع الوسط اليهودي الخليط في فلسطين المحتلة.

وربما كان توجه حملات الحركة الصهيونية العالمية نحو قطاعات معينة وسط اليهود المغاربة له ما يبرره تحت مراقبة إدارة الحماية المفروضة على المغرب. وعموماً كان اليهود يتمتعون بحريات واسعة في ظل الاحتلال الفرنسي خاصة لتقريب العناصر المؤثرة والأعيان والتجار من سياسات فرنسا والسعي إلى إدماجهم تدريجياً في الثقافة والحضارة الفرنسيتين خدمة لتلك السياسات الاستعمارية.

وقسم كبير من اليهود في ذلك الوقت ارتبط بعجلة الثقافة الفرنسية ليقوي درجة ارتباطه بالحركة الصهيونية من باب "التمايز ومخالفة الجو العام والثقافة العربية الإسلامية السائدة في المغرب". أما اليهود المثقفون والمطلعون على حقائق وخفايا الأمور فهم وحدهم الذين أدركوا أهداف

ومرامي الصهيونية البعيدة المدى والتي تتخذ من الأسطورة مطية لتلك الأهداف والمرامي، وحتى هؤلاء بحكم التعليم والمعرفة والخبرة والعقلية اليهودية التاريخية حاولوا بكل قواهم الحصول على مكان لائق بجانب المستعمر الفرسني، ولذا عدلت المنظمات الصهيونية العالمية من تكتيكها الدعائي التبشيري وركزت مجهودها في أوساط "الجماهير" اليهودية غير المندمجة.

وإلى عشية الحرب الكونية الثانية كانت العناصر اليهودية المثقفة والمطبوعة بالطابع الحضاري المغربي تسعى إلى تغيير وضعيتها المادية والثقافية والقانونية عن طريق اندماجها في أسلوب الحياة والثقافة الفرنسيتين الذي هو أسلوب الصفوة، وإن كانوا على المستوى العاطفي لم ينكروا أو يتنصلوا من تعلقهم بأرض الأجداد" ولتأثير هذه الفئات فإن الحركة الصهيونية رغم ما حققته من "إنجازات" كان مركزها غير ثابت — بالرغم من مساندة سلطات الحماية لها — وانحصر نشاطها الرئيسي في جمع التبرعات والهبات من فقراء يهود الملاح.

ثم عصفت رياح موازين القوى الدولية بما يخدم اتجاه ومصالح أهداف السفن الصهيونية العالمية. فقد أثار انهزام فرنسا أمام جحافل النازية عام ١٩٤٠ وقيام فيشي المناهض لليهود استياء عميقاً في أوساط اليهود المغاربة الأكثر تحضراً وارتباطاً بقيم المغرب. وتسارعت الرياح بتنفيذ الإنزال الأمريكي على شواطئ أفريقيا الشمالية، وتمكن الوجهاء

من يهود المغرب من الدخول المباشر في علاقة مع كبريات المنظمات اليهودية العالمية.

وحدث أن شاركت بعثة مغربية في المؤتمر الصهيوني المنعقد في "بلتيمور" قبل عام على المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في "اتلانتيك سيتي" في نوفمبر ١٩٤٤، واجتمع وفد اليهود المغاربة مع قياديين صهاينة على مستوى عال وعند عودتهم إلى المغرب حاولوا إحياء فرع المغرب التابع للفيدرالية الصهيونية بفرنسا. وابتداء وبناء عليه أعيدت العلاقات على مستوى المراسلات بينهم وبين المنظمة الصهيونية العالمية بالقدس، وأعلن وقتها في القدس عن الاستعداد لتوسيع جهود الدعاية والتعبئة والتبشير في مناطق أفريقيا الشمالية، إذ إن إبادة اليهود بأوروبا، فضلاً عن آفاق المستقبل، حثتهم على ضرورة بذل نشاط في مجال الصهيونية يفوق بكثير إطار ما تم عمله قبل الحرب في بلد كالمغرب حسب تقرير المنظمة المذكورة.

ونشير مجدداً للدعاية النازية العنصرية التي أزعجت اليهود المغاربة إبان الحرب وقيام لجان المراقبة الألمانية بسقوط فرنسا. خاصة أن تلك الدعاية حاولت تسميم العقل العربي المغربي بتغذيته بالمنهج العنصري المعادي لليهود مستفيدة من بعض مقومات الشخصية المغربية كاختلاف العنصر والدين.

والمجال الرحب الممتد للدعاية الألمانية كان مناطق المغرب الشمالية المحتلة من إسبانيا. ومما سهل الطيرق أمام المطامح الهتلرية

في تلك المناطق هو إحكام قبضتها على الحكومة الأسبانية "الفلانجية" التي كانت مدينة لألمانيا الهتلرية بالدعم العسكري الفعال الذي أنجح انقلاب الجنرال فرانكو ضد النظام الجمهوري عام ١٩٣٣ والكره الديني لليهود.

وناحية أخرى يعود لها الاهتمام الألماني النازي بشمال المغرب الأسباني، وهي معادن جبال الريف الوفيرة والعالمية الجودة والتي تحتاج إليها بصفة خاصة الصناعة الثقيلة الألمانية، وليس من شك في أن النفوذ الألماني في المغرب كان كبيراً جداً، وفي أن الجنرال فرانكو الواقع تحت عقدة "رد الجميل" كان يدفع ثمن المعونة العسكرية الألمانية ولكن من حديد ومنجنيز جبال الريف المغربية.

وهنا يبدو مناسباً التذكير بأحد مواقف الملك الراحل محمد الخامس إذ أوضح للرئيس الأمريكي روزفلت في الدار البيضاء عام ١٩٤٣ أن مجيء الجيوش الأمريكية للشواطئ المغربية لا يعني مطلقاً وضع اليهود المغاربة في مراكز القوة والنفوذ بالنسبة للمسلمين الشيء الذي لن يقع فضلاً عن موقفه الصلب ضد إلزامهم بوضع النجمة السداسية على صدورهم – أيام حكومة فيشي التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، وذلك لكي لات يكونوا صيداً سهلاً للخصوم الألمان والأسبان.

إن هذه المواقف كانت تهدف إلى القضاء على كل تدخل صهيوني أمريكي تحت غطاء مصالح الأقلية اليهودية في المغرب،.. و– بنفس

الوقت – حمايتها باعتبارها الأقلية التي ظلت عبر القرون تابعة وخاضعة للسلطان ولسيادته على حد سواء مع الأغلبية المسلمة.

مولاي حفيظ يفتح لهمأبواب قصره

يجدر بنا الآن الوقوف قليلاً عند بعض الشهادات المدونة والمبعثرة هنا وهناك لأفراد عاديين من الطائفة اليهودية المغربية قبيل الاستقلال – لم تحدد المصادر الأسماء – أدلوا بشهادات خلال تلك الفترة التي نشطت فيها الفروع الصهيونية بالمغرب على المستوي الإعلامي والدعائي والبتشيري في أوساط اليهود المغاربة لخملهم على الهجرة إلى "أرض الأجداد" فلسطين العربية،

وهذه الشهادات الحية سوف تكشف لنا – دون أي تدخل – عن جانب كبير من الخطط والحيل التي استخدمتها الصهيونية في تنفيذ مهامها وبخاصة إثارة العداوات المترسبة في الصدور أو تلك التي تلاشت بفعل التعايش وضرورات "الهوية الواحدة" والمشتركة بين الأغلبية الاسلامية والأقلية اليهودية.

"كان الصهاينة يقولون لنا: إذا حصل العرب على استقلالهم فإنهم سوف يقتلونكم، وهكذا زرعوا فينا الخوف من العربي"!!

"أفضل ألا أتحدث عن الصهيونية في المغرب، لأني سوف أكون فاشياً لقد قام مبعوثو "إسرائيل" بدور دعائي ناجح في المغرب.. ولأول

مرة سمعات بـ"إسرائيل" في الاجتماعات التي نظمها اليهود الجزائريون الذين قدموا إلى المغرب مع الجيوش الفرنسية!!

"قبيل الاستقلال كان المبعوثون الصهاينة يشجعون اليهود المغاربة على الرحيل، وكانوا يقولون لهم، ستقوم هنا سلطة عربية مسلمة ولا مستقبل لأطفالكم بهذه الأرض، كانوا يضيفون: أن المغرب المستقل سوف يغلق حدوده"!!

"كنا نستقبل بالمغرب، وباستمرار، أشخاصاً عن الصندوق القومي اليهودي لجمع الأموال لإسرائيل.. وكانت توجد صناديق لتسهيل هذه المهمة بجميع الدكاكين اليهودية بالملاح"!!

"قبل وبعد الاستقلال ظهرت حركات صهيونية بالمغرب، ولقد ترددت على إحداها، وكانت تطرح أمورا من شأنها أن تقود إلى الجنون وفقدان نعمة العقل"!! "منها محافل الماسونية المنتشرة بشمال البلاد".

"في الوسط الذي كنت أعيش فيه رحلت أسر يهودية عديدة وكانت امرأة من لجنة يهود أمريكا "أميركا جويف كومتي" هي التي تسهر على تنظيم الهجرة بموافقة السلطان".

"كانت الفئات الأكثر هي التي رحلت في الأم ١٩٤٨، ومن دون جهود الوكالة اليهودية ما كانت الهجرة لتكون بذلك الحجم الكبير، ولا تنس أنهم أفرغوا المناطق البربرية حيث كانت وضعية المزارعين اليهود صعبة جداً!!

"في الماضي كنت أعتقد بأن اليهود المغاربة هاجروا إلى "إسرائيل" بمحض اختيارهم، لكن اليوم أظن بأنهم جندوا لذلك"!!

"كان المبعوثون الصهاينة ينظمون رحيل الأطفال في البداية، تحت غطاء الرحلات السياحية وملتقيات الكشافة، فيضطر الآباء إلى اللحاق بهم فيما بعد، وكانت حافلات خاصة بالأطفال تنطلق من وزان – مدينة في شمال البلاد – إلى الدار البيضاء حيث يستقلون البواخر"!!

"بالنسبة لنا كانت إسرائيل حلماً وليس حقيقة،. وبالنسبة لي شخصياً كان من المفروض أن أقضي العمر بالمغرب.. إن "إسرائيل" لم تحل مشكلة معاداة السامية، وهي تمثل حاجزاً في وجه الحوار بين المسلمين واليهود.. الآن وهي موجودة لا أريد أن أحلم.. لكنني لا أوافق على أنها وطن طبيعي أنها فضيحة أن يؤسس بلد على كتاب مقدس في القرن العشرين"!!

الفقرة السابقة لونيتها تختلف عن الفقرات – الشهادات – الأسبق، ولكنها تشترك معها في توضيح أبعاد الحملة التبشيرية التي قام بها المبعوثون والأحبار الرسل في أوساط اليهود المغاربة في كل النواحي والأقاليم. وبصفة خاصة تتضح النغمة الدينية التقليدية، والنفسية الناتجة عن حكايات "أفران الغاز" الهتلرية وفظائع "الغيتوات" الأوربية الأخرى، إلا أنها – الفقرة السابقة – تكشف لنا عن عقلية شريحة يهودية مغربية مؤثرة وواعية بتحركات المبعوثين وأهداف صافرات الرحيل، فهل نجحت دوائر الصهيونية العالمية في إخراج اليهود من دائرة "المعاناة" الدائمة؟..

لنواصل الاستماع لهذه الشهادات – التي تجاهلت المصادر تثبيت أسماء قائليها لأسباب غامضة – "بالنسبة لي فإن إسرائيل" هي عبارة عن فيتو جديد. إننا لن نستجيب لتاريخنا عندما تصبح "أمة" لها جيشها وشرطتها.. ثم هناك المشكل الفلسطيني، ومشكل اليهود المغاربة الذين يعانون بإسرائيل. إن الأوربيين الذين "يحكمون" إسرائيل يضعون الآخرين في نفس الوضعية التي خرجوا منها، وهم لا يتصورون النتائج التي ستترتب على هذه الحالة في المستقبل"!!

ولكن، هل كان الوضع العام الداخلي آنذاك على ما يرام – ماعدا النشاط الصهيوني – ويشجع على البقاء في المغرب وعدم الالتحاق بقوائم المهاجرين؟ وإذا ما كان الجواب بالنفي، فما هي العوامل الأخرى المحلية إذن التي ساعدت في تضخيم الهجرة إلى جانب داعية الفروع الصهيونية بالداخل والخارج؟ "هنا شهادات أخرى".

"لم يطردني أحد من المغرب، رحلت لأن أبنائي كانوا ربما بفرنسا وودت العيش بالقرب منهم. لكن ربما لم أكن لأغادر المغرب لو لم تقع حرب ١٩٦٧".

"لم أغادر المغرب لأني عانيت من وضعيتي كيهودي ولكن هاجرت لأنني لم أعد أحصل على ما أعيش به"!! "غادرت المغرب لأنني لم أنس غارات المسلمين على ملاحات مكناس قبل الاستقلال"!!

"بالمغرب كان على أن أكون يهودياً قبل أن أكون مغربياً، كما كان على أن أقبل بمنع بعض المناصب في وجهي (....)؟

"هاجرت لأنني يهودي وبسبب الواقع الدولي والعلاقات الدولية ووضعية اليهود المغابرة". في سنة ١٩٦٧ عرف المغرب حملة "نارية" في صحافة حزب الاستقلال التي كانت تنشر لوائح أسماء شخصيات يهودية على أنها صهيونية"!!

"إن العامل الأساسي في اجتثاث اليهود المغاربة هو التثاقف. وكان من الطبيعي أن أهاجر من المغرب، أولاً لأننا أعطينا لأبنائنا ثقافة ليست لها أي صلة بتلك التي تلقيناها نحن وهذا خطأ(!!)، وقطعناهم بذلك عن جذورهم الثقافية، وثانياً لأن أسرتي تكتلت عليها العوامل الثقافية والاقتصادية والنفسية في بلد فقير نسبياً، حيث المناصب قليلة والوجود اليهودي يلاقي بعض الحرمان، وكنا نتخيل أن بعض الأحزاب السياسية المغربية كانت تهدف إلى حل المشكل اليهودي عن طريق الهجرة، كما أن الوحدة الوطينة بالمغرب كانت مبنية على الاسلام. ويمثل الدين قانوناً يحدد العلاقات بين الأشخاص و"أيضاً" الأحوال الشخصية، وكانت هناك مناصب محرمة على اليهود وعلى رأسها المناصب السياسية.. وقد خلق إنشاء دولة اسرائيل توتراً بين الطائفتين!!

"بعد أتممت دراستي بفرنسا مباشرة بعد الاستقلال رجعت إلى المغرب وفي نيتي العمل على بعث التقارب اليهودي المغربي، وأول صدمة تلقيتها من أصدقائي في حزب الاستقلال – الذين كانت لي معهم

روابط متينة – قالوا لي: " ليست الأمور هنا مثلما تعودت عليه في فرنسا، فالفروع لم تتعود على رؤية اليهود في صفوفها من الأحسن أن ننتظر قليلا".

"مبدئياً كانوا يقبلوننا، لكن عملياً لا(!!)، ثم تلا الرحيل الجماعي لليهود وتبدد الحلم بالتقارب بفقدانه لقاعدته البشرية، على صعيد العمل لاحظت بأن كون المرء يهودياً يمثل عائقاً في وجه ترقيته!!".

إذاً وبالنظر لما سبق الوارد في "هوية وحوار"، لايمكن لنا بطعبية الحال – ومهما كانت درجة التبرير – أن نلغي بضربة واحدة كل مخزونات الذاكرة الشعبية المغربية بتركيبتها المزدوجة الإسلامية واليهودية، خاصة ما في هذه الذاكرة من حساسيات قديمة وترسبات تاريخية ولو أن بعض أسبابها وقعت خارج المغرب منذ ما يقرب من خسمة عشر قرناً من الزمان، وقد تستند قليلاً هنا إلى العامل الديني، وما تلعبه التعاليم الصحيحة أو تلك المحرفة أو الموضوعة حسب الحاجة الاجتماعية والضرورة التاريخية في صياغة النشء والأجيال الصاعدة وفي بناء الحواجز أو القنوات النفسية الضيقة للتعامل بين أبناء الطائفتين الإسلامية واليهودية.

علاوة على ذلك فإن مرحلة الحماية الاستعمارية الطويلة والمزدوجة (فرنسا ، إسبانيا) التي عاش في ظلها المغرب الرسمي والشعبي زادت من تلك الحساسيات والترسبات المتوارثة وضيقت قنوات التعامل والتواصل بين أبناء الطائفتين، بالرغم من تشبث الأغلبية بالهوية الواحدة. ولعدة

أسباب واضحة فإن العزف على الوتر اليهودي كان الأقرب والأثير لدى صانعي السياسة الاستعمارية في المنطقتين الفرنسية والأسبانية، ولعل من أهم السباب في تعميق الهوة الاجتماعية من الناحيتين الدينية والسياسية (الوطنية) هو انصياع فريق من الطائفة اليهودية المغربية لتعليمات موظفي إدارة الحماية، وتعاونهم الوثيق في تنفيذ البرامج الاستعمارية ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وفي ذلك نوع من المفارقة المؤلمة إذ ينفصل الإنسان فجأة عن جزء من تاريخه من أجل بناء مستقبل وهمي على أيدي الأحبار الرسل وحكماء الإدارة الاستعمارية والمسيحية، وذلك بالتطوع في أن يكون أداة للغزو ودعامة للنظام الاستعماري.

وبالرغم من أن المغرب الرسمي في خطه العام ممثلاً في السلطان أو الملك كان أحرص ما يكون على اسلامه وأمن واستقرار اليهود باعتبارهم رعايا مغاربة تحت رعاية خاصة وقانون مستقل لاختلاف الدين لا العرق، وبرغم أن تاريخ الحكم المغربي العربي الإسلامي زاخر بالأدلة التي تثبت ذلك الحرص وتلك الرعاية، ولا ننكر بعض الفترات المؤلمة التي مر بها أبناء الطائفة اليهودية على أيدي السلاطين والملوك وأحياناً من جماهير الأغلبية الإسلامية، ولكن لقصرها وللمجهودات التي بذلن من بعدها لتصحيح الأوضاع وإعادتها إلى سابق عهدها، فإن الفترات الحرجة الأخيرة تعد استثناء لا يذكر بالمقارنة مع القاعدة، ولنا أن نورد هاتين الواقعتين من التاريخ الحديث لإلقاء مزيد من الضوء على وضعية اليهود الأقلية تحت ظل الحكم الإسلامي الأغلبي.

تشير إحدي الدراسات إلى أن اليقظة الوطنية التي شهدها المغرب بعد سنة ١٩٣٠ (أي بعد ١٨ عاماً من فرض الحماية) أظهرت أن وحدة الشعب المغربي كانت بدرجة كافية من التماسك بحيث لم يعد الاندماج في حظيرته مشروطاً باعتناق الإسلام، وذلك على الأقل ما ترجمه بالفعل الشعار الذي رفعه بعض أقطاب الحركة الوطنية المغربية، والذي نادي بمساواة المسلمين واليهود في الحقوق والواجبات.. وفي ذلك ما يكفي من الوضوح حول تلاشي قيود القانون السالف العهد الخاص باليهود كأهل ذمة تمشياً مع متطلبات وحقائق العصر.

والحقيقة أنه إذا كانت واجبات وقيود قانون الذمة قد تلاشت بحكم العادة "أيضاً" فإن حق اليهود في الحصول على حماية السلطان لم يتغير، بل حظي بتكريس جديد منذ العام ١٩٤٠، وذلك عندما رفض السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) لافضاً تاماً "قانون اليهود" الآخر الذي أرادت فرنسا في "عهد بيتان" فرضه عليه، هذا القانون المنبعث نصاً وروحاً من العصور الوسطى المسيحية والذي يتناقض جوهرياً مع عقد الذمة.

الواقعة الثانية ننقلها كما وردت في كتاب (الحماية الفرنسية بدءها – نهايتها) حسب إفادات فرنسية معاصرة – تعريب عبد الهادي التازي، وهو يتناول أحداث فاس الدامية التي وقعت نتيجة ثورة شعبية عارمة لقي فيها الجنود والموظفون الفرنسيزن وأبناء الطائفة اليهودية في الملاح عنتاً وعناء شديدين، يقول الكتاب:

"وبينما كان عدد من الثوار ينهمك في تقتيله وإجرامه، اتجهت جماعة أخرى نحو الملاح.. ولقد عبرنا طرق الملاح بعد الغارة عليه ببضعة أيام فهالنا حالها.. لقد ذكرتنا بالدار البيضاء على إثر قنبلتها.. وطيلة عدة ساعات جبنا فيها جهات من الملاح كنا نشعر بحق أننا في صحراء رهيبة، نهب وتخريب عام هنا وهناك حتى تلك الأشياء التي كان يعسر على الثوار حملها كانوا يشعلون فيها النار! ولم يبق أحد من سكان هذا الملاح لم تعل وجهه كآبة، ولم يتملكه حزن.. إنها ثلاثة ايام كاملة ظل العسكر فيها والمدنيون كذلك يعيثون فساداً في هذا الركن من المدينة.

خمسون جثة من اليهود تشحط على الأرض.. واجهات البنايات تتحطم فتكشف لك عما بداخل المنازل!.... سحب كثيفة من الدخان المتصاعد هنا وهناك خانقة وحامية.

إن أعظم درجة أرضية لا يكون في متناولها أن تخلف مثلما خلفت هذه الأيام.. حوالي الساعة الثانية عشرة ونصف شعر اليهود بالخطر لأول مرة، وحينما عمدوا إلى الأبواب فأوصدوها ولم يبق أمامهم من أمل سوى أن تصمد هذه الأبواب أمام غارات الثوار.

وعلى إثر ما وصل للسلطة العسكرية من أخبار حول تهريب الأسلحة، أمرت السلطة باسترجاع الأسلحة التي كانت توجد تحت يد اليهود وامتثل هؤلاء لأمر السلطة وسيلة للدفاع، ودون أي مدد يحميهم من شرور المعتدين....

ولـم تحـن السـاعة الثانيـة بعـد الـزوال حتـى انهـارت الأبـواب "أبـواب الملاح" نتيجة الطلقات النارية ولضربات الفؤوس، وهكذا اقتحم الثوار الأبواب ورضي اليهود أن يتنازلوا عن أموالهم مقابل الإبقاء على حياتهم، ولكن الثوار أنذروهم بأن اليوم للأموال وغداً للأرواح.

من حسن الحظ أن ظلت باب حديثة العهد مفتوحة تربط الصلة بين الملاح وبين دار الدبيبيغ (المركز العسكري الفرنسي)، ومن هذا المنفذ تسـرب تقريبـاً سـائر اليهـود عنـدما كـان الثـوار يقومـون بأعمـال النهـب. وبمجرد ما أحيط السلطان علماً بالوضع الذي توجد عليه الحال فتح إحدى أبواب قصره من اللاتي توجد على مقربة من الملاح، وجعل من قصره ملجأ لسائر هؤلاء الفارين بأنفسهم.

ولـم يقتصـر السـلطان علـى هـذا بـل نظـم لهـذه الاثنتـي عشـرة ألفـاً مـا يغـذيهم، إذ إنهـم لـم يتنـاولوا طعامـاً منـذ الأمـس حيـث إنهـم فوجئـوا كمـا فوجئ غيرهم وهم يستعدون للغداء.

وهكذا جعل السلطان مولاي حفيظ حينا رهن إشارتهم سائر ما كان تحت يده، وأصر الأمر بفتح الأكياس من الزاد التي كان أعدها للسفر الذي يعتزم القيام به.

ولقـد اسـتطاع اليهـود أن يخففـوا بعضـاً مـن آلام الجـوع التـي كـانوا يتجرعونها، بيد أن عدداً ضخماً كهذا يجعل مسألة التموين مستعصية إلى درجـة كبيـرة.. لقـد طفنـا داخـل بنايـات القصـر ورأينـا أكـوام اليهـود ينـام

بعضـها علـى بعـض فـي السـاحة والأروقـة والبيـوت والاسـطبلات ووراء الأبواب وفي كل فراغ ملكوا حرية المقام به..

علي أن هناك خياماً نصبت في جهات أخرى من القصر حيث تصدى بعـض المقيمـين فيهـا مـن اليهـود للقيـام بأعمـال الطـبخ بينمـا عيـون المحرومين والجائعين تكاد تندلع من حدقاتها تتبعاً لحركات الطباخين. وماذا يطبخون؟ الفول يابس!

ظلوا قريباً من نصف شهر على هذه الحال المؤسفة ثم رجعوا بعد ذلك إلى أمكنتهم شيئاً فشيئاً حيث الفقر والخراب.

انتهـت الواقعـة التـي نقلهـا إلـى العربيـة الـدكتور عبـد الهـاي التـازي، حسـب إفـادات فرنسـية فـي ذلـك الوقـت، لكـن مـا يلفـت الانتبـاه أن مختلـف الـرواة التـاريخيين لإحـداث المقاومـة الشـعبية ضـد المسـتعمر الفرنسي "مغاربة وعرب وأجانب"، تناولوا أحداث ثورة فاس الدامية كثورة غضب شعبية أسقطت العديد من الضحايا بينهم أبرياء كثر، على اعتبار أن هذا النوع من آليات المقاومة يطحن حتى من يمرون أمامه بالصدفة، مـا يعنـي أن حـرص كاتـب الإفـادة علـى تتبـع أحـداث المـلاح وإحصـاء ضـحايا الطائفـة اليهوديـة.. وسـرد مكابـداتهم دون سـواها يؤكـد الشـبهات "سـابقة الـذكر" القائمـة بإزاء علاقـة الطرفين لكـن مـا يصـنف هـذه الافـادة إضـافة لمتانـة تعـايش وتسـاكن الـديانتين فـي الـبلاد.. هـو حـرص الملـوك المغاربـة التزام القيـم السـماوية بإزاء كافة الرعايا.. وهـو مـا جسـده موقـف المولى رشيد وقت ذاك المولى رشيد.

الأحبار الرسل في جمع الأموال والتبرعات من فقراء اليهود المغاربة، ودور الوكالات الصهيونية في تهيئة الأفراد والجماعات، فضلاً عن الدعاية الضاغطة والمكثفة في الأوساط اليهودية استعداداً ليوم الرحيل – الخلاص – في اتجاه أرض اللبن والعسل.

وبالفعل فإن اهتمام المكلفين بأمور الدعاية تركز بصورة أساسية في أوساط الفقراء اليهود في المناطق شبه القروية والصغيرة الحجم وأيضاً في أوساط الجماعات المهمشة داخل المدن التي أصبحت وظيفتها وإمكاناتها الاقتصادية تتقلص يوماً بعد آخر.. والإغراء المقدم لأمثال هؤلاء كان مجرد الوعد بالوظيفة والسكن بعد الحصول على ورقة مجانية لدخول جنة الله على الأرض. كما وصفت ذلك الوثائق التي بين أيدينا.

إلا أن السنوات الأولى من الهجرة إشارات إلى أن القوافل كلها لم تكن تتجه نحو فلسطين العربية، التي كانت نتائجها شديدة المرارة والقوة على الحالمين بالخلاص الأبدي من رحلة التيه، كما أن ما هو ثابت يشير إلى أعداد قليلة هي التي تكيفت مع الوضع الجديد لاعتبارات ذاتية بحتة، أما البقية فلم تجد اللبن والعسل المذكورين في نصوص التوراة وتعاليم الأحبار الرسل، بل وجدت صعوبات كبيرة في مقدمتها هيمنة

اليهود الغربيين (الإشكناز) المتعالين والذين كانوا يخصون بعنايتهم مهاجري أوروبا، وكان للمعاملة التمييزية العنصرية هذه أن أدت إلى خيبة أمل كبيرة في أوساط هذه الجموع الحالمة، قادتها إلى إعلان السخط العلني والغضب على منظمي قوافل الهجرة، ودفعتها إلى الهجرة المعاكسة والعودة إلى البلد الأصلي، وندرك هذا الأمر إذا علمنا بأن السنوات الأولى للهجرة شهدت ٢٩٠٠ حالة عودة إلى المغرب.

وبتأثير من مثل هذه الحالات أثارت الهجرة في السنوات الأولى العديد من الشماكل الخطيرة، ونظراً لكونها شبه سرية خلال سنة ١٩٤٨/٤٧، مثلاً فقد زادت حدة التوتر القائم، بالإضافة إلى أن هذه الهجرة لم تحظ داخلياً بإجماع الوسط اليهودي فلم تكن تلك الهجرة الصوفية التي تحدث عنها البعض، وأكد على ذلك الموقف المناهض لها الذي اتخذته طائفة مدينة مراكش.

ومادمنا في إطار سنة ١٩٤٨ – الحرب العربية الإسرائيلية – وصدور وعد بلفور، نذكر أنه وقع تآمر استفزازي في ذلك العام بمدينة جرادة وكان هناك عدد من الضحايا اليهود. وانتهزت السلطات الاستعمارية القائمة الفرصة لقمع النقابات، ودعا محمد الخامس المسلمين إلى عدم السقوط في الاستفزازات، ودعا اليهود إلى الكف عن مساعدات النشاط الصهيوني، ومن جهة أخرى نادي الملك "الحزب الشيوعي" المغربي إلى الانضباط الوطني و"الوحدة والحذر لإحباط المؤامرات الرامية إلى تحريف الكفاح الوطني عن أهدافه المعادية للاستعمار".

وعلى العموم فإن الهجرة اليهودية من المغرب مرت بمراحل عديدة وخطيرة في آن واحد. والثابت حتى هذا اليوم هو أن تلك الهجرة تمت في أغلبها بطريقة سرية في السنوات الأولى للاستقلال ولم نعثر ولو على وثيقة واحدة تثبت أن السلطات المغربية، بعد الاستقلال، سمحت بالهجرة اليهودية للخارج.

وكان أن اجتمع المسئولون عن المنظمات الصهيونية في شمال أفريقيا في يوليو ١٩٥٥ وقرروا الشروع في تنظيم رحلات الهجرة من بلدان الشمال الأفريقي إلى "أرض الميعاد"، وخلال ذلك الاجتماع الذي تم في مارسيليا قرروا أيضاً القيام بتصور متكامل لموضوع الهجرة أثناء أشغال مؤتمر لجنة العمل الصهيونية التي كان من المقرر عقد اجتماعاتها بعد حوالي الشهر من ذلك التاريخ أي أغسطس ١٩٥٥ بالقدس، شريطة أن يكون التدخل قوياً ومقنعاً ليحظى بدعم الفيدرالية الصهيونية المغربية، أمام ممثلي الوكالة الصهيونية ووفود المجلس الصهيوني العام، وجه نداء للإغاثة مطالباص بإلحاح وسرعة اتخاذ الإجراءات لتجهيز خمسة آلاف شخص كل شهر، وساند ممثلو تونس والجزائر وفرنسا هذه المطالب، وذلك قبل أن يسدل "الستار الحديدي" كما حدث في أوروبا حسب المزاعم اليهودية في ذلك الوقت، وربما مازالت هذه المزاعم سارية المفعول، ومن الدعوات التي ارتكز عليها رئيس الفيدرالية الصهيونية المغربية في توجيه ندائه أن تنظيم قوافل الهجرة لن يصطدم بأية معارضة أو عراقيل من طرف الإدارة الفرنسية اليوم، أما في الغد فسيكون على الوكالة اليهودية والفيدرالية الصهيونية مخاطبة الحكومة المغربية.

وفي السنة الأولى لاستقلال المغرب، وبالضبط في ١١ يونيو ١٩٥٦، كان مشكل اليهودية المغربية موضوعاً ساخناً أمام المؤتمر الصهيوني الـ٢٤ المجتمع بالقدس في ذلك التاريخ تحت شعار عملية الإنقاذ، ومن بين التساؤلات التي كان على المؤتمر الاجابة عنها: هل صحيح ما يشاع أو ما ورد في التقارير عن أن اليهود المغاربة في خطر؟ وهل ستغلق الحكومة المغربية الجديدة في ظل الاستقلال الأبواب أمام المرشحين للهجرة؟!

وكان أن حدث في ذلك اليوم ١١ يونيو ١٩٥٦ أن قررت السلطات المغربية حل منظمة (الكاديماج) المكلفة بترحيل المهاجرين اليهود، وطرد عشرين من المبعوثين الإسرائيليين، وبعد مرحلة شاقة من المباحثات والاتصالات والتدخلات سمح للمرشحين بالهجرة والذين توافدوا على مخيم للعبور على طريق مدينة "الجديدة" للإبحار والمغادرة، ثم انتقلت الهجرة بعد ذلك نحو الخارج أو إلى اسرائيل لتصبح غير مشروعة وسرية. وفي الفترة من ١٩٥٦-١٩٦١ أوقفت الشرطة المغربية عدة مرات مجموعة من المهاجرين في طريقهم نحو طنجة باتجاه سبتة ومليلة المحتلتين من طرف إسبانيا للعبور نحو جبل طارق، ورغم ذلك لم تنقطع قوافل المهاجرين عن المغادرة سراً وتحمل كل المخاطر والعواقب التي قد تنتج جراء هذه الرحلات المتسرعة والخالية من كل شروط السلامة، والتي نجم عنها اختناق في إحدى السفن وهي تكدس ٤٣ مهاجراً بطريقة غير رسمية عام ١٩٦١.

ومع ذلك فإن الهجرة لم تكن مطلباً يهودياً عاماً ولم تكن أغلبية اليعود المغاربة يحملون في ذلك الوقت نفس النظرة تجاه الرحلة الصوفية إلى "أرض الميعاد". فلقد كانت آراء اليهود أثناء الشهور الأولى للاستقلال مختلفة إلى حد بعيد حول ضرورة الهجرة خاصة في الظروف والطريقة التي تتم بها. فبينما كان القسم المتدين ينادي بالتعجيل، مهما كانت النتائج والمخاطر في استئناف رحلات الهجرة بأعداد كبيرة، كان القسم المضاد يرى "الالتزام" بالعيش في المغرب المستقل والمساهمة بفعالية من أجل مصلحة الجميع. ويذكر أن البرجوازية اليهودية المغربية بالأساس كانت منقسمة على نفسها بشأن موضوع الهجرة، إضافة إلى انقسامها الحاد حول موضوع الصهيونية منذ العام ١٩٥٥.

وإلى ذلك فإن الورطة التي وقعت فيها إسرائيل تمثلت في كيفية امتصاص وإدماج حوالي "٧٤١" ألف مهاجر وصلوا منذ تأسيس الدولة، وقد تعمقت هذه الأزمة بوصول أعداد إضافية من دول الشمال الأفريقي لا تملك أي تكوين مهني، بالإضافة إلى الأمية المتفشية بين أفرادها. وازداد الوضع تعقيداً نتيجة المصاعب التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي، مما جعل المهاجرين من المغرب العربي يخرجون في مسيرات احتجاج غاضبة، الشيء الذي أثار جدلاً حاداً داخل الكنيست الإسرائيلي في ذلك الوقت.

وفي الداخل، فإن إيقاف الهجرة خلق استياء عميقاً لدي كل فئات الطائفة اليهودية، وأكثر أثراً من الاستياء الذي خلقه منع الحصول على

جوازات سفر فردية، إلا أن بعض الضغوط وخاصة تلك التي قامت بها المنظمات اليهودية الأمريكية، نجحت في استئناف الهجرة، ولكن بسرية إلى حد ما وشريطة عدم الإعلان عن توجه المهاجرين نحو إسرائيل، وفي المقابل كان الوعد بالنظر في طلبات القروض التي تقدم بها المغرب إلى الولايات المتحدة، وتدريجياً أصبحت الهجرة من بلدان الشمال الأفريقي عموماً أكثر أهمية وخاصة في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٥٦) مقارنة بالهجرات الأخري لجاليات أوروبا والعراق، واليمن – حيث مثلت نسبة ١٤,٢%، وارتفعت لتمثل نسبة ٨٧,٢% من الهجرة العامة.

وأورد الإحصاء الإسرائيلي الذي أجري بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦١ توضيحات مهمة حول تشكيلة الهجرة من بلدان الشمال الأفريقي، ويتضح من بيانات ذلك الإحصاء أن أكبر تجريدة كانت تلك التي قدمتها الجاليات المغربية بنسبة ٧٣,٦%، فالتجريدة التونسية كانت بنسبة ٢١,٤%، وأخيراً التجريدة الجزائرية بنسبة ٧% من الهجرة الشمال أفريقية.

ومن الدراسات المنشورة حول هذه الهجرة نجد أن مسؤولي الدعاية التبشيرية كانوا يركزون نشاطهم، حيث سكان المناطق البعيدة والمنعزلة مثل سكان الصحراء المغربية والجنوب الجزائري وبصفة خاصة في أوساط سكان جبال الأطلس الذين اعتبروا أكثر أهمية من سكان الحواضر والمدن الكبيرة.

وكانت المكاتب المختصة تنسق عملها مع سلطات الحماية في بداية الأمر تحت إدارة لجنة خاصة من الاسرائيليين ومبعوثي الوكالة اليهودية وممثلي الفروع المحلية للفيدرالية الصهيونية، وكان اختيار المرشحين للهجرة يتم على ضوء التعليمات الصادرة من إسرائيل بعدم تجاوز الحد الأقصى لعمر رئيس العائلة المهاجرة ٤٥ عاماً، مع تجاهل المصابين بأمراض معدية.

وهذا يعني، بصفة إجمالية، أن عدد المهاجرين من اليهود المغاربة لم تكن ذات أهمية تذكر في السنوات الثلاث الأولى لقيام الدولة الإسرائيلية مقارنة بتلك الأعداد التي تم سحبها من خزان القوي البشرية اليهودية في كل من العراق واليمن، إضافة إلى أنه لم يكن لهجرة جاليات الشمال الأفريقي نفس الطابع الاستعجالي حينذاك.. ذلك الطابع الذي فرضته عليهم ضغوط الوكالات الصهيونية بالتدريج منذ حصول المغرب على الاستقلال في العام ١٩٥٦، وأدى إلى استسلام أعداد كبيرة منهم إلى الأوهام والتخوفات من المستقبل فاختاروا الهجرة، ثم كانت حرب يونيو ١٩٦٧ العربية – الإسرائيلية التي فتحت باب الهجرة على مصراعيه لتصبح الجالية اليهودية المغربية أهم جالية يهودية في المجتمع الإسرائيلي قبل أن تغمر مياه الزمان الحرب الباردة بين العملاقين، ليسود أحدهما علم اليوم على حساب الآخر.

الحسن الثاني .. الملك المطمئن

لقد كان لتفاوت الفترة الاستعمارية في كل من المغرب وتونس والجزائر أثر واضح في تفاوت التأثير الذي لعبته تلك الفترات في كل بلد على حدة، وخاصة تأثير السياسات الاستعمارية على تركيبة هذه المجتمعات المؤلفة من شقين رئيسيين ومختلفين عقائدياً، وهما الأغلبية الإسلامية واليهودية. ففرنسا ظلت مسيطرة على الجزائر مدة ١٣٢ سنة، وتونس ٧٥ سنة، أما المغرب فسيطرت عليه ٤٤ سنة فقط.

إلا أن الثابت عبر أدبيات هذه الدول أن اليهود وحدهم، من بين جميع المجموعات العرقية التي تسكن المغرب العربي الذين استقبلوا الجنود والإدارة الفرنسية بارتياح كبير، لأن فرنسا كانت في نظرهم القوة السحرية التي ستخلصهم من "القبضة الحديثة" لأنظمة الحكم الإسلامية الأصل والطابع.. هذه القوة التي ستسمح وتيسر لهم سبل الخروج والانعتاق من وضعيتهم التي يرون أنفسهم فيها أقلية محتملة لكنها محتقرة. وتفيد النتائج المحصل عليها بعد ذلك وطوال الفترات الاستعمارية أن الوجود الفرنسي في بلدان الشمال الأفريقي قد فتح أبواب الأمل بالنسبة لليهود سواء الذين يحلمون بأرض الميعاد أو الذين يخططون لإغرائهم بالهجرة.

ولقد ساعد في توثيق الارتباط بالمستعمر الفرنسي والاندماج في ثقافته الحضارية العامة حركة الهجرات الداخلية التي تميزت بها الكتلة اليهودية، والتي كانت عاملاً مهماً في تطور اليهودية المغربية، ففي المغرب مثلاً نجد أنه حتى سنة ١٩٥١ كانت نسبة السكان اليهود القرويين تمثل ١٠% من السكان اليهود، وفي سنة ١٩٦٠ مثلت ٥%، أما في الوقت الحاضر فإن القرى تكاد تخلو تماماً من أي عنصر يهودي.

ويختلف اليهود المغاربة نوعاً ما عن إخوانهم في تونس والجزائر مثلاً لأنهم ظلوا طوال مئات السنين محتفظين بمظاهر التنظيم الذاتي للطائفة وخاصة في المجالات التربوية والصحية والإحصائية الشيء الذي عطل عمليات الاندماج الداخلي مع المجتمع الكبير الذي عاشوا فيه.

واليهود المغاربة لم يقطعوا صلتهم مع الوسط الأصلي فحسب، بل إنهم وفي بعض الفترات قطعوا صلتهم مع اليهودية التقليدية، وارتبطت هذه القطيعة وتلك مع ازدياد التسرب العميق للسيطرة الاستعمارية الفرنسية.

وكان المغرب قد عرف قبل الحماية العديد من التيارات الثقافية الأجنبية، وأقدمها التيار الإسباني والبرتغالي، وبالتالي تأثر اليهود بهذين التيارين اللذين يمثلان في نظرهم منافذ خلاص أو على الأقل ثقافة تختلف عن ثقافة الوسط العربي المسلم الذي يعيشون فيه. وعليه ظل يهود طنجة وتطوان الواقعين تحت النفوذ الإسباني حينذاك ينظرون

باحتقار إلى يهود "الداخل". وامتد التاثير الأسباني فيما بعد إلى بعض الجماعات بالداخل وخاصة جاليات فاس ومكناس وصفرو.

وميزة أخرى لليهود المغاربة جديرة بوقفة تأمل وهي التمسك بهويتهم المغربية وجنينهم إلى الوطن الصل حتى وهو في بلاد الشتات بعد الخروج نحو فلسطين، فما من عائلة يهودية في الخارج مشتتة في أربع قارات على الأقل ويناجي بعضهم البعض الآخر. ولخصت بعض الدراسات تلك المناجاة في النداء الذي يقول "ابقوا مخلصين لما كنا عليه ساعة افتراقنا متمسكين بعاداتنا، بلغتنا بأغانينا، ذكرياتنا المشتركة وبعبارة أخرى أبقوا مغاربة رغم المنفى". ولا شك في أن روح وتقاليد السامح المتاصلة في مؤسسات وافراد الشعب المغربي اسهمت في خلق وترسيخ تلك المشاعر الوطنية الصافية والإنسانية الصادقة.

ولعل هذا الحنين الكامن والمعبر عنه بأكثر من أداة ووسيلة أحد العوامل التي تجعل من اليهود المغاربة يتمسكون بأوراقهم الثبوتية وأدلة هويتهم الوطنية المغربية وأداء ما عليهم من ضرائب على الممتلكات والأموال بالرغم من بقائهم خارج المغرب عشرات السنين، ولقد شكلت هذه الظاهرة، بالفعل، علامة فارقة في مسيرة اليهود عامة والمهاجرين من الدول العربية والإسلامية خاصة، وتوجت هذه المظاهرة الفريدة من نوعها في السنوات القليلة الماضية بتشكيل عدد من الجمعيات والروابط اليهودية المغربية في الخارج، إضافة إلى الزيارات المنتظمة بحثاً عن

"الجذور" والملتقيات المتنوعة لتمكينها من البروز على السطح والتطلع إلى المستقبل.

ويمكن أن نشير إلى أن هذا الحنين الدافق ومشاعر الوفاء الكامنة تجلت قبل ذلك بتشكيل منظمة لتنظيم جميع اليهود المغاربة ومقرها القدس، تلك الخطوة التي أحدثت هزة عنيفة تحت أقدام الصهيونية العالمية وهي ترى نزعة اتحادية تترسخ وتتبلور في إطار من الحماس لا لمساندة دولة اسرائيل، وإنما في إطار ذكرى الوطن الأصل.. مسقط الرأس.. والحرص على إعلاء شأن روابطها به.

ونشير "أيضاً" إلى ما أورده الباحث اليهودي المغربي حاييم الزعفراني من أن بعض التخوفات ظهرت لدى اليهود المغاربة بعد تولي الملك الحسن الثاني عرش البلاد، غير أنها سرعان ما اختفت وعاشت اليهودية المغربية في حالة من الطمأنينة، بل وفي غبطة لم تكن تحلم بها قبل سنوات قلائل مهما كان عطف ورعاية الملك محمد الخامس، ذلك العطف الذي لا يشك فيه حتى بعد زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر "المشهورة" للمغرب.

وفي الواقع – يقول الزعفراني – فإن شخصية الملك الحسن الثاني – في نظر رعاية اليهود – هي الضمان الوحيد للحريات المثبتة في الدستور، هذا الدستور الذي صوت عليه يهود المغرب بالإجماع وبالأخص تلك الحرية المتمثلة في التنقل، والتي يعيرها اليهود أهمية قصوى. وأصبح اليهودي المغربي في عهد الحسن الثاني يغادر البلاد

ويعود اليه كما يحلو له وأزيلت العرقلة الكبرى، التي هي الحصول على جواز السفر، تماماً. وأصبح لليهود "ممثلوهم المنتخبون" في الهيئات التمثيلية. وفي مجلة – هوية وحوار – التي أصدر منها عدداً وحيداً تناول اليهود المغاربة فس فرنسا، نجد "أنه في تاريخ الهجرات اليهودية مثلت هجرة يهود المغرب حالة خاصة. وبالفعل وعلى عكس الحالة الشائعة هاجر يهود المغرب في حين لم يكونوا فيه مطاردين. بالإضافة إلى أن اليهود المغاربة في البلدان المستقبلة ظلوا يتساءلون عن هويتهم الخاصة ويسعون إلى إعادة ربط الحوار الذي كان يبدو في فترة ما مقطوعاً".

بل ونجد أيضاً: "أن يكون المرء يشتغل ويتناول غذاءه في بيته ويدافع عن حقوقه مع القيام بواجبه داخل وطنه، إن هذا الأمر ثمين ولا تنازل عنه.. سنستمر إذن مع كافة الشعب المغربي في كتابة تاريخ بداه الأجداد".

ولا ننسى مع ذلك، ومع كل هذه العوامل والمعطيات، أن أسطورة أو فرية اليهودي المضطهد والمطارد في المغرب الإسلامي زعزعت كثيراً من أواصر الربط والارتباط الداخلي بين طوائف المغرب، فبالإضافة إلى نجاحها في تنظيم قوافل الهجرة الجماعية والفردية إلى الخارج ساعدت تلك الأسطورة في تدخل وسيطرة القوى الاستعمارية الأجنبية الأسطورة لتجعل من الأقلية اليهودية أداة للغزو ثم دعامة للاستعمار، وقابلها اليهود أنفسهم بالترحاب، الشيء الذي يبعث على القول، إنه لولا تلك

الأسطورة ومفعولها السحري لما أمكن وجود ما يبرر تواطئهم التلقائي أو الاضطراري مع الغزاة.

مع ذلك جاء الوقت الذي تداعت فيه ركائز تلك الأسطورة وآلت فيه الفرية إلى التلاشي بفعل الأحداث، فاليقظة الوطنية التي شهدها المغرب بعد العام ١٩٣٠ أظهرت أن وحدة الشعب كانت بدرجة كافية من التماسك، وكما سبق القول فإن هذا التماسك لم يعد معه الاندماج في المجموعة مشروطاً باعتناق سابق للإسلام.

وترجم بالفعل الشعار الذي رفعه بعض أصحاب الحركة الوطنية المغربية، والذي نادى بمساواة اليهود بالمسلمين في الحقوق والواجبات.

وعندما حصل المغرب على استقلاله تزايدت حركة الهجرة خلال الستة اشهر الأولى، ثم توقفت نتيجة استقرتر النظام الجديد، وأيضاً لأن الأعمال دحضت الأقوال الاستعمارية السابقة، وكذلك استجابة للضغوطات التي مارستها الجامعة العربية في ذلك الوقت على البلدان التي يوجد بين رعاياها يهود، ومع ذلك، وكما تشير الوصائق والدراسات، لم تنقطع حركة التنقل بين المغرب وإسرائيل، بل تواصلت بشتى الطرق والأساليب، وتمثلت حركة التنقل من إسرائيل إلى المغرب في رجوع بعض العائلات رجوعاً نهائياً، غير أنها كانت في معظمها زيارات سياحية وعائلية وكانت الضرورة تدعو أفراداً من نفس العائلة الواحدة إلى اللقاء مهما كانت العراقيل والمكابدة.

وهذا يذكرنا بالقول إن اندماج الطائفة اليهودية في العائلة المغربية الكبيرة – رغم مظاهر الحيطة وحواجز المجتمع الخاص لتلك الطائفة – اندماج كان يعتقد أنه ممكن بل ومرغوب في جو تسوده الثقة. وهو قول ساد نتيجة للتصريحات المتعددة الواعدة بالمساواة والحريات التي أعلن عنها الملك محمد الخامس وخلفه الملك الحسن الثاني وزعماء الأحزاب السياسية المغربية قبل بزوغ شمس الاستقلال وبعدها.

إلا أن المغرب في عهد المستعمر كان به حوالي ٢٥٠ ألف يهودي، والذي كان يمثل أكبر خزان بشري يهودي، عانى من تحالف فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة مع إسرائيل لأن تحالفهما امتد ليشمل مواجهة حركة التحرر العربية.

وخلال تلك الفترة وجدت الحركات والمنظمات الصهونية المحلية والعالمية متنفساً لها وفرص ثمينة لتكثيف رحلات المهاجرين نحو "أرض الميعاد"، خاصة أن الأحزاب السياسية كانت مقموعة كما يسيطر على المسرح السياسي مجموعة من التنظيمات من مختلف الاتجاهات من رجال الدين المتعصبين إلى الحركة المعروفة باسم "درور" والتي كانت تقدم كحركة ملحدة تستقطب الشباب الذين يستهويهم التطرف وتدغدغ مشاعرهم الشاعارات الثورية.

وهدف مثل هذه التنظيمات يبقى دائماً هو إقناع الشباب بألا مستقبل لهم سوى في إسرائيل. وهذا يفسر مختلف الأنشطة التي نظمت لهم مثل المناظرات ودروس العبرية، والأسفار الجماعية، المسرحيات

والأناشيد والرقصات التي كانت تسمى "بالإسرائيليات" في الوقت الذي لم تكن فيه تلك الرقصات إلا فلكلوراً شعبياً معروفاص لأوروبا الشرقية. وذلك من أجل اقتلاع الشبيبة من جذورها – ماضيها وتراثها وثقافتها – المغربية.

لكن الوكالة اليهودية والحكومة الفرنسية يومها اتفقتا على الترخيص بالهجرة وأنشئ معكسر خاص لهذه الغاية قرب مدينة الجديدة المغربية. وقامت منظمة قادمة بتجميع بتجميع اليهود هناك – مع استبعاد الشيوخ والمرضي – ومن هناك كان يتم التوجه إلى معسكر "أريناس" بالقرب من مارسيليا الفرنسية حيث ينتظر المهاجرون عدة شهور في ظروف رديئة للغاية.

وإلى حدود العام ١٩٥٤ شملت هذه الحركة حوالي ٣٠ ألف نسمة، وارتفعت الوتيرة ما بين ٥٤ – ١٩٥٦ ويرجع هذا إلى التركيز في الدعاية الصهوينة على "الأخطار" التي "ستهدد اليهودي المضطهد المطارد". وفي المجموع بلغ عدد اليهود الذين غادروا المغرب قبل الاستقلال حوالي ٩٢ ألف نسمة. ليرتفع بعده إلى ما يزيد بقليل على المائة تم إسكانهم في إسرائيل فيما عرف بمخيمات (المرابطين) التي استبدلت تدريجياً بمساكن حكومية ما تزال مصحوبة برداءة النباء إلى اليوم. ليرتفع خلال الثلاثين سنة اللاحقة إلى ٧٥٠ ألف يهودي مغربي ومغاربي ومشرقي أطلق عليهم جميعاً اسم "المزراحي" وفقاً للإفادة الأخيرة الصادرة عن معهد شئون السلام والتنمية في الشرق الأوسط التابع

لجامعة مدينة نيويورك والذي أعد بصددهم دراسة أوضحت أنهم "أناس عمليون للغاية".

وبعد أن وقفنا على ملامح التعايش المثالي بين اليهودية والإسلام في المغرب – لابد من وقفة أخرى أمام مبادرات الملك الحسن الثاني بإزاء عصرنة هذا التعايش وإيجاد الصيغ الملائمة لتفعيله، في وقت متقدم على كافة ما أدرج في إطار عمليات السلام من وراء الكواليس أو من أمامها وكيف استطاع الحسن الثاني أن يتعاطى مع الإسرائيليين دون أن يسبب أي مشاكل مع ذاته أو مع محيطه.. إن في الأمر سراً، استخلصه العاهل المغربي في حديث لصحيفة الشرق الأوسط قبل سنوات على النحو التالي:

"السر في هذا كله أسرار أولاً: فتحت عيني قبل أن أتعلم ديني وأعرف التاريخ بلدي في بيئة كان اليهود المغربة يدخلون القصر ويخروجون يومياً، من بينهم الدبلوماسي والطبيب والممرضة وفيهم البائع، ومنهم التي كانت تأتي بالملابس، حيث كانت صلة الوصل بين الدار الخاصة بالقصر والخارج، على يد يهود مغاربة ففتحت عيني أولاً في هذا الجو، فاستأنست منذ صغري أن أرى مسلمين ويهوداً جالسين بعضهم مع بعض، يتحدثون ويتعاملون ويجلسون أمام أبي وأمام جدتي وأمام أمي – رحمهم الله جميعاً – ويخالطوننا في معيشتنا العائلية العادية.. هذا كان الارتسام الأول للصبي، ثم بعد ذلك فهمت ديني ورأيت ما فعله أبي رحمة الله عليه، وفهمت أنه إذا كانت ثوابت فالقاعدة هي الأخوة في

الدين، نحن أبناء إبراهيم وبالأخص بين المسلمين واليهود الكنيسة كانت دائماً محترمة عندنا في المغرب. وكانت حقوقها محترمة ولكن لم يكن أبداً المسيحيون مغاربة أو العكس.. اليهود مغاربة تحت ظل وأمانة ملك المغرب.

ذلك تعلمته من أبي: القاعدة هي الأخوة والاستثناء هو الخصومة، ومن بداية الأمر – لا تنسى شيئاً واحداً – أبي رحمة الله عليه، قبل أن يكون ملكاً كان مواطناً وطنياً مفاوضاً فتعلمت منه، أن الحرب وقت الحرب والمفاوضة وقت المفاوضة، فحينما جاء وقت الحرب وقف وقفته وضحى بكل شيء، أرسلنا إلى المنفي لمدة ثلاث سنوات ةلم نكن نظن أننا سنعود، ومع ذلك خضنا المعركة وبعد الرجوع من المنفى خضنا المعركة الثانية.. معركة المفاوضات. فمن ثم تكونت في فكري مدرسة، أنه ممكن للإنسان أن يدافع عن حقه بالحوار، وإذا تعذر الحوار تدخل الحرب، ولكن الحرب يجب أن تقف يوماً من الأيام، أولاً ليرتاح المحاربون، وثانياً لينظر كل جانب بإمكانية وقوفها والرجوع إلى منصة الحوار.

من هنا يقول الحسن الثاني: تكونت لديه الخلفية التي جعلته يؤمن بأن الذي تساكن وتعايش منذ قرون وآلاف السنين على تلك الأرض – أرض الآباء– بإمكانه أن يعود إلى سالف عهده.

ويوضح جلالته أن، والسر الثاني جغرافيا كشفت عنه زيارته إلى جانب والده رحمه الله إلى لبنان حيث خاطب كل العرب في آخر وقفة على

أرض عربية مشرقية بجملة رائعة في عمقها وقصرها قال لهم: " قربنا في بعدنا" في بعدنا الجغرافي عنها، والحديث هنا للملك الحسن الثاني، المغرب قبل كل شئ نزيه ليست له مطامع محلية ولا جهوية، ليست له أرض محتلة، ليست له مصالح قريبة أو آجلة أو عاجلة يريد أن يدافع عنها ويريد أن يكسبها، إذن العمل النزيه، ولاسيما الشئ الذي سهل المهمة، هو وجود شهداء المغرب في الجولان وفي سيناء فحينما يقولون ويتكلمون عن دول المواجهة فإن المغرب هو من هذه الدول، فالشهداء هناك جنسياتهم معروفة سوريون، فلسطينيون، مصريون، مغاربة.

ويختتم قائلاً: هذا يؤهل المغرب أن يقول: الآن نتوقف قليلاً لأني أعرف مدرسة سياسية لا تقول بلقاء الخصم. تحاربنا مات منا من مات نتوقف قليلاً إذا ما نحن حصلنا على طائل من المذاكرة فنعم. وإذا نحن لم نحصل على نتيجة فلنعد الكرة من جديد ولنتحارب من جديد، ولكن لابد من وقفة. هذه هي الدوافع التي جعلتني – لا أقول أراهن لأن قضية السلم والحرب ليست قضية رهان – ولكن أعطي الفرصة لقناعتي.. وهي أن التحاور هو القاعدة والتحارب هو الاستثناء.. انتهى جواب العاهل المغربي.

وإذا، لابد للسؤال الهاجس الذي بلورته تفاعلات هذه القناعة مع مسيرة هذه القضية وخلاصتها الر اهنة أن يطرح في هذا المقام، وها هو العاهل المغربي يكشف عن سره هو الآخر وفي نفس الاستجواب قائلاً:

كما تعلمون.. حين تدخل دول في مجموعات دولية، مثل العرب في الجامعة العربية، أو أوربا في السوق الأوربية المشتركة، أو أمريكا مع المكسيك وكندا، تتنازل عن بعض سيادتها بمحض إرادتها، فالمغرب عندما دخل الجامعة العربية تنازل فيما يخص سيادته عن بعض المسائل منها تطبيع العلاقات. فذلك أمر ليس بيد السلطة المغربية، وحدها، الجامعة العربية هي التي قررت قطع العلاقات وللجامعة أن تسمح لكل بلد أن يطبع علاقاته. وأظن أنه إذا تمشت الذاكرة والمناقشة بين سوريا وإسرائيل من جهة، والمنظمة وإسرائيل من جهة، فإن وقت التطبيع يكون قريباً. كم سنة مضت ونحن بدون علاقات؟ أربعون سنة، يمكننا أن نصبر سنة أو بضعة شهور لأن السياسة مثلها مثل الفلاحة، لابد لها من واقيتها، الربيع ربيع – الخريف خريف، والصيف صيف والشتاء شتاء، فالذي جعلنا نصبر أربعين سنة يمكن أن يصبرنا سنة أو نصف سنة".

يهود المغرب .. الحضور الفاعل

ما أهمية الطائفة اليهودية في المجتمع المغربي، رغم كونها أقلية وسط أغلبية؟

لقد حاول العديد من الدارسين والباحثين الإجابة على السؤال المتقدم، وبطبيعة الحال كانت المعايير المعتمدة لقياس وتحديد أهمية اليهود كرعايا في المغرب مختلفة من باحث إلى آخر، حسب الاتجاه الفكري أو التخصصي أو العقائدي.

إلا أننا نميل لتبيان الأهمية على المعيار الاقتصادي الذي اعتمد عليه غير باحث، وذلك لأسباب عدة – دون الدخول في متاهة عقائدية التحليل – أهمها على الإطلاق مجاراة العقلية التي تتحكم في "الحرفة التاريخية" التي يجيدها اليهود بصفة عامة ألا وهي التجارة وتحريك المال والربح كيفما كان الحال وبأي طريقة كانت، وباعتماد هذا المعيار يمكن لنا أن نتبين بوضوح مدى فعالية الطائفة اليهودية وأهميتها للمجتمع المغربي ككل في فترات متقطعة من التاريخ.

ويمكن لنا أيضاً أن نفهم أن أقلية صغيرة تتحرك في حدود ما يسمح به قانونها الخاص تمكنت طوال ألف سنة تقريباً، ليس من البقاء داخل أقلية غير متجانسة فحسب، وإنما من القايم بوظيفة عضو نافع كما يقول

الباحث جرمان عياش، وحتى تكون النظرة شمولية قدر الإمكان لابد من الرجوع قليلاً إلى الوراء.

ولقد كان المغرب في الفترة ما بين القرنين تحت ظلال الإقطاعية واستمر كذلك بامتدادات العصر الوسيط الشيء الذي ترك بصماته على صفحات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بخاصة، وإذا كانت تلك الظلال والامتدادات قد عملت على تأخر المغرب بالمقارنة مع أوروبا في ذلك الوقت اقتصادياً وتقنياً وثقافياً، إلا أن "مفهومي" العصر الوسيط والاقطاعية يعتبران إسقاطاً لمفاهيم خاصة بأوروبا، ولا تنطبق على تحليل الواقع المغربي لأن ذلك يتعارض مع إشعاع الحضارة العربية الإسلامية جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وإلى غاية القرن التاسع عشر لم يعرف المغرب حدة إخضاع القبائل ولا القنانة ولا الحد من دور المدن والتضييق عليها كما حدث في المجتمع الاقطاعي الأوروبي.

وعموماً كان المجتمع المغربي يتقاسمه قطاعان بارزانهما العالم القروي والعالم المدني، الأول منهما منظم على شكل قبائل تعيش على الفلاحة بوسائل تقليدية ومشتابهة، والثاني عالم متطور نسبياً يعيش على الصناعة التقليدية والتجارة.

وقبل الدخول في الفترة الاستعمارية المتعددة الجنسيات (البرتغال – أسبانيا وبريطانيا) والتي تم فيها احتلال الموانئ المغربية الرئيسية عرف

المغرب ازدهاراً تجارياً وتقدماً كبيراً في ميدان المبادلات، نظراً لموقعه في ملتقي الطرق بين العالم العربي شرقاً وأوروبا شمالاً وأفريقيا السوداء جنوباً.

على أنه بالإضافة إلى المهام السياسية والإدارية والأيديولوجية ظل السلطان أمير المؤمنين، وظلت الحكومة "المخزن" تقوم وتنفذ كل ما من شانه تدعيم مركز البلاد ووظيفتها الاقتصادية التي تعني بصورة أساسية بالمبادلات التجارية، وبالفعل عرفت التجارة المغربية ومبادلاتها مع الخارج ازدهاراً كبيراً ونجاحاً منقطع النظير بالنسبة للمقاييس ذلك العصر، وكذلك نوعية وأهمية السلع موضوع المبادلات، وما ساعد على ذلك انتباه السلاطين المغاربة على اختلافهم لأهمية الموقع الجغرافي وبالتالي ما يلعبه هذا الموقع في الميدان التجاري والوظيفة الاقتصادية، وبالاضافة إلى ذلك فإن المغرب عاش فترة طويلة من الاستقرار الداخلي مكنت "المخزن" من توطيد سلطته بتوحيد البلاد وجمع كلمتها حول الإسلام دون التفريط في حقوق الطائفة اليهودية اللهم إلا في بعض الحالات النادرة والفترات القصيرة. فما هو موقع ودور اليهود من كل ذلك؟

استناداً إلى ما سبق نقول بأن الطائفة اليهودية في المغرب كان لها دور في تحريك دولاب الاقتصاد المغربي وتجديد بنياته وأسسه ومده بالمال، وبالخبرة العملية والعلمية لإرساء الاقتصاد كعلم والتجارة كفن له قواعده وأسسه المرعية.

وهذا مع عدم إنكار أو التقليل من دور الأغلبية المسلمة في تحريك وتقدم وازدهار الاقتصاد المغربي وتجارته الخارجية، بالإضافة إلى هيمنتها بصورة شبه مطلقة على النشاط السياسي والاجتماعي القبلي والحضري.

ونصل الحديث السابق بالقول – إن الطائفة اليهودية – أو الطوائف اليهودية حسب بعض الباحثين – اعتمدت بصورة أساسية في نشاطها وعيشها على التجارة وخاصة قطاع الصناعة التقليدية، وذلك لطابع تمركزها الحضري، وفي الموانئ (فاس – مكناس – مراكش – الرباط – سلا – تطوان والعرائش وغيرها) أو في المراكز والمدن الثانوية (صفرو – دبدو – تارودانت وغيرها)، أما دور اليهود في الطقاع الفلاحي فيكاد لا يذكر لعدم إنجذابهم اليه من الجهة الأولى ولضآلة عددهم بالقرى إلى حد الاندثار من الجهة الثانية.

وبالرغم من عدم احتكار اليهود بصفة مطلقة لقطاعي الصناعة التقليدية والتجارة الحضرية، إلا أن الدراسات تبين أنهم احتكروا عملياً بعض الفروع في هذين القطاعين في الفترة ومنطقها الحرفي.

ومن بين التخصصات اليهودية في هذا المجال، الوظيفة البنكية والقرض بالفائدة (الربا) "رغم أنه محرم – نظرياً – من قبل الديانتين الإسلام واليهودية إلا أن التطبيق والوسائل والممارسات كانت شبه شرعية بعد أن تمكنت من تجاوز المحرم الديني عن طريق مختلف التعاقدات (مثل رهن الحيازة العقاري).

ومن هنا يتضح لنا الدور الذي لعبه اليهود في تلك الفترة من تاريخ المغرب واقتصادياته (اقتصاد ما قبل الرأسمالي) إذ كانوا يمثلون النواة البنكية، والمقرضين الذين يعوضون العجز في الرساميل الضرورية واللازمة للحركة الداخلية والازدهار الخارجي، والمسيطرين على شبكة الأعمال التي لم يكن التجار المسلمون يقومون بها إلا نادراً.

وإذا كان اليهود لكل هذه التخصصات والإمكانات والخبرة يلعبون دوراً كبيراً في حركة الاقتصاد المغربي وخاصة على مستوى التجارة الدولية، فإنهم لعبوا أيضاً دوراً كبيراً في حركة ورواج التجارة القروية الصغيرة عبر الوسطاء والباعة المتجولين والنائية رغم طول المسافات وتباعد الأمكنة وبدائية وسائل النقل، حتى اكتسبوا لذلك وصف "أقدام القرن الماضي المغبرة".

ويمتاز التاجر اليهودي بصفة عامة بتحمل المعاناة والمشاق وكل المكابدات الطبيعية والبشرية التي يلاقيها في رحلته الطويلة على ظهور البغال والحمير لزيارة القرى والأسواق القروية الأسبوعية مهما بعدت المسافة بينه وبينها – ويذكر هنا أنه في حالة تعذر الرجوع إلى البيت قبل يوم الجمعة بسبب المسافة أو الأمطار أو متطلبات البيع والشراء كان اليهودي المتجول ينزل ضيفاً على صديق مسلم، ولا يستأنف نشاطه ودورانه حتى صبيحة يوم الأحد.

لكل هذه المزايا والمعطيات فرض اليهود أنفسهم وبقوة على الميدان الاقتصادي والتجاري إلى حد احتكار بعض تخصصاته وفروعه، وتحرك

الفرد اليهودي في هذا الميدان إما أن يكون لحسابه الخاص إن كان ميسور الحال، أو ضمن تعاقد مع شركاء مسلمين، أو بصفته وكيلاً للشركات والدور التجارية الأجنبية، وفي كل الأحوال أبان العنصر اليهودي مقدرة عالية في التعامل والتكيف مع المحيط الشيء الذي مهد له لعب دور كبير وأساسي في المبادلات التجارية المغربية، الداخلية منها والخارجية على حد سواء.

ولا شك في أن "المخزن" انطلاقاً من اهتماماته البحرية والتجارية والاقتصادية كان ينظر إلى الدور اليهودي في ميدان المبادلات والرساميل والتمثيل الخارجي والخبرة بعين الرضا أو بتحديد أدق بعين التقدير وكان لذل يخصص مكانة مهمة للتجار اليهود قصد الاستفادة من خبراتهم في مجال التجارة الدولية على وجه الخصوص لما لهذه الخاصية (الخبرة) من اتصالات خارجية وثيقة ومعرفة باللغة الأجنبية.

وتفيد المصادر أنه نظراً.... للحياد السياسي الذي يمارسه أفراد الطائفة اليهودية اعتبرتهم السلطة المركزية "المخزن" كأعوان موضع ثقة، مما أدي إلى تكليفهم بالمهام التجارية (تجار السلطان) وبسك العملة باحتكار بعض المصالح كبيع التبغ، والسكر وملح الباردو.

ولما كانت البضائع المعروضة للبيع، وخاصة المنتوجات الصناعية المستوردة تنطلق من مستودعات كبار التجار اليهود فإن افراد هذه الطائفة، بناء على العلاقات الخاصة بينهم وقانونهم العرفي القاضي

بالمساعدة والتكافل، تحكموا في خلق الوظائف واحتكارها وفي الربح والإثراء، من جراء التحكم في حركة السلع والبضائع.

ولتأمين أقصى أرباح وتوطيد مكانتهم وموقعهم كوسطاء ممتازين ترتبط حركة السوق بوجودهم وأحيانا بكلمتهم الفصل، وعرف عن كبار التجار "اليهود" تتبع حركة العرض والطلب في السوق العالمية، وتأرجح الأسعار في بورصة باريس، لندن وأمستردام وغيرها بواسطة الصحف المختصة أو بواسطة المعلومات التي يتلقونها من مبعوثيهم في الأقطار الأوروبية.

هذه المجموعة من التجار ذوي المكانة الداخلية وذوي الارتباطات الخارجية شكلت ركيزة ما سماه البعض "بالأوليغارشية" وأحياناً بالبرجوازية ومنها تشكلت فئة (تجار السلطان) ذات الموقع المتميز نظراً لخبرتها وحجم معاملاتها وتنوع أنشطتها، ومن هذا الموقع المتميز أسهمت، وعلى نطاق واسع، في استثمار أموال المخزن، واستغلال الاحتكارات السلطانية والتوسط للدولة في معاملاتها مع الشركات والدور التجارية الأوروبية وفي الاقتراض لبيت المال.

ومن هذه المجموعة من كان يحمل ظهائر التوقير والاحترام، ومنهم من كان يتمتع بالإعفاء من الضرائب العادية والمكوس، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن موسى أفلالو يعد من أبرزهم استناداً إلى الخدمات الجليلة والخطيرة التي قدمها السلطان من مقر إقامته في العاصمة البريطانية لندن. وعلي وجه الخصوص إسهامه في الأعمال والاتصالات التي أدت إلى إبرام عدة صفقات باسم السلطان المولى الحسن ثم

المولى عبد العزيز، وأسهم كذلك وفتح مفاوضات مع البحرية البريطانية بهدف اقتناء معدات وتجهيزات عسكرية تعزز سيادة الوطن وتصون إمكاناته.

انقراض "الحَرف" يخل بالتوازنات

إن الحديث عن أهمية اليهود في المجتمع المغربي، اعتماداً على المعيار الاقتصادي، يقودنا ولاشك إلى أحد المجالات التي برع فيها العنصر اليهودي لتزداد بذلك المكانة والأهمية التي يلعبها في النشاط التجاري والمالي والاقتصادي على مستوى الإنتاج والتسويق، ويمكننا ملاحظة الأسماء التالية والتي تطلق على اليهود وهي: عطار، عمار، صباغ، جواهري وما إلى ذلك من الأسماء ذات الدلالة المهنية لندرك مدى تغلغل العنصر اليهودي في الأوساط المغربية والشعبية والتجارية.

من ضمن أوراق: "مذكرات من التراث المغربي" نجد أنه في الميدان الحرفي، وضمن هياكله وتنظيماته العتيقة، كان الصناع اليهود يخضعون على غرار زملائهم المسلمين لمراقبة الأمناء والمحتسبين من ناحية الجودة والأسعار وفي حالة النزاع المهني. وأن اليهود يظهرون مهارة فائلة في بعض القطاعات مثل الصياغة وصناعة الخيوط الذهبية.

وفي هذا القطاع اشتهروا بتميزهم في معالجة المعادن الثمينة وإعادة صياغة المسكوكات النقدية التي انتهي التداول بها. وباعتمادهم على تقنيات متعددة (النحت، النقش، والقطع وغيرها) تمكنوا من تنويع أشكال الخواتم والخلاخل والأحزمة، سواء كانت من الذهب أو الفضة

أو المزخرفة بالأحجار الكريمة أو الزجاج الملون، وتضيف "المذكرات"، أن الصناع اليهود برزوا أيضا في قطاع الصقل بصفة خاصة، ومارسوا شبه احتكار على إنتاج الخيوط المذهبة المستعملة عادة في ملابس النساء الفاخرة.

كما برزوا في توظيف الرساميل اللازمة لاستيراد بعض المستلزمات من مدينة ليون الفرنسية وتوفير اليد العاملة المختصة التي تفرضها كل مرحلة من مراحل الإنتاج وتقنياته المعقدة، ولكل ذلك استطاع اليهود تحقيق أرباح مرتفعة جداً، وإلى جانب هؤلاء المحظوظين كان هناك جمهور من اليهود يزاول أفراده أنشطة متنوعة ولكنها ذات مردودية أقل ومحدودة إلى درجة أنها غير كافية لسد حياجاتهم اليومية.

ومن هذا الجمهور غير المحظوظ من تخصص في صناعة الفخار أو الدبغاة ومعالجة الجلود، أو الخرازة وصنع الأحذية أو الخياطة. وذلك إما داخل بيتهم أو في دكاكين صغيرة مستأجرة أو تحت الخيام في الأسواق الحضرية والقروية، وأحياناً ممارسة تلك الأعمال في الهواء الطلق.

وحتى المرأة اليهودية لعبت دوراً كاملاً في النشاط المهني والتجارة جرياً وراء وقتها اليومي وتحسين وضعيتها الاجتماعية. وفي هذا الإطار سجلتالمرأة اليهودية سبقاً مهنياً يتعلق باستعمال آلة الخياطة سواء في بيتها أو خارجه، وخصوصاً في الأسواق حيث صار منظر اليهودية التي تقطع الثوب بمقصها، أو المنحنية على آلة الخياطة "سنجر **Singer**"

وأمامها بدوي جالس ينتظر لباساً جديداً له ولأهله، منظراً مألوفاً وعادياً في المحال التجارية والأسواق.

وشيئاً فشيئاً أصبح النشاط الاقتصادي لليهود متميزاً ويكاد ينحصر في الصناعة التقليدية المحلية، وتجارة الأسواق الشيء الذي جعل هذا التخصص – الاحتكار – يشكل حماية في وجه التنافس، وربما ساعد على ذلك عدم تعلق العنصر اليهودي بالأرض وبالفلاحة في بعض القرى والأرياف ولابتعاد ونفور المسلمين من ممارسة بعض المهن وبعض الأعمال (التجارية) لأسباب دينية. إن عامل الخبرة والاطلاع على حالة الأسواق الخارجية ومعرفة اللغات الأجنبية ظل العامل الحاسم في ترقي اليهود السلم الاقتصادي واحتلالهم موقعاً متميزاً فيه.

وخلاصة القول إن الطوائف اليهودية المغربية، طوال القرون الثلاثة التي سبقت الاستعمار، كانت مندمجة على الصعيد الاقتصادي في إطار توزيع العمل، وشكلت بنشاطها وأفرادها المهرة عنصراً معترفاً به في توازن النظام العام، وكانت السلطة المركزية "المخزن"، كما أشرنا إلى ذلك في النشاط الاقتصادي وتنميته وإمداده بما يلزم من عناصر وإمكانات مادية وبشرية، ولهذا كانت السلطة تتصرف تجاههم انطلاقاً من هذا الوعي بدورهم الاقتصادي – بالإضافة إلى المسؤولية الدينية والرابطة السياسية كرعايا للسلطان – ويظهر أثر هذا الاهتمام خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، علاوة على اعتراف الأوساط الشعبية

المسلمة بهذا الدور، ولهذا كانت الشركات الاسلامية – اليهودية في الميدان التجاري والفلاحي أمراً متداولاً ومعترفاً به.

ونقرأ في (هوية وحوار) أن روابط المبادلات والزمالة المهنية بين المسلمين واليهود كان من شأنها أن تخلق علاقات إنسانية مطردة، وتزيد من متانة هذه العلاقات في حالة الإقامة في أحياء متباينة (الملاح في حالة اليهود).

ويصل الأمر أحياناً –كما في حالة المناطق البربرية – إلى أن يلعب اليهود دوراً في المنازعات وكان من المألوف في تلك المناطق أن يتم حسم النزاعات بين التجار المسلمين على يد تاجر يهودي!!!!

يختلف الوضع، وبالتالي الأهمية الاقتصادية لليهود، خلال الفترة الاستعمارية التي تعرض لها المغرب ولانعكاساتها ونتائجها طوال أربع وأربعين سنة، وبدرجا متفاوتة وإن كان الاتجاه الغالب هو تعزيز الدور اليهودي في اقتصاديات البلاد، وبالتالي الموقع الذي يحتلونه في السلم الاقتصادي والاجتماعي، وكان من النتائج المباشرة للفترة الاستعمارية زعزعة التوازنات الاجتماعية – الاقتصادية القديمة في المغرب، وذلك بما فرضته من نظم وقوانين وتفرقة حسب مقتضيات الرأسمالية الاستعمارية – ومثلت هذه هجمة عنيفة للرأسمالية المفروضة من الخارج (المستعمر) لصالح الشركات الكبري والبنوك الأجنبية والمعمرين الفلاحين الأوروبيين.

وباستقراء الواقع والأرقام نجد أن لتلك الهجمة – (الصدمة) أثراً كبيراً في الحياة الوطنية بجميع اهتماماتها ومقوماتها الاجتماعية والاقتصادية، وكان لابد أن يحدث ذلك في وقت زحفت فيه وسائل المواصلات الحديثة ونشاط حركة الاستيراد الحر للمنتوجات الصناعية الذي أثر بدوره في الحركة الداخلية وخاصة في ميدان الصناعة التقليدية، وأخيراً استحداث مراكز تجارية جديدة مثل الدار البيضاء التي هيمنت منذ الفترة الاستعمارية وحتى الآن على الحركة التجارية، ونلمس ذلك الاسم الرسمي الذي نحمله مدينة الدار البيضاء اليوم، وهو العاصمة الاقتصادية.

أمام الوسائل الضخمة والإمكانات الكبيرة التي كانت بين أيدي المعمرين الأوروبيين (الفرنسيين خاصة) والذين كانوا يجدون كامل الدعم والمساندة القانونية والاقتصادية والحمائية من لدن سلطات الحماية، لكل ذلك بقي الاقتصاد التقليدي المغربي محصوراً ومحاصراً بجحافل الهجمة الاستعمارية ووسائل الراسمالية الحديثة، ولم تتمكن من جراء ذلك إلا أقلية قليلة من المغاربة من اتخاذ مكانها الاقتصادي داخل البنايات الجديدة، ففي عام ١٩٥٦ على سبيل المثال لم يتمكن الرأسمال المغربي من مراقبة أكثر من ١٠% من القطاع الرأسمالي.

وتفيد الأرقام والوقائع خلال تلك الفترة التي اختلت فيها الموازين والتوازنات وتدهورت العديد من المدن والمراكز التجاية المغربية ذات الثقل اليهودي مثل الصويرة والجديدة وتارودانت في حين عرفت أخرى،

وحسب ما خطط له المستعمر الأجنبي، انفجاراً ديمغرافياً واقتصادياً، مثل الدار البيضاء، مع حزامها القصديري، ولعبت الهجرة القروية دوراً في ذلك وأحدثت واقعها الكبير على المجتمع بعد أن أصبح السكان المهملون في ما يسمى بـ"المغرب غير النافع" أو في المدن العتيقة المتضررة من جراء منافسة المعمرين والتجار والشركات الاستعمارية، يلجأون نحو المجن الشاطئية التي هي عبارة مراكز تجارية وصناعية جديدة، وبالرغم من ذلك بقي قطاع من المجتمع المغربي لأسباب عدة متشبثاً بمواقعه وبالقطاعات التي لم تمتد إليها يد الأخطبوط الاقتصادي الاستعماري ولأسباب تعرضنا لهاذ سابقاً كانت الطوائف اليهودية أقل مناعة وأكثر استجابة لتحولات وقوانين ومخططات الفترة الاستعمارية اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً.

وفي الجانب الاقتصادي الذي نعتمد عليه في تبيان الأهمية التي اكتسبها العنصر اليهودي في المجتمع المغربي القديم نشير إلى أن الطوائف اليهودية تأثرت وبدرجات متفاوتة من الوجود الاستعماري، فهناك من أبناء تلك الطوائف من ترقى بسرعة على السلم الاجتماعي واندمج في الآلة الرأسمالية الحديثة، وهناك من حطه السيل من عل وأعلن إفلاسه.

ونذكر بالخصوص أنه أنه قضى وبصفة نهائية – في تلك الفترة – على بعض الحرف التي لم تستطع الصمود والمنافسة بوجود المنتوجات المستوردة وتطور التقنيات فعلى سبيل المثال، كانت صناعة خيوط

الـذهب بمدينـة فـاس حرفـة مربحـة ويشـتغل فيهـا مانسـبته ١٠% مـن السكان اليهود النشيطين عام ١٩٢٩ وفي غضون سنوات قليلة أصيبت هـذه الصـناعة بـالركود والإفـلاس نتيجـة لقيـام جماعـة مـن أربـاب العمـل باستيراد أول آلة لتشغيها في هذا المجال، وكانت هذه أول ضربة وجهت لهـذه الحرفـة المزدهـرة فيمـا سـبق مـن قـرون ثـم وفـي عـام ١٩٣٤ قضـى استيراد الخيـوط الذهبيـة مـن الخـارج علـى الآلات بـدورها، وعلـى أعـداد إضافية من المشتغلين في هذه الصناعة — الحرفة المربحة.

وهكـذا يجـوز القـول إن الـدور المتميـز للتجـارة اليهوديـة قـد أعيـد فيـه النظـر علـى مـرحلتين فبـالجنوب والشـرق انتهـت تجـارة القوافـل وأصـبح تجار الأسواق متجاوزين بدورهم من طرف الشبكة الجديدة للمواصـلات السريعة، وقضى بالتالي على بعض الطوائف الصغيرة التي كانت تعيش من مـداخيل هـذه التجـارة، وفـي فـاس وغيرهـا حـدث الشـيء ذاتـه وشـردت الآلات الحديثة عدة آلاف من الحرفيين.

ونظـراً لمنافسـة الـدار البيضـاء التـي أصـبحت تـدريجياً مركـزاً تجاريـاً وصـناعياً واقتصـادياً كبيـراً غـادر عـدد كبيـر مـن اليهـود المـدن التـي كـانوا يتمركزون فيها ويمثلون فيها — أحياناً — نسبة كبيرة من السكان، كمدينة الصويرة التي كان يقطنها قرابة ١٢ ألف يهودي، أي حوالي ٥٠% من إجمالي عدد السكان منذ حينها، كما عرفت مدينة دبدو مصيراً مماثلاً، وكانـت الهجـرة فـي البدايـة نحـو العواصـم الجهويـة (مـراكش، مكنـاس، وفاس) تم نحو مدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية الجديدة.

وفي المرحلة أولى من إعادة تقسيم العمل والمهام اتجه بعض التجار نحو السمسرة والبيع بالجملة ونصف الجملة سواء على مستوى التسوق أو القوانين الداعمة لها والمشرفة عليها من قبل إدارة الحماية الأوروبية الراسمالية، وعلى العموم كانت الشركات الأوروبية تشجع مثل هذه النشاطات في البداية، لأنها كانت تجهل كل ما يتعلق بالسوق واللغة والتقاليد الجارية.

وتدريجياً تقهقر هذا الدور الوسائطي مع الإقامة الطويلة والمباشرة للتجار والتجارة الأوروبية بما فيها "البيع بالتقسيط"، وخصوصاً في القطاعات الجديدة وذات المردودية العالية والمضمونة مثل مواد البناء والسيارات والآلات الفلاحية، وحتى المكتبات ومتاجر العطور وأدوات الزينة وما شابه ذلك من نشاطات، وبحكم هذا التدرج تم القضاء بصفة شبه نهائية على التوازن التقليدي الذي كان ينبني على توزيع المهام والأعمال والتخصصات بين المسلمين واليهود، وكان من جراء ذلك أن أقصى مبدأ التخصص في بعض الحرف من قبل اليهود بانخراط المسلمين فيها والاشتغال بها.

وحول الفترة الاستعمارية وما أحدثته من انقلاب في البنيات والأدوار خاصة فيما يتعلق منها بالعنصر اليهودي في الحياة الاقتصادية بالمغرب في تلك الفترة، يقول الباحث جوزي بينيش عن مدينة مراكش "في النظام القديم كان لليهود مكانة محددة، وكان اليهود عنصرا ضرورياً يشرف على المبادلات، ويسهر على توفير ذخائر من الثروة النقدية لصالح المجتمع

المغربي، أما الآن ومع وصول الشركات والأبناك والنورمانديين واليهود المهاجرين من فرنسا أو الجزائر، لم يعد اليهود عنصراً ضرورياً".

ونتيجة لهذا الانقلاب في الأدوار أصبح المجتمع اليهودي الذي تكتظ به "ملاحات" المدن أكثر تعقيداً وتبايناً، ولم تجد مكاناً في النظام الجديد إلا فئة بورجوازية ضئيلة ومثيلتها فئة المستخدمين المصقفين، وبذلك زادت جماهير الطوائف اليهودية افتقاراً على غرار كافة الفئات الشعبية المغربية المسلمة. وأصبح الحرفي "مرقعاً" كما لاحظ الباحث بول فلامند فضلاً عن أن الحرف الصغيرة لم تعد سوى بطالة مقنعة.

وتصاعد نتيجة لذلك عدد الفقراء والمستضعفين، ففي سنة ١٩٦٠ (بعد الاستقلال) كانت الطائفة اليهودية بمراكش تقدم مساعدتها لحوالي ٢٠٠٠ من الضعفاء، أي حوالي ١٨% من سكان المدينة، وكانت طائفة تارودانت تساعد ٤٠٠ معوزاً، أي ما يقرب ٤٠% من السكان اليهود، وأصبحت الحدود التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية من جراء ذلك متباينة ومتحركة بحيث يفقد المرء وضعيته بسهولة تحت ضغط الظروف والتحولات الاقتصادية السريعة والهائلة الحجم والإمكانات، وكان من شأن التضامن الطائف أن يخفف من حدة التناقضات ويكرس نفوذ الطبقات الميسورة على كافة المجتمع.

سنوات قليلة على نهاية عهد الحماية والاستعمار كان السكان النشطون اليهود، المقيمون بالمناطق ذات الطابع القروي، يتوزعون بين الحرفيين (٤٠%) والتجار (٤٠%). أما في الوسط الحضري حيث

مازال الحرفيون يحتفظون بمكانة مهمة، فإن نسبة التجار تقلصت لتصل إلى ما يقرب من ٢٥% وأصبح المأجورون يمثلون حوالي ٥٠% من مجموع السكان النشيطين (٦٠% من الدار البيضاء) وتزايدت هذه النسبة بصورة ملحوظة منذ سنة ١٩٣١ فيما يتعلق بالسكان الإناث كما ذكرت بنسمون دونات (١٩٦٨) في تحليلها للإحصائيات الرسمية.

ويتم التوزيع داخل المهن بين أرباب العمل والمأجورين حسب النسب التالية: أرباب العمل ١٣,٨% والمأجورون ٥٠,٥% والعمال الأحرار ٣٠٠٢% والعمال المتدربون ٥% وتفيد (هوية وحوار) أن فئة الذين ارتقوا في عهد الاستعمار بقيت موضوعياً ضعيفة، وكانت في أغلب الأحيان تشغل أدواراً ثانوية.

إن معرفة البنية الاجتماعية – الاقتصادية للطوائف اليهودية بالمغرب من الداخل – أي انطلاقاً من الملاح – تعوض النقص الحاصل في الوثائق التاريخية المتعلقة بهذا الموضوع مباشرة، خاصة أن تلك الوثائق لا تعدو أن تكون أقوالاً عارضة وملاحظات طارئة أو تفاصيل ظرفية عن الحياة الداخلية للمجتمع اليهودي، ولا تدخل ضمن دائرة اهتمامها الأنشطة الخارجية للطائفة. ولهذا أهميته لأن تلك الأنشطة الخارجية عبارة عن علاقات الأعمال بالغير.

ففي داخل الملاح نجد مجموعة من طوبوغرافية خاصة بكل مهنة، مثل سوق الصياغين وسوق صناعة خيط المعدن الثمين، والصقليين، وسوق صناعة الجلد وغير ذلك من الحرف والأعمال.

ونجد في (مراسلات منتخبة) ليوسف مساس، وهي نتيجة ثلاثين عاماً من الدراسة والبحث في "ملاح مكناس" بعض التفاصيل الدقيقة التي تعيننا على فهم الحياة داخل الملاح وامتداداتها الخارجية، حيث فصل القول في أسماء الشوارع والأزقة والأسواق التقليدية والبنايات ذات الطابع المعماري المغربي أو تلك الخاصة بالملاح والمستجيبة لمتطلبات الحياة اليهودية كما يلي:

"عندما تنطلق من باب الملاح نصادف على كل جهة من الشارع الكبير صفوفاً من متاجر التوابل والبهارات، وبائعي السمك والخضر والفواكه، ومجموعة دكاكين الصياغة وبائعي الحبوب والإسكافيين وزنقة المخازن، درب مخازن الحبوب" ويبلغ مجموع البنايات ٢٥٠ بناية تضم حوالي ١٢٠٠ دار للسكن ودكاكين ومخازن، وينبغي أن يضاف إلى هذا العدد ١٣٠٠ اصطبلاً ومخبزين، ويحيط بكل البنايات من الجهات الأربع أسوار عالية وعريضة".

وكان الصناع والتجار اليهود يذهبون إلى الأسواق الإسلامية لقضاء حياجات مهنهم. ونرى ذلك في فاس بالنسبة لمن يشتغل في دار السكة" حيث استخدمت يد عاملة يهودية، وإلى جانبها صناع آخرون مسيحيون تحت قيادة أمين مسلم، وذلك في الوقت الذي كان فيه السلاطين المغاربة يضربون العملة في فاس. وهذا ما يرويه نص في الموضوع مؤرخ في ١٩٥١ يقول: "فوض الملك "دار السكة" لتجار مسيحيين، وترك لهم الحرية في اختيار من يشاؤون من رجال المهنة وحسب هواهم وشغل هؤلاء ثلاثة صناع من اليهود...".

وإلى عهد قريب كانت توجد في مدينة الصويرة أزقة بأكملها خارج الملاح تضم دكاكين الصناع والتجار اليهود، مثل "سوق جديد" للكتان والأقمشة القطنية "وسوق الغزل" للصوف المغزول والخضارة للخضر والفواكه، والجزارين والعطار والحدادين والصياغ.

ولقد اشتهر الصاغة اليهود، سواء كانوا من فاس أو الصويرة، بإتقان وذوق رفيعين ظلوا معروفين بهما منذ قرون طويلة، وكان (جودا بن عطار)، إحدى الشخصيات المعروفة في تاريخ اليهود المغاربة في القرن الثامن عشر كواحد من أمهر صناع الذهب. وظل بن عطار هذا يعيش مهنته ويرفض أن يتلقي أجره من مال الطائفة اليهودية مقابل الوظائف التي كان يشغلها إلى جانب مهنته، مثل قاضي القضاة ورئيس المحكمة الربية بفاس.

ويفيدنا الباحث الزعفراني أنه كان يطلق على الصناع الصياغ في النصوص العبرية اسم "صورفيم" وبالعربية "الذهابين" على من يشتغل بالذهب، في حين تسميهم العامة المغربية "الذهايبية" أو "الصياغين" على من يشتغل بالفضة. ويضيف أن المعلم اليهودي ينفذ ما يطلب منه بكثير من الذوق والنشاط "أفضل" من زميله المسلم، ويقطع بأن هذا الحكم صحيح فيما يتعلق بصناعة الحلي، وعلاوة على هذا لا يخفى غنى وتنوع الحلي التي يصوغها اليهود المغاربة، ويحكي رحالة فرنسي من القرن الثامن عشر أن "هيئة اليهود قدمت للملك هدية، هي عبارة عن دجاجة وأثنى عشر فرخاً ذهباً على جانب كبير من إتقان العمل الفني..".

مع ذلك لا يبدو أن الصلاحيات الاقتصادية المخولة "للمحتسب" بالمنطقة الحضرية كانت تمتد داخل الحي اليهودي الذي كان يتمتع باستقلال ذاتي كامل. إلا أن الصناع والتجار اليهود كانوا يأخذون بعين الاعتبار الأثمنة المطبقة في المدينة (المناطق الإسلامية)، وكذلك

المنافسة الموجودة داخل الملاح، وغالباً ما تكون الأسعار حرة، غير أنه قد يطلب من "النكيد" والسلطات الربية في بعض الحالات أن يتدخلوا لتحديد سعر بعض المواد الغذائية والسهر على سلامة الصفقات للقضاء على الغش والاحتيال، أو لمنع التحاق الأطفال بالمعامل والمشاغل قبل بلوغ "الرشد الديني".

وتشهد عدة إجراءات تشريعية على الرغبة في التدخل لوضع الأمور في نصابها مثل تحديد سعر الكبد للجزارين، فهذه المادة كانت تحمل سعراً خاصاً للفقراء الذين لا يملكون إمكانيات لشراء اللحم ومعفاة من الضريبة الجماعية (سيسا)، وكان يمنع كشف سر ذلك إلى غير اليهود، ومن يفعل ذلك يعاقب بعقوبة منصوص عليها في تلك التشريعات.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين الأوروبيين الذين اهتموا بوضعية اليهود بالمغرب لم يتعرضوا لموضوع ممارسة اليهود للفلاحة وتربية المواشي، ولم يعدوها من بين الأنشطة الاقتصادية لهذه المجموعة في أغلب كتاباتهم. ونادراً ما يتعرضون إلى "أن اليهود ما كانوا يملكون أرضاً ولا بساتين"، في حين نجد الرحالة سلوش أثناء مهمته في الأطلس المغربي سنة ١٩١٤ يمر بقرية منصور وكانت تضم خمساً وعشرين عائلة من الفلاحين".

ويشير أندريه شوراكي إلى أنه يوجد في الجنوب المغربي عدة جماعات صغيرة تتعاطى الفلاحة منذ أزمنة عريقة في القدم.

ويورد المؤرخ الإسرائيلي (هير شرع) مستشهداً أغلب الأحيان بفتاوى (الكاونيم) أو الوثائق الصادرة عن مجالس الطوائف المصرية أن "يهود المغرب كانوا يشتغلون بعرق جبينهم في ملكيات زراعية صغيرة، وكانوا يكسبون قوتهم بالعمل في الزراعة وتربية المواشي، ويتعاطون المهن الفلاحية، مع العلم أنها كانت تعتبر اجتماعياً غير مشرفة، وتتضمن أيضاً دراسات (ديفيد كروكوس) حول اليهود المغاربة بعض الإشارات المتعلقة بهذا النوع من الأنشطة، غير أنها نادرة، ولا شك أن قلة عدد اليهود في المهن الفلاحية – يقول الزعفراني –كانت ترجع لانعدام الأمن أساساً، ولأسباب اجتماعية واقتصادية ايضاً. وربما ترجع كذلك لاشمئزاز اليهود من الأعمال الجسمانية الشاقة ذات المردود القليل، بالإضافة إلى ضياع الوقت.

ومن المعلوم أن أيام الشغل في الحقول لم تكن تسمح للمزارع اليهودي بالتفرغ للدراسة، ولو ساعة واحدة في اليوم – حسب طبيعة العمل وما يتطلبه من مهام تستغرق كل الوقت والجهد – وهو الوقت الذي يحدده الربانيون كحد أدنى للدراسة، وتبعاً لذلك فإن اليهود كانوا يتجهون أكثر المهن الأخرى، خصوصاً التجارة، حتى يتمكنوا من تكريس أطول وقت ممكن للدراسة تبعاً لما تفرضه متطلبات العقيدة، ودون أن يخلوا في نفس الوقت بأعمالهم اليومية، إلا أنه وبالرغم من أن اليهود بصفة عامة لا يميلون عادة إلى الارتباط بالأرض وخدمتها بسبب المشقة أو لوجود تلك الأرض أساساً في القرى والأرياف خارج المدن والحواضر، – والأخيرة مركز تجمع اليهود ومجالهم الحيوي للعمل

والتحرك والمنافسة – فإن حضورهم في البوادي يمكن وصفه بالضعف، على الرغم من أنهم كانوا من اصحاب الأملاك العقارية، وذلك فضلاً عن أن القانون المغربي لم يوجد فيه أي نص يعوقهم عن ممارسة حق الملكية، ويعني ذلك أن طائفة منهم كانت تشتغل في الأرض، ويعيشون من إنتاجاتها بجانب المواطنين المسلمين الذين تجمعهم وإياهم المصالح المشتركة، كما تشهد على ذلك الوثائق القضائية وغيرها من الشهادات.

ويتضمن قرار المحكمة الربية بفاس، الصادر بشان إحصاء أرث، من جملة ما يتضمن "بنايات وحقول وكروم" ومن المرجح أنها توجد بمنطقة دبدو.

إن أحد الأطراف المعنيين، وهو هارون بن يوسف الصقلي، كان من أهل هذه المدينة، غير أن القرار المحدد لنوع التقسيم كان قد اتخذ بفاس. وجاء في حكم قضائي آخر يتعلق بيهودي "استأجر ملكية أحد الأعيار، بأنه كان يحرث ويزرع ويحصد ويجمع السنابل أحزمة، ويقوم بكل الأشغال في الحقول والكروم".

وتعرض عدد من المؤرخين لبداية القرن التاسع عشر لحالة يهودي (يتاجر) في إنتاج حبوب حقله، وفي شهادة تنتمي إلى نفس الفترة، وهي قرار من أخبار مكناس أن حقلاً في ملكية أحد الأغيار، لا يلزم أن يطبق عليه حق الحسبة تجنباً لكل المزايدات والمضاربات". ويضيف مع ذلك المحرر القرار أن "الأشغال الشاقة، وأقساط إيجار الأرض التي يتم

تسديدها نقداً، فضلاً عن المصاريف المختلفة تجعل الزراعة أقل مردودية، وإلى ذلك يعود ابتعاد اليهود أكثر فأكثر عن الفلاحة..".

أما في المدن فإن التجارة الكبيرة توجد وتتركز أساساً بين أيدي "أوليغارشية" يهودية تتمتع برؤوس أموال كبيرة وعلاقات متينة ووثيقة مع السلطات المركزية "المخزن"، وكانت لتلك المجموعات وسائلها الخاصة للحصول على المعلومات ذات الطابع الاقتصادي بفضل الصحف الأجنبية والمعلومات التي يتوصلون بها من مراسيلهم من الأقطار الأوروبية.

ومن بين أفراد هذه "الأوليغارشية" يتم اختيار القيادات الروحية والدنيوية لليهود، وإن كانت الغالبية منهم منحدرة من عائلات أرستقراطية عريقة من أصل أندلسي (مكورشيم)، غير أن بعضهم ينتمي كذلك إلى مجموعة يهود المغرب الأصليين (طوشافيم).

ومن بين هذه الفئات أيضاً يتم اختيار "النكيد" والوجهاء الذين يرتقون أحياناً إلى مراتب رسمية، وكذلك الذين يقومون بمهمة مراقبة الأعمال التجارية الكبري الداخلية والخارجية. وتمويل الحرف المحلية وتجهيز الجيش الملكي وموازنة الأسعار.

هذه المجموعات (الوجهاء الأثرياء) عبارة عن أقلية ضئيلة في المجتمع اليهودي ويشير الزعفراني إلى أن الوظائف السامية لا يحتلها الا مجموعة أفراد يشذون عن القاعدة فيرتفعون عن مستوى إخوانهم، وهو

مستوي متواضع جدا بصفة عامة. وهذا ما هو شائع وما توحي به بعض الوثـائق اليهودية وغير اليهودية تلك التي تترك الاعتقاد بأن هؤلاء المحظوظين يمثلون السكان اليهود جميعاً.

ومع ذلك فإن أفراد هذه المجموعة المحظوظة هو الأكثر تشدداً من إخوانهم في الدين في المعاملات التجارية، مثل التجار الصغار، وأصحاب الدكاكين في الملاح أو السوق "السواقة" والمتجولين ببضائعهم في البوادي. وفي هذا باب واسع للتفسير والاطلاع على بعض أسرار لعبة رأس المال، وإنما الدوافع النفسية الخفية عن العين المجردة والبعيدة كل البعد عن قوانين السوق والسلطة. وهي نفس اللعبة التي اتقنوها في بلدان الشتات الأوروبي، ونجحوا فيها بنصف المقرر في إسرائيل واستكملوا النصف الآخر بالسياسة، وبخاصة البحث عن مسارات حل لقضية الشرق الأوسط ليشكل مظلة للإبقاء على هويتهم الثقافية بمنأى عن الطمس، وهذا هو المؤشر الباعث على الاعتقاد بأنهم ورقة مطوية.

يهود تونس والجزائر: "الشقيق الفقير" يخيب الآمال

لمدة طويلة من الزمن، وهي المدة التي كان يسيطر فيها اليهود الغربيون (الإشكناز) على نشاط الحركات الصهيونية بشكل مطلق كان اليهود بالشمال الأفريقي ضئيلاً للغاية، وكان ينظر إليهم دائماً في مؤخرة الصف الزاحف نحو "أرض الميعاد" سواء لجهة الثقافة أو التكوين أو القدرة المالية للمساهمة على إعانة الذين وصلوا فعلاً إلى فلسطين العربية،

وفي المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة "بازل" السويسرية عام ١٨٨٧ اشارت التقارير إلى وجود حوالي ١٥٠ ألف يهودي وصفوا بأنهم أكثر اليهود فقراً، ولا يملكون مجرد القدرة على الثورة على فقرهم، هذا بالإضافة إلى أن هذا "الشقيق الفقير" لا يملك استعداداً كافياً للهجرة من الناحية الأيديولوجية.

وحتى قبيل وعد بلفور، في ٢ نوفمبر ١٩١٧، كانت الأسس الأيديولوجية والسياسية الرئيسية للحركة الصهيونية قد تم إعدادها تحت الرعاية المباشرة "للإشكناز"، كما أن الهياكل الإدارية الأكثر أهمية للمنظمة الصهيونية العالمية تم وضعها في تلك الفترة، والمناصب

الحساسة أسندت اليهود من أوروبا الشرقية والوسطى، والغياب كان كاملاً وملحوظاً بالنسبة ليهود شمال أفريقيا.

ومن هنا نلاحظ أن مواقف الحركة الصهيونية العالمية من اليهود الشرقيين (السفارديم) انعكست على العلاقة بين الحركة العالمية والمجموعات المحلية، وبالتالي فإن عمل المجموعات المحية كان مشترطاً ومرتبطاً بالوضعية السياسية والثقافية، وإن اختلفت هذه الوضعية في درجة الارتباط والمساندة في كل من المغرب والجزائر وتونس، ويجدر بنا هنا تسليط الأضواء على الحركة الصهيونية في الجزائر وتونس ونترك للقارئ حرية تفهمها وفق ما سبق ذكره عن الحركة المذكورة بالمغرب.

من نتائج المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة "بازل" السويسرية أن تشكلت مجموعات صهيونية محلية بين الجاليت الهيودية بتونس وخاصة المدن الكبرى، ولم تكن السلطات الحماية الفرنسية تعارض قيام ونشاط "هـ ١هـ" المجموعات التي طورت بالفعل وبحرية مطلقة وسائل نشاطاتها ما بين الحربثين، وبصفة رسمية سمحت سلطات الحماية بإنشاء الفيدرالية الصهيونية في تونس بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠، ولقد لاحظت الفيدرالية الفرنسية مدى ضآلة عدد المنخرطين في المجموعات المحلية وانحطاط درجتهم الاجتماعية.

وكما كان عليه الوضع بالمغرب، أو في أي منطقة أخرى توجد بها أعداد ضخمة من اليهود، كانت الصناديق الوطنية اليهودية تبعث برسلها

لجمع المال والقيام بالدعاية بين الجاليات اليهودية بتونس، كما أن الصراعات الأيديولوجية بين الأحزاب في قمة الحركة الصهيونية العالمية وجدت طريقها إلى المجموعات المحلية وخاصة بين الشخصيات الرئيسية فيها.

ومن جهة أخرى كان التوتر القائم بين "الأشكناز" و"السفارديم" نتائجه وانعكاساته في تونس، وكان أن اتهم صهاينة تونسيون المنظمة الصهيونية العالمية بأنها "ترى اليهود التونسيين أقل أهمية". وأنها لا تفكر إلا في أوروبا وأمريكا.... وأنها لا تذكر اليهودية التونسية إلا حينما تريد جمع المال.

وبالفعل، لفقد أحس يهود تونس كغيرهم من "السفارديم" بالضيق والاستياء من إبعادهم عن قمة ومسؤوليات الحركة الصهيونية العالمية، ويترجم هذا الاستياء ما كتبه، عام ١٩٢٩ رئيس الفيدرالية التونسية بالخصوص وبالنص على أنهم شيئاً ما مخدوعون". مع ذلك كانت اجتماعات يهود تونس تدور حول نقطتين محددتين وهما، أولاً ضرورة المراسلة معهم باللغة الفرنسية، وثانياً المطالبة بأن ترسل لهم معدات الأعلام والدعاية مكتوبة باللغة الفرنسية، وذلك يرجع إلى جهلهم بالإنجليزية والعبرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الصهاينة التونسيين كانوا يعتبرون أنفسهم موضوع تمييز فيما يتعلق بمنح التأشيرات التي كان من الممكن أن تتيح للشباب الإقامة في فلسطين.

ومن جهتها فإن المنظمة الصهيونية العالمية لم تخف تذمرها من الصهاينة التونسيين كما كانت تحس بقلق في علاقتها مع الجاليات اليهودية، وذلك عبر الحساسية المفرطة التي تتحكم في العلاقات بين الوجهاء والرؤساء من جهة، والمعارضة من جهة أخرى في مختلف المجموعات المحلية، وكثيراً ما وجهت المنظمة العالمية الانتقادات الحادة إلى صهاينة تونس ورؤساء مجموعاتهم بأنهم يشغلون أنفسهم عن "الواجب المقدس" بخصوص النضالات الهامشية، وبأنهم لا يمتلكون المبادرة الخاصة للإسهام في حركة العمل ككل.

هذه العلاقة المهزوزة بين المنظمة العالمية والمجموعات المحلية مرت بفترات القطيعة التامة بمجرد اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وعادت الحرارة إلى الاتصالات بين الجانبين باحتلا تونس من طرف الألمان في نوفمبر ١٩٤٢، وتشير الوثائق إلى أن المسئولين المحليين للمنظمة، فضلا عن أستاذ للعبرية كان قد تم إرساله من طرف الوكالة اليهودية إلى مدينة تونس، تمكن من الاتصال بواسطة المراسلات وبانتظام مع لندن والقدس عبر جنيف.

وابتداء من يونيو ١٩٤٣ فإن العلاقات بين الصهاينة التونسيين والمنظمة الصهيونية العالمية لم تستأنف وحسب، بل تعمقت وعرفت الفيدرالية الصهيونية التونسية نظاماً جديداً، واستأنفت الحركات السياسية الصهيونية، خاصة "البيطار" والحركات الاشتراكية والدينية، نشاطها الدعائي في أوساط الجاليات اليهودية بتونس.

أما فيما يتعلق بالبلد المجاور، الجزائر، والذي كان تحت تأثير واحتواء فرنسي كبير، فإن المنظمة الصهيونية الفرنسية المكلفة برعاية وتنظيم الأمور في الجزائر، وأثناء الحرب العالمية الثانية وبعد إصدار التشريع المناهض لليهود من طرف "فيشي" في الجزائر ثم مرسوم "كريميو". فإن هذا الإجراء – إلغاء الجزائرية مكنها في النهاية من إنشاء فيدرالية صهيونية جزائرية بمساعدة الحلفاء الذين وطأوا الشمال الأفريقي.

وقد حققت الفيدرالية الجزائرية الحديثة العهد تقدماً ملحوظاً وأبرزت نشاطاً كبيراً انعكس في مشاركة وفودها في المؤتمرات ٢٣ – ٢٤ – ٢٥، ثم مشاركتها في المؤتمر الصهيوني بالقدس عام ١٩٦٠، هذا إلى جانب نشاط المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات (ويزو) في جمع الأموال.

ولكن رغم النجاح ولعدة أسباب وعوامل تاريخية وثقافية واقتصادية فإن الصهيونية لم تؤثر تأثيراً كبيراً وملحوظاً في الأوساط الشعبية اليهودية بالجزائر، وكان أن اختار أغلبية يهود الجزائر التوجه إلى فرنسا غداة اتفاقيات "ايفان"، الأمر الذي شكل خيبة أمل كبيرة في إسرائيل. وفسرت هذه الخطوة التي أقدم عليها يهود الجزائر على أنها هزيمة للأيديولوجية الصهيونية.

وخلاصة القول إن محاولات تركيز الحركة الصهيونية بالجزائر باءت كلها بالفشل، بالإضافة إلى الهجرة الجماعية نحو فرنسا عقب اتفاقيات

"ايفان" التي حملت الاستقلال إلى الجزائر، سبق أن أخطرت الجامعات الصهيونية بفرنسا عام ١٩١٩ بوجود مجموعات يهودية تبعث على الاهتمام ببعض المدن مثل الجزائر ومستغانم وتلمسان وغيرها، ووعدت الجامعة بإنشاء اتحاد للصهاينة وسط الجاليات اليهودية الجزائرية مناهضة" للإيديولوجية الصهيونية. إن الوثائق التي بين يدينا – وأغلبها بأقلام فرنسية – تجاهلت تفاصيل هذه المناهضة، كما أن ظروفاً وقتية غنية عن القول، حالت دون كتابة تاريخ الجزائر بأمانة تفيد البحث في هذا المجال، وإلى ذلك فإن ربط هذه العبارة "مناهضة أيديولوجية" بعقارب الساعة الجزائرية حينها، حيث حرب التحرير ضد المستعمر الفرنسي، يعني أن صهيونية الجزائر وجدت ضالتها في المستعمر، الشيء الذي أسفر بالنتيجة عن رحيلها المبكر إلى فرنسا ومن ثم إسرائيل، حيث شكلت هنا وهناك خزاناً بشرياً كانت إسرائيل وقتها في أمس الحاجة إليه، سواء لدعم مشروع الاحتلال مادياً ومعنوياً أو لتوطين شعب في أرض يصبح امتلاكها ممكناً بوضع اليد وسياسة الأمر الواقع.

يهود المغرب: الورقة المطوية

عندما تقترب عائلة ما من البحر
مضطرة للهجرة فإنها تبدأ
باقتلاع الشجرة التي ستغرسها
في اللحظات الأولى لنزولها بأرض جديدة

الشاعر المغربي الراحل: كمال الزبدي

أبلغ أندري أزولاي المستشار الاقتصادي للملك الحسن الثاني سلطات إسرائيل، أن المغرب لن يستقبل ممثلين للحكومة الإسرائيلية ما بقيت عملية السلام مع الفلسطينيين مجمدة.

وقال أثناء مشاركته في افتتاح مركز شيمون بيريز للسلام صيف عام ١٩٩٧، إن هذا القرار يأتي رداً على سياسة حكومة بنيامين نتنياهو المعادية للسلام، وبناء عليه فإن زيارة مسؤولين إسرائيليين للمملكة المغربية غير مرغوب فيها.

وأثناء إعلانه هذا القرار، صدر عن وزارة المالية والتجارة والصناعة بلاغ يعتذر فيه المغرب عن احتضان المؤتمر الأورو/متوسطي المقرر عقده بمدينة مراكش أيام ٣١/٣٠ أكتوبر تشرين الأول ١٩٩٧، بسبب مشاركة اسرائيل في أعمال هذا المؤتمر، وكان تقرر عقده في الزمان

والمكان المذكورين صيف ١٩٩٥، أي في عهد حكومة إسحاق رابين التي أبرمت مع الفلسطينيين اتفاقية "أوسلو" وتعهدت بمبدأ الأرض مقابل السلام.

المغاربة كانوا على علم بأن هذا المؤتمر تقرر في "برشلونة" لإدخال اتفاقية الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي و٢٧ بلداً متوسطياً إلى حيز التنفيذ، وأن برنامج – هذه الاتفاقية – سيقدم تمويلات لهذه البلدان يطاول مجموعها ستة ملايير من الدولارات في شكل استثمارات وقروض ميسرة ومنح وإعانات، ومع أن الوضع الاقتصادي المغربي كان يمر بظروف حرجة وتبذل السلطات المغربية جهوداً مكثفة لجذ الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن الرهان على الشراكة الأوروبية كطريق وحيد باتجاه المستقبل في عالم يتكوكب، فإن صدور هذا القرار وفي هذا الوقت بالذات أكد مبدئية المغرب إزاء التزامه العربي الإسلامي تجاه قضية المصير العربي.

ومع أن المغرب استجاب للوساطات الأوروبية وسمح بعقد هذا المؤتمر إلا أنه أصر على عدم مشاركة ممثلين لإسرائيل، مما جعل الجلسة الافتتاحية تستمر ليوم كامل في محاولة ثني الدولة المضيفة عن قرارها.

وتعبيراً عن كرم الضيافة مع الثبات على المبدأ سمحت الدولة المغربية بحضور ممثل إسرائيل، الذي يرأس مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط

– وهو يهودي من أصل مغربي – للجلسة الختامية على قدم المساواة مع سفير فلسطين في المغرب.

هذا الموقف الحاسم إلى جانب تأكيده حرص المغرب على التزامه القومي والعربي والإسلامي، فإنه أبرز الخيبة التي استشعرها المغاربة أجمعين وهم يرون اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو يمارس سياسات معادية للحق العربي الإسلامي، ويعمل بصلف وعنجهية على نسف العملية السلمية برمتها.

وإذا كان بمقدمة أغراض هذا الكتاب إبراز الوضع المتميز للأقلية اليهودية في التاريخ البعيد والقريب للمغرب والجهد الذي بذله ملوك المغرب وشعبهم المسلم لتمييع هذه الأقلية بما تجاوز حقوق المواطنة التي كفلها الدين الحنيف لأهل الذمة، فإن الموقف الذي استهلينا به هذا المدخل يستدعي إطلالة على الدور المغربي الداعم لعملية السلام في الشرق الأوسط قبل وأثناء وبعد تشكلها نطفة في رحم "اتفاق كامب ديفيد".

وبهذا الصدد، لم يكن مستغرباً أن تشكل العاصمة المغربية الرباط المحطة العربية الأولى التي استقبلت رسمياً إسحاق رابين رئيس الحكومة العبرية – حينها – ووزير خارجيتها شيمون بيريز بعد توقيعهم على اتفاقية "أوسلو" بفناء البيت الأبيض وتحت الرعاية الفعلية لرئيس الإدارة الأمريكية بيل كلينتون، فالرباط كانت المحطة العربية الأولى التي استقبلت الرئيس المصري أنور السادات رسمياً عندما زار القدس،

والملك الحسن كان عقد قبل ذلك لقاء سرياً بين موشي دايان ومساعد الرئيس السادات السيد حسن التهامي، وهو اللقاء الذي مهد لزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧.

وكان المغرب الدولة العربية الثانية – بعد مصر – التي زارها في الماضي – قريبه والبعيد – مسؤولون إسرائيليون سراً وعلانية، منها الزيارة المذكورة لموشي ديان والتي تمت سراً، حتى أنه نزع الشريط الأسود الذي اعتاد أن يعصب به عينه اليمني، فضلاً عن تغطية رأسه بـ"باروكة" من الشعر المستعار، وقد استقبله الحسن الثاني بقصره بمنتجع ايفران قرب مدينة فاس العريقة.

وفي نفس العام استقبل الحسن الثاني رئيس الحكومة الإسرائيلية – وقتها إسحاق رابين، وبعد نحو عقد من الزمان استقبل بنفس المنتجع شيمون بيريز الذي صار رئيساً للحكومة الإسرائيلية.

وهذه الزيارة دون سابقاتها، اثارت ضجيجاً وتوترات وتشنجات في غير عاصمة عربية، مما حدا بالملك الحسن الثاني عقد ندوة صحافية دولية بفندق "هيلتون" بالرباط أعلن فيها استقالته من رئاسة القمة العربية التي تلت إليه في قمة فاس الثانية العام ١٩٣٨.

وعلى امتداد سنوات الصراع العربي الإسرائيلي ظل المغرب يحتفظ بعلاقة وثيقة مطبوعة بالسرية مع المسؤولين الإسرائيليين على أمل دفعهم

وحث القوى المعتدلة لإقامة سلام عادل وشامل راهن المغرب عليه وتحمل متاعب لا تحصر بسبب هذا الرهان.

وشملت هذه المرونة فتح خط اتصال مع رئيس الوزراء إسحاق شامير، لكن ملك المغرب بحنكته المشهودة اقتصر هذا الخط على استكشاف الآراء ورفض البته استقبال شامير في المغرب، وفسرت المصادر العليمة هذا الرفض القاطع، بأن العاهل المخضرم لم يرد منح اليميني المتطرف بطاقة مرور للجالية اليهودية المغربية في إسرائيل، برغم أن الجالية المغربية كانت – وقتها – قاعدة واسعة لحزب الليكود، وفقاً لإجماع جهات الرصد الإعلامي.

وهذا التفسير ألمح إلى أن الجهد الذي بذله الملوك المغاربة وشعبهم أضمر أفكاراً وربما حرك مساعي، بهدف توظيف هذه الموارد البشرية لخدمة الحل العادل والسلام الشامل.

والواقع أن وضع هذه الجالية في المجتمع الإسرائيلي يزكي ما تقدم، فطوال تاريخها الممتد لما يزيد على ٤٠ سنة في إسرائيل عانت من تقلبات أحوال الطقس السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومع النجاح النسبي الذي حققته بمجالي السياسة والثقافة الشعبية، إلا أنها أخفقت إلى حد كبير في اكتساب النفوذ الاقتصادي، فالنخبة اليهودية المغربية فضلت خوض الصراع للحصول على النفوذ السياسي، ربما بتأثير الممارسة الحضارية التي خلفتها وراءها في المغرب المتسامح دون أن تعي أن صراعاً من هذا النوع في مجتمع مسكون بهواجس "أنا وبعدي

الطوفان" كما هو الحال في المجتمع الإسرائيلي يجرد هذا الصراع من أبسط مقومات التكافؤ، على ذلك فإن أقلية منها نجحت نسبياً في حين ظلت الأغلبية – إلى يومنا هذا – مسحوقة بين سندان الادقاع ومطرقة الصراع العرقي المحتدم.

ووفقاً للتقسيم الإسرائيلي للأعراق، فإن يهود المغرب ينتمون إلى مجموعة كبيرة الحجم تعرف باسم "مزراحي" أي مجموع الجاليات الشرقية الوافدة من المغرب وتونس والجزائر والعراق واليمن وإيران ومصر عندما أنشئت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

وإضافة إلى مزراحي يسمونهم أيضا "سفارديم" بيد أن بعض فقهاء يهود يعتبرون إطلاق هذا الاسم عليهم بمثابة الخطأ الشائع على اعتبار أنه يخص بالتعريف اليهود المنحدرين من أسبانيا والبرتغال، وسيلاحظ القارئ لهذا الكتيب أن عدم وجاهة هذا الزعم، تكمن في تكوين عدد من اليهود المغاربة تكو على صلة وثيقة بهذه الأماكن، سواء بالانتقال إليها في عهد الأندلس الزاهر أو بالهروب منها واللجوء إلى الديار المغربية الآمنة من التعذيب والتصفيات البدنية التي لاحقتهم في الجنوب المسيحي.

وهذا التقسيم العرقي المشار إليه وانعكاساته على يهود المغرب الذي صنفهم مواطنين من الدرجة الثانية أو أدنى، جعل بعضهم يعاود إدراجه، وبعض آخر يغترب في الأصقاع الأوربية، ليبقى بإسرائيل من لم تمكنهم

أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ركوب الهجرة المعاكسة، وبالتالي نقلوا نمط حياتهم في الوطن المغرب إلى هناك.

وعندما دبر المغرب – خلال القمة العربية بالرباط عام ١٩٧٤ قرار إجماع عربي يضمن شرعية واستقلالية القرار الفلسطيني، تردد بين أوساط عليمة، أن الملك الحسن الثاني. واستناداً إلى الثقل البشري لليهود المغاربة في إسرائيل اقترح على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تحريك ديناميكية جديدة تتمثل في إنشاء حزب داخل إسرائيل يتبني فكرة التعايش الديمقراطي بينها وبين العرب، وبالنتيجة فإن الآلية تلك لم تر النور، ولكن أمام حادثة اغتيال إسحاق رابين وتكشير اليمين الإسرائيلي عن أنيابه متوعداً اتفاقية سلام "أوسلو" بالثبور وعظائم الأمور، حركت منظمة التحرير الفلسطينية – إلى حد ما – هذه الآلية لدعم حزب العمل ومرشحه شيمون بيريز، لكن يبدو أن الأوان قد ولى.

قد يصح القول إن يهود المغرب وعلى امتداد نصف القرن الماضي، وبسبب كثافتهم الديمغرافية وأوضاعهم الاقتصادية المتدنية وتمكن العمق الديني منهم، والمعبر عنه بالزواج من داخل جاليتهم، وجدوا أنفسهم يملأوون صفوف الطبقة العاملة والأعمال التجارية الهزيلة ويزاولون حرفة البيع في المتاجر وحوانيت التجزئة، فضلاً عن قيادة سيارات الأجرة التي أصبح بعضهم يمتلكها، إضافة إلى الأعداد الكبير من الباعة المتجولين.

إن هذا الوضع الاجتماعي المسكون بالحيف والدونية، دفع بهم إلى الانخراط في العمل النقابي وتنظيم أنفسهم كرد فعل تلقائي – ولا يخلو

من إيجابية – قادهم مطلع السبعينات ليصبحوا قوة سياسية كبرى هدفها الأكبر تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وغلى ذلك انغمست في العمل السياسي لتتحول عام ١٩٧٧ إلى قوة سياسية تتوفر على إمكانيات خلط أوراق اللعبة السياسية، واتضح ذلك خلال الانتخابات التشريعية التي نظمت العام ذاته، فقد أنزلوا ثقلهم لصالح حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغين باعتباره يشاطرهم مشاعر الغبن، إضافة إلى أنه يتحددث بإجلال عن تقاليدهم الموروثة ومشاعرهم الينية، بيد أن الدافع الأكبر لهذا الإعراض عن حزب العمل استهدف معاقبته على تفضيله عليهم "الإشاكنازيم" البيض الواقعين تحت سيطرة أفكار أوربا الشرقية.

وبعد تأييد الليكود دام عقد ونصف من الزمن، أمضى يهود المغرب تقاعس القيادة التي آلت إليها شئون الحزب – بعد بيغين – عن ترسم خطاه، مما دفعهم إلى معاقبتها بقلب الموازين السياسية مرة أخرى بالتصويت لصالح حزب العمل.. وهذه العقوبة فسرت، حزبياً بالتوجه نحو تشبيب القيادة لكن يبدو أنها تنكبت طريق الإصلاح.

يشير عددد من المعتمين بشأن يهود المغرب إلى أن منفذ الخلاص لم يكن الدافع الوحيد لانخراطهم في اللعبة السياسية، وبرأيهم أن حدبهم على تقاليدهم الدينية شكل عنصراً آخر لا يقل أهمية، خاصة في ظل المأزق الذي واجهته هذه التقاليد من قبل يهود أوربا الاشتراكية المناهضين للتقاليد الدينية والساعين – ومن ورائهم آلة السلطة – إلى

تحقيق مذهبهم الفكري العلماني الرامي إلى جعل إسرائيل أمة لا تقوم على أساس ديني.

وكما وجد القارئ فيما سبق، فإن الغالبية العظمى من يهود المغرب التحقت بالدولة العبرية تمسكاً بتعاليم دينها، وهالها أن تجد نخبة "الإشكناز" المسيطرة على دولة أرض الميعاد" تعمل بكل قواها لتحطيم هذا المنظور واستبداله بعقيدة شهوة السلطة والمال، فضلاً عن التوسع الجغرافي ومحاولة فرض النفوذ الاستراتيجي بتجرد تام من أي اعتبارات.

ولهذا لم يكن مستغرباً أن تبقى الجالية اليهودية المغربية حالة استثناء في المجتمع الإسرائيلي لنحو عشرين سنة قبل الانخراط فيه ليصبح لها رجالها في موقع صناعة القرار.

نفهم مما تقدم أن أنشأ حزب "شاس" أو "حفظة التوراة السفارديم" تأسس عام ١٩٨٤، وأعلن هدفه "العمل على تغيير الأوضاع والمعاناة"، وقد حصل على أربعة مقاعد في الانتخابات التي نظمت في العام ذاته، وهو ما اعتبرته أوساط المهتمين "ثورة دينية للسفارديم في اسرائيل"، خاصة وأن مؤسسه هو الحاخام أوفاديا يوسيف، المحتص بمزاولة مهنة التعليم والوعظ والإرشاد والمشورة للقاعدة الحزبية.

الأثرياء من أعضاء الجالية اليهودية المغربية المتدينين شكلوا منذ البدء السند القوي لهذا الحزب، وذلك في إشارة رمزية فسرت هذه المساندة بمثابة الرد الحاسم على الحيف الاجتماعي المسلط عليهم من

"الإشكناز".. ومن بيان حجرهم لدراسات التوراة واقتصارها على أنفسهم وحدهم، علماً بأنها المفتاح الديني الوحيد القادر على فتح خزائن التمويل الحكومي للمدارس الربية – على حد تعبيرهم – ومعاهد تعليم المعلمين وإعداد الحاخامات والتدريب وتوفير الوظائف.

وحزب "شاس" الذي نشأ كحركة روحية استهدفت إعادة الاحترام للمقدسات الدينية عند "السفارديم" يمكن إرجاع نجاحه في نشر دعوته وتغلغله في أوساط الطبقة السفلي من مجتمع الجالية اليهودية المغربية في إسرائيل، إلى موروثهم الحضاري للمجتمع الذي انحدروا منه، فالرغبة في الإصلاح، والثورات التحريرية للملوك المغاربة وشعبهم المسلم ارتبطت على مدار التاريخ بالعمق الديني كمصدر طاقة لا تنضب بمواجهة التحديات، وطلب النصر أو الشهادة واعتبار أيهما نجاح مظفر ما خلصت نية عفو الله ورضاه.

وكما هو حال مثل هذه الحركات، فإن حزب شاس عانى من إشكاليات البدايات واضطر إلى ارتكاب انتهاكات وصفت بـ"واسعة النطاق" للقوانين المتعلقة بمخصصات الأموال العامة، لكنه بنهاية المطاف صار حزباً من المتعذر تجاوزه.

قد يصدق القول إن الناخبين المغاربة في إسرائيل، وهم غالبية أنصار حزب "شاس" شكلوا العمود الفقري لأحزاب اليمين، لكن ما اجتمعت عليه الدراسات المتواترة لأوضاعهم، يؤكد أن هذا الالتفاف لا يعني بالضرورة تأييد أو مساندة الفئات المتطرفة، والدليل على ذلك هو انبثاق

حركة "الشرق مؤيد للسلاك" من سويداء الجالية اليهودية المغربية بإسرائيل، والتي تنادي بالسلام والمساواة الاجتماعية، معلنة منذ وهلتها الأولى: "أننا في إسرائيل جزء من العالم الشرقي".

السيد افي باردوغوا أحد مؤسس هذه الحركة اختصر بطاقة هويتها في العبارات التالية: "أننا نريد المضي أبعد إلى إحلال السلام وباتجاه التعايش مع جيراننا العرب، وهو أمر لا يستطيع "الإشكناز" تصوره حقيقة".

وأضاف: إن قدرة المغاربة على التأثير في مسيرة السلام ترتبط بمساعيهم إلى رفع مستواهم بوجه عام في المجتمع الإسرائيلي، وأن جاليتهم ينبغي أن تكون في طليعة الجهد الرامي إلى تحقيق التسوية العربية – الإسرائيلية، حيث إن الكثير من هؤلاء اليهود المغاربة يحملون ذكريات طيبة عن بلدهم المغر، منها الارتباط بعلاقات تجارية وثيقة مع العرب والعيش متجاورين في نفس الأحياء الواحدة، وعقد صداقات حميمة وطويلة الأمد، فضلاً عن الشغف بالموسيقي واللغة العربية".

إن هذا الموقف يدعم صدقية إجماع المصادر على أن الالتفاف سابق الذكر للناخبين المغاربة بأحزاب اليمين الإسرائيلي يندرج في سياق "ناكتيكات" البيت الداخلي ولا ينسحب على الخيارات الاستراتيجية، وأن هذه الخيارات مفتوحة على مسارات الحل العادل والشامل كحتمية لاستئناف الحياة الطبيعية مع الجيران العرب بنفس المواصفات السابقة في فردوسهم المفقود، المملكة المغربية وشعبها المتسامح.

وهـذا الفـردوس عاينـه القـارئ فـي الصـفحات السـابقة، وتبقـي خلاصـة الجهد الـذي يـذل في هـذا الكتيب، والعبر والـدروس متروكة لواسع نظر أهـل الشـأن، الـذين لـن تعـوزهم القـدرة علـى فـتح هـذه الورقـة المطويـة، وتوظيف ما تتوفر عليه من إرادة، لجعل النضـال من أجل السـلام العادل والشـامل يتفاعـل داخـل المجتمـع الإسـرائيلي بـنفس درجـة حرارتـه فـي المجتمعـات العربيـة الإسـلامية، فـالتغيير بـأي اتجـاه تنتجـه التفـاعلات القادرة على كسر أنف توازنات الخصم.

اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد والكمال لله وحده ، وهو المستعان

المراجع

- تاريخ المغرب القديم والحديث مؤلفات متعددة لعدد من الكتاب المغاربة والأجانب القدماء والمحدثين.
- لمحات من تاريخ العالم: جواهر لآل نهرو
- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب – حاييم الزعفراني
- دراسات في تاريخ المغرب: جرمان عياش
- مذكرات من التراث المغربي: موسوعة – إشراف العربي الصقلي
- فاس قبل الحماية – روجي لوطورنو – الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر
- الحماية الفرنسية بدءها – نهايتها: تعريب عبد الهادي التازي
- مجلة "هوية وحوار" تعريب: دار السنوكي للترجمة والنشر
- اليهود في البلدان الإسلامية – صمويل اتينجر – سلسلة عالم المعرفة
- حياة وجهاد – محمد حسن الوزاني
- محمد الخامس واليهود المغاربة – روبير اصراف
- أرشيف صحيفة "العلم" منذ العام ١٩٤٤
- مجلة العلم السياسي
- قصاصات وكالة المغرب العربي للأنباء
- صحيفة "الشرق الأوسط".

الفهرس